حرره الفاضل البارع الذكي * مليك الذهن الثاقب والرامي الاريب * نخبة الاعلام * زبدة السادة الكرام * الاديب العريف الاديب الاحوذي * المولوي السيد علي نقي الرضوي * شيد الله اركان علاه * واعلى رتبه

على حسب ما تمناه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن صور العوالم بالصور الحسنة من غير حاجة الى مقوم مادة * والف بمبدأ حكمته البالغة بين الاركان والعناصر المتضادة * وجعل رياض النفوس بسحب العلوم ذات نضرة رائقة * وعطر بنفحات التحقيق مشام ذوي المشاعر الفائقة * والصلوة على احمد رسله الذي زين جيود العقول وعمائم الانظار بالحلية الانيقة * بوضاح المعارف الشرعية وازاهر الحكم الدقيقة * محمد سيد القادة * واصل الكرم * وقائد السادة * وولي النعم * وعلى عترته الاطايب ينابيع الرحمة ومحال الرسالة * واعزائه الدالين على الاحكام المصطفية [illegible] فان هذا الكتاب [illegible] المدققات [illegible] مرقاة يعرج بها على سماء التحقيقات الرشيقة * يفضل وضوح بيانه على نور الصباح * ويبرق برق معناه بالمصباح * وقد قلت على العجلة ما دحا له * شعر كتاب يحتوي القدر العالي باصناف المزايا والمعالي كتاب يعجب الانظار حسنا به ارتاحت طباع ذوي الكمال نعم نعم هو انسب من كؤوس الراح على ايدي [illegible]

الكافي [illegible] على بال البال [illegible]

واطباق الذهب × ويسمو الورد في صفائح المعجب × ويخجل تصنيع الشفاه
المطرب × كتاب انور من نجوم الدجى × واضوء من البدر اذا بدا × ما ساجله
الشارق الا واختفى خجلا بحجاب الكسوف × وما قابله القمر الا واختفى بنقاب
الخسوف × هو الذ من رشفة الرضاب × من شفاه الاحباب × واحلى من
ادارة كؤوس الشراب × في ايام الشباب × واجلى من اللجين السبيك ×
وضوء النهار × واشهى من خلوات النسيك × ونخبة الاخيار بل روضة
شائحة ذات افنان تغرد عليها قماري التبيان × وقلت مرتجلا شعر

كتاب حبب كالدر الثمين ،، يفوق الورد بل خد الحسين ،،
كتاب ليس تشبهه كتاب ،، ولوج الروح في جسم الجنين ،،
كتاب حاز ضوعا عنبريا ،، يبرق نفحة بالياسمين ،،

الفاظه المستعذبة كانها انفاس نسيم × قد هبت من نضار جنات النعيم ×
نقوشه في السواد تضاهي طرة الشائق × وبياض صفحاته تبهر اسنان
العشائق × بل تلك آياته تحكي سواد العيون × وتاتي تبارى اللولو المكنون ×
ليت شعري اهذا سلافة ابداها الى الطلاب × بل سحر اولاهم به ام عجيبة
عجائب × نفائس اسطاره قلائد العقيان × يروق بها اعيان الافاضل
والاعيان × وقد قلت عاجلا شعر ،، لآلي زاهرة ،، لا بل نجوم باهرة ،،
ما حام حول نكاتها ،، فحول الماهرة ،، لا بدع فان جواهره الغالية
تحلت بها نحور العقول × فلقاها اعاظم الفحول بالقبول × ... في مطالبه
على انوار الربيع × وتزري بمسك ابهة الخمائل وتبعث الضريع × وقلت

سبيل الارتجال حالة الانشاد والارتجال سبب

هذي معان شائقة ،، لا بل نكات فائقة

هذي عيون فوائد ،، لا بل بحور عوائد

هذي بروق بارقة ،، لا بل نجوم شارقة

هذي اساطين الادب ،، لا بل اساطين الادب

هذي وراد عابقة ،، لا بل درار رائقة

هذي بدور لامعة ،، لا بل شموس ساطعة

هذي رياحين الحكم ،، لا بل حدائق تغتنم

هذي عقود فرائد ،، لا بل جباه خرائد

لعمري لقد الفيته منطويا على تقريرات مهذبة × متزينا باقراط النكات المذهبة × لا غرو فانه كتاب [illegible] من عين الشمس ما يقارنه × ولم يبصر باصرة الافلاك ما يوازنه × كل كلمة منه [illegible] الاتقان × لا بل تضاهي [illegible] في الانارة والضياء [illegible] من طرائف لطيفة لم يات المتبحرون بالعثور على مماثلها × وكم فيه من لطائف طريفة ما التي الاذهان الوقادة بمعادلها × وانما هو الا قطرة من البحر الزاخر × وما هو الا فكرة من فكر استاذي النبيه الفاخر × نور حدقة الاجادة × نور حدقة الافادة × انسان عين النباهة والمناعة × [illegible] البراعة والبداعة × المنقضة سماء السماء المنيع الفخار ،، ذكاء الاذكياء [illegible] فوا الليل والشمس انفصاله ،، ليس باي [illegible] [illegible]

اعنی بہ ذا الرتب الباذخۃ والمزایا السامیہ × ملیک الافکار المنیفۃ والتدقیقات النامیہ × استاذ الاساتذہ × واسوۃ الجہابذہ × بحر جواہر الاناقۃ والنباہۃ والجاہ × جناب مولانا واستاذنا المولوی ظہور اللہ × مابرحت ریاض کمالاتہ المزہرۃ مسقوفۃ من عین الکمال × وحیاض افاداتہ مترعۃ بزلال الکمال والنوال × ہو الذی قرّط بالفضائل آذان الازمان × وقلّد بالفواضل اعناق الاوان × [illegible] اعلام العلوم عوالیا × وابیح اثمان النکات غوالیا × کیف لا وقد نثر لآلی الفوائد فی الامصار والبلاد × ونظم دراری المطالب النفیسۃ فی سلک الافصاح فاجاد × براہینہ المنضودۃ ظلال ممدودۃ وہی سنن دلائلہ المتقنۃ غیر محدودۃ × فبدا استشرقت المسائل المیزانیۃ بانوار تحقیقاتہ الی وجہ × وارتقت الحکم من اجلہ علی الرتب الشامخۃ × قد کشف الغوامض العویصۃ بالوجہ الاتم × وصیّر المنافع الفلسفیۃ کنار علی علم × فلیفخر الطلاب × بما فی ہذا السفر من العجب العجاب × اللہ اکبر لقد سمح بافادات تکلّت عنہا [illegible] الفحول × و[illegible] ان اللہ لقد اتی بسحر حلال حارت فیہ العقول × والحمد للہ اولا واخرا × وباطنا وظاہرا

حاشیه دو حجة المادة في تجرد الصورة والمادة

مولوی ظهور الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد رسول الثقلين وخاتم النبيين واله
الطيبين الطاهرين واصحابه الهادين المهديين قوله اعلم انه مهد [illegible]
ان نعلم ان القوم كلهم متفقون على ان في الجسم شيئا يقبل التغير والاستعداد
وهو المسمى بالهيولى وانما النزاع في ان مصداقه ماذا فذهب الاشراقيون
الى انه نفس الجسم والمتكلمون الى انه جزء لا يتجزى والمشاؤون لما بطلت
عندهم الاجزاء التي لا تتجزى وكانت الصورة الجسمية غير قابلة للاستعداد
والاستعداد حكموا بان في الجسم جزءا غير الصورة الجسمية وهو قابل
التغير والاستعداد وسموه بالهيولى الاولى وسنبين وجه تسميتها بالاولى قوله
لها فيه رد على ما زعمه صاحب [illegible] كما انه [illegible] من ان الجسم في
حد ذاته ليس متصلا ولا منفصلا بل قابل للاتصال [illegible] الامتداد [illegible]

ما يقال من ان الجسم متصل في حد ذاته فمعناه انه معروض للاتصال
الذي هو المقدار بالذات ويمكن ايراد الدليل لاثبات مذهب الحكماء بان
اتصال الجسم لا يختلف بتبدله جواب ما هو من الجسم وكلما هو كذلك فهو خارج
عن حقيقته فينتج ان الاتصال خارج عن حقيقة الجسم واذا كان خارجا
عنه كان عارضا له واجاب عنه الصدر الشيرازي في شرح هداية الحكمة
جوابين حاصل الاول منهما انه ان اردتم من الصغرى انه لا يختلف
جواب ما هو من الجسم بتبدل ماهية اتصاله فلا نسلم لان الجسم يتغير و
بتبدل ماهية الاتصال البتة فيختلف ح جواب ما هو قطعا وان اردتم
منها انه لا يختلف جواب ما هو من الجسم بتبدل تشخص الاتصال قلنا
مسلم لكن لا يلزم من مقدمتي الدليل الا ان تشخص الاتصال خارج عن
ماهية الجسم الذي هو جوهر ولا يلزم منه ان يكون الاتصال عرضا الا ترى
ان زيدا خارج عن حقيقة الانسان الذي هو جوهر مع كونه جوهرا نعم لو كان
الاتصال ماهية خارجا عن الجسم كان عرضا البتة وحاصل الثاني
النقض بتشخص الجواهر المتواردة على الطبيعة النوعية كالانسان فانها
لا يتغير بتغيرها جواب ما هو وكلما لا يتغير بتغيره جواب ما هو وكلما لا يتغير فهو
عرض فيلزم ان يكون اشخاص الجواهر اعراضا فما هو جوابكم فهو جوابنا ولا يخفى
ما فيه فان تبدل اشخاص الطبيعة النوعية الا تبدل التشخصات فالتغير
حقيقة انما هو في التشخصات ولا ريب في عرضيتها وقد يورد الدليل
الاثبات [illegible] مذهب الحكماء بانه اذا كان فرد من الاتصال اي

الجسم التعليمي عرضا لابد ان يكون الفرد الاخر منه ايضا كذلك لان الاتصال
حقيقة واحدة فلا تختلف افراده بالجوهرية والعرضية واذا ثبت ان الاتصال
عرض والعرض يكون خارجا عن حقيقة الجسم فلزم من المقدمتين ان
الاتصال خارج عن حقيقة الجسم فالجسم اذن يكون متصلا باتصال
عارض واجيب بانا لا نسلم ان الاتصال طبيعة واحدة بل هو مشترك
لفظي تارة يطلق على المفهوم الجوهري واخرى على المفهوم العرضي * قوله
متاخرة عنها في الوجود [illegible] وقد قيل في بيانه من ان في التخلخل
والتكاثف الحقيقيين يبقى الجسم بشخصه ويتبدل مقاديره فقد تقرر ان وجودهما
لم يثبت بعد والدليل الذي اوردوه على اثباتهما مخدوش كما لا يخفى
على من له اطلاع على الكتب الحكمية * قوله * مما يستحيله البديهة اقول ان طبيعة
العرض وان اقتضت تاخرها من حيث هويتها عن هوية المحل وكذا تشخص
الحال يقتضي تاخره عن تشخص المحل لكن يجوز ان يكون طبيعة الحال العرضي
علة للمحل الشخصي كالزمان فانه وان كان محتاجا الى المحل المطلق اي
الحركة المطلقة لكنه علة للمحل الشخصي وهي حركة الفلك الاعظم فيجوز ان
يكون مطلق الاتصال العرضي علة للمحل الشخصي فلم يكن للمحل الشخصي
التام تقدم عليها عن الاتصال ليلزم المحذور واما تاخر هوية الطبيعة
عن الاتصال فلا يضر فانها كالصورة النوعية فانها متقدمة على الجسم وليست
متصلة وانما هي متصلة باتصال المحل مع انها جوهر وعلة للمحل متقدمة
عليه ولا يمكن التمسك على البديهة المذكورة بان الاتصال يقتضي التميز

فكيف يكون مجردا وهو يقتضي الامتداد فكيف يكون جوهرا فردا الا ان يقال لاحـ

تمال حلول المقادير المتصلة في المؤلف من الاجزاء التي لا تتجزى قوله

بل الاعراض اه لبعض هذه الاعراض ليس لها اتصال في نفسه كالحركة

ولبعضها مع اتصاله في نفسه كما يفهم من قوله بانه لا اتصاله في ذاته اه يحكي

له الاتصال من الغير اللازم فالمراد من قوله انما اتصالها الاتصال العرضي

والا فالاتصال الذاتي ثابت لبعض هذه العوارض لا دخل فيه للغير

فتأمل قوله ان الجسم المفرد وهو الذي لا يكون مؤلفا من اجسام

مختلفة الماهية قوله وتنفك القسمة على انحاء ثلث وكلها انما تعرض للجسم

بعد عروض التعليمي له اولها فكية وهي ما يحدث كثرة جزئية في المقسوم

في الخارج وهي على ضربين لانه ان كان الانفكاك بآلة نافذة في المقسوم

كالمنشار والفاس يسمى قطعية والا كسرية وهذه القسمة من لواحق

المادة لا لقبولها التعليمي اذ هو ينعدم بالكل مع ان القابل يجب وجوده

مع المقبول وثانيها وهمية وهي التي يحدث كثرة كذلك في الوهم وانما

يلحق هذه القسمة للجسم لكونه ذا كم لان الاقسام في الوهم متعينة المقدار

وهذا لا يصح الا بعد عروض الكمية وثالثها عقلية وهي ما تحدث كثرة بحسب

العقل وهذه القسمة وان كانت من لواحق التعليمي ايضا لكن [illegible]

من جهة كون الجسم ممتدا على الاطلاق لان اقسام التثليث والتنصيف

جزئية كالنصف والثلث والربع لكنها مبهمة الوقوع في اي جهة

كانت من الجهات ولا اشتباه في ان هذه الاقسام بالاطلاق

الامرين الوهمية والعقلية بحسب بادي الراي فاعلم انه فرق بينهما من جهتين

اولهما انه لما كانت القسمة في الوهمية بمعونة آلة الوهم فلا يخرج الاقسام

الا متناهية مفصلة ولا يمكن ملاحظتها بوجه كلي لان الكلي عندهم لا يدرك

الا بالعقل وفي العقلية يمكن ان يلاحظ الاقسام على وجه الاجمال بان

يجعل المفهوم الكلي عنوانا اذ العقل يدرك الكلي وثانيهما ان الاقسام في

الوهمية واقعة في جهة بعينها لا يمكن ان يقع في جهة اخرى كهذا الثلث وهذا

الربع مثلا وفي العقلية ليست كذلك بل يصلح ان يقع في اي جهة من جهات

الانبساط كما عرفت وما قال الصدر الشيرازي في شرح هداية الحكمة ان

القسمة العقلية يستوجب جملة الاجزاء الممكنة الانفراض لا متناهية في ملاحظة

العقل ملاحظة اجمالية بسيطة ففيه انه ماذا اراد بقوله يستوجب اه ان

اراد انه يحصل بها الاقسام هو ممنوع وان اراد به في الجملة فنقول ان

اراد به ان العقل يدرك الاقسام المذكورة بالتفصيل فلا يمكن اذ العقل

لا يقدر على ادراك غير المتناهي تفصيلا على انه مخالف بقوله ملاحظة

اجمالية بسيطة وان اراد به ان العقل يدرك تلك الاقسام بالاجمال

كما هو الظاهر فلم يحدث كثرة في المفهوم فلم يحصل التقسيم اذ التقسيم عبارة

عن احداث الكثرة في المقسوم ومما ينبغي ان يعلم ان المصنف اشار بقوله

يتكلف الى ان القسمة الوهمية غير كافية لاثبات الهيولى على خلاف ما زعم

المحقق الطوسي لان القسمة لا يحدث كثرة في الخارج وما في الوهم وان يثبت

اثنينية لكن تلك لا توجب انعدام المتصل واو سلمنا انعدام المتصل فالوهم

مادة له فلا حاجة الى مادة مقارنة للمتصل وذا الثاني فانه لما كان
موجبة لانعدام المتصل صارت محوجة الى قابل غير الاتصال
وما قيل في ابطال زعم المحقق من ان القسمة الوهمية للمتصل
انما يوجب انعدامه في الوهم لا في الخارج فلا يلزم ح وجود المادة
الا في الوهم ومقصودنا اثباتها في الخارج فمدفوع بانه اذا لزم
تركب الجسم في الذهن من المادة والصورة لزم تركبه منهما في
الخارج الذي هو مقصودنا لان اجزاء الشي لا تختلف وجودها
× قوله × جزء من متشابهين للكل في الحقيقة والطبيعة ه الا لم يكن الاجسام
الديمقراطيسية متصلة واحدة لان الاتصال الوحداني بين الامور
المختلفة مما لا يتصور × قوله × مايجوز على جسمين منفصلين من الانفصال
لان مقتضي الانفصال بينهما انما كان طبيعتهما وهي لما كانت مشتركة
في الجزئين المتصلين لجسم اخر من الاجسام الديمقراطيسية لابد ان
يصح الانفصال بين الجزئين ايضا لاتحاد المقتضي عند اتحاد المقتضي
× قوله × الا لم يمانع فيه اشارة الى رد ما يتوهم من ان اتفاق الاجسام
الديمقراطيسية في الطبيعة لا يجوز ان يصح على الجزئين المتصلين
من جسم بينهما ما يجوز على جسمين منفصلين من الانفصال الا ترى
ان جميع الاجسام متفقة في طبيعة الامتداد مع انه لا يجوز ان يجوز
على المتصلين من جسم ما يجوز على المنفصلين من الانفصال لان
جزء من الفلك متصل بجزء الاخر منه ولا يجوز انفصال الجزئين

منه كما يجوز على الجسمين المنفصلين من الانفصال وحاصل الرد
ان قياس الاجسام الديمقراطيسية على الفلك قياس مع الفارق
فان عدم قبول الفلك للانفصال انما هو لمانع لازم اي الصورة
النوعية وهو منتفية ولا يلزم انحصار الجسم الديمقراطيسي في شخص
واحد اذ كل مانع يكون لازما للجسم ينحصر نوعه في شخصه والا لاتحد
الشخص فيكون كل واحد منهما قابلا للانفصال والانفكاك مع
وجود المانع عنه هف والانفكاك ما فيه فانه يلزم من هذا البيان ان
لا يوجد للنوع فرد اصلا لا ان ينحصر في شخص واحدا اذ لو وجد لكان
يصح على اجزاء الانفراد في الوجود كما يصح على الكل للاتحاد في الماهية
وما ذلك الا بالانقسام مع وجود المانع عنه × قوله × واعترض عليه
المعترض الامام الرازي × قوله × وهو ممنوع على انا لو سلمنا اتفاق
الاجسام في الماهية لكن تشخص كل واحد من الاجسام وكذا اجزاؤها
مختلف اليه فيجوز ان يكون تشخص الجزئين المتصلين مانعا لقبول
الانفصال الذي في الجسمين المنفصلين فتأمل × قوله × لا يصح
التعويل عليه اذ الشخص يقال كثيرا × قوله × ولو بقي الكلام اه ان
شئت توضيح هذا الكلام فاسمع ان الشيخ اورد في الاشارات
الحجة على ابطال الاجسام الديمقراطيسية بالبيان الذي ذكره
المصنف فاعترض عليه الامام الرازي بالتقرير الذي قرره المصنف
واجاب عنه المحقق الطوسي بان كلام الشيخ مبني على تسليم الخصم

اي ديمقراطيس تشابه الاجسام في الحقيقة فرد عليه قطب الملة والدين
الرازي في المحاكمات بان تحرير الكلام جدليا مبنيا على مذهب ديمقراطيس
لا برهانيا اذ احتمال تخالف الاجسام في الماهية قائم بعد وان لم يذهب
اليه ديمقراطيس × قوله بد للتفصي عن ذلك اه وحاصله انه قد ثبت بما
سبق ان الجسم الديمقراطيسي واجزائه المقدارية متشابهة الحقيقة و
الطبيعة فكما جاز ان يوجد الكل بالانحياز بالفعل البحت الذي لا يتصور
الا بالانفكاك يكون كل جزء من اجزائه المقدارية ايضا كذلك لان مقتضى
الانحياز بالفعل البحت ليس الا الطبيعة وهي متحدة في الكل والجزء ومن
المعلوم ان اتحاد المقتضي يستلزم اتحاد المقتضى اقول انه يرد عليه مع
قطع النظر عما يرد عليه سابقا على اعتراض الامام بادنى تغيير وجوه منها ان
اتحاد طبيعة الجسم الديمقراطيسي واجزائه انما اوجب انحياز الجزئين من
الجسم الديمقراطيسي عن الذي انحاز منه الكل وظاهر ان الكل انما انحاز
عن غيره فكذا ينحاز الجزان منه فلا ان ينحاز فيما بينهما حتى يلزم الانفكاك
ومنها ان كلامكم منقوض بالفلك فانه منفرد في الوجود فيجوز الانفراد على
اجزائه ايضا بناء على التشابه وما ذلك الا بالانفكاك فيلزم جواز الانفكاك
على الفلك وهو ممتنع عندهم ولو قيل بالفرق بين العناصري والفلكية
قلنا يجري مثله ومنها انه يلزم ان يكون اجزاء الزمان الذي هو متصل متصفة
بالانحياز والانفصال كما ان الكل متصف به لان المتصل وجزئه المقداري
يكونان متشابهين في الحقيقة كما تقرر في موضعه فما يتصف به الكل يتصف

الجزء الفصل والامتياز لا يكون الا بالانفكاك وهو يوجب بقاء جزء من المتصل
في الجزئين المنفصلين من الزمان وما هو الا الهيولى فيلزم تركيب الزمان
منها وهذا خلاف ما صرحوا به وما قال المحاكم في بيان ابطال الاجسام
الديمقراطيسية من انها قابلة للقسمة الوهمية وهي مساوقة للفكية
بالنظر الى نفس الطبيعة وان منع عنها مانع والا لكان انقسامها كانياب
الاغوال وهو يمكن فرق في توهم الانقسام في الاجسام الكذائية وبين
توهمه في المجردات فيه تشويش من وجهين اما اولا فبالنقض بالزمان
اذ هو قابل للقسمة الوهمية وغير قابل للفكية والا يطرء عليه العدم لان
الفك يستلزم العدم والابعد ان توجيه كلام المحاكم بانه ما اراد بالقسمة
الوهمية المعنى المشهور بل اراد بها تجويز ما يمكن فيه فرض القسمة بمعونة
الوهم في الاعيان ويكون تلك الاقسام مجتمعة في ان واحد وظاهر
ان هذا لا يتصور في الزمان اذ بعدم قراره لا يمكن اجتماع اجزائه في
الاعيان في ان واحد واما ثانيا فبان القسمة الوهمية عبارة عن توهم
شيء دون شيء في المقسوم ولا يلزم منه وقوع القسمة في الخارج لكونها
فكيا فان التوهم شيء وانفراد وجود خارجي شيء آخر ولما كان منشأ
القسمة الفكية هو الاستعداد ههنا موجودا لا يكون الانقسام ههنا من
الاختراعات كانياب الاغوال ولا كتوهم الانقسام في المجردات
اذ لكونها غير ممتدة لا يستحيل للوهم ان يتوهم فيها شيئا دون شيء وقيل في
بيان ابطال الاجسام الديمقراطيسية بانها لا تخلو اما ان تكون [illegible]

او مركبة فان كانت بسيطة يلزم ان يكون شكلها كريا اذ الطبيعة البسيطة
لكونها واحدة لا تقبل الا شكلا واحدا لان الواحد لا يصدر منه الا الواحد
وكل شكل سوى الكرة ففيها امور مختلفة ... تحصل الفرج بين الكرات
لان الاقات الكرة بالكرة انما يكون بالنقطة فيكون ذلك موجبا للخلاء وان كانت
مركبة من اجسام مختلفة الطبائع لم يكن متصلة اذ لا اتصال في المركب من
المختلفات كما قال بهمنيار في كتابه المسمى بالتحصيل ان الجسم الذي لا يتحصل
منها متصل واحد بالحقيقة واورد عليه بوجوه اما اولا فنمنع ان الواحد لا يصدر
عنه الا الواحد والدليل الذي اوردوه لاثباته غير تام كما هو مشروح في موضعه
واما ثانيا فنمنع ان كل شكل سوى الكرة ففيه امور مختلفة لانهم ان ارادوا
بالاختلاف الاختلاف بالفعل بدون انتزاع منتزع ثم اذ لا يوجد في جسم
من الاجسام بالفعل امور مختلفة وان ارادوا الاختلاف بعد الانتزاع
فمسلم لكن هذا متحقق في الكرة ايضا لامكان انتزاع الدوائر الصغار والكبار
منها واما ثالثا فنمنع لزوم الخلاء لجواز ان يكون بعض الاجسام محيطا
ببعض اخر فلا خلاء فيه واما رابعا فبالنقض بسائر المركبات فان اجسامها
المفردة ان كانت بسائط فاشكالها لا تكون الا كروية وظاهر ان تلاقي
الكرات بعضها ببعض انما هو بالنقاط فحصلت الفرج فيما بينها فيلزم
القول بالخلاء وان لم تكن بسائط بل كانت مركبة من اجسام مختلفة الطبائع
فلم تكن متصلة واما خامسا فبانه يجوز ان يكون الاجسام الصغار ...

... يعطي شكلها الطبيعي الذي هو الكروية ...

انها لو كانت على غير اشكالها الطبيعية يمكن بالنظر الى طبائعها الرجوع الى اشكالها
الطبيعية وهو يورث امكان الخلاء في مرتبة الطبيعة لانا نقول يجوز ان يكون
القاسر هو صورة الخلاء فانه قاصر عن الوصول الى اشكالها الطبيعية وان
كان الخلاء في مرتبة الطبيعة ليس بمحال وانما المحال وجود الخلاء في وجود الخلاء
في وجود النفس الامري وهو لا يلزمه + قوله + وعلى هذا لا ينحصر نحالف تلك
الاجسام لانا جعلنا مناط البيان الجسم الواحد المتصل طبيعي والاجزائه
لا الاجسام امتنع افتراق الجزء مع امكان الكل بل وجوده لان كل حكم
يصح على فرد من جهة الطبيعة يصح على فرد اخر منها ايضا لوجود الطبيعة المصححة
للحكم فيه فاذن يجب وجود الجزء بالفعل ايضا فان امتنع الخارج وهو لا يضر
لان كلامنا باعتبار نفس الطبيعة دون الخارج + قوله + ولنا فيما سلم لزومه
من جواز الانفصال الابتدائي بدل الاتصال كك فكانه فيه رد على من
زعم ان مناط البرهان الانفصال الطاري + قوله + ضرورة امتناع اجتماع
الاتصال والانفصال والتنبيه عليها ان في حالة الاتصال ليست الا هوية
واحدة اذ كثرة الهوية فيه لا يكون الا بحسب وجود الاجزاء للجسم بالفعل
وهو لا يتصور اذ لو وجد جميعها يلزم الجوهر الفرد ولو وجد البعض دون البعض
يلزم الترجيح بلا مرجح وفي حالة الانفصال هويتان فليمتنع اجتماع الاتصال
الذي هو مشتمل على الهوية الواحدة مع الانفصال الذي هو مشتمل على
الهويتين والا يلزم اجتماع المتنافيين + قوله + والاضافي انما سمي هذا
الاتصال بالاضافي لاعتبار النسبة والاضافة الى الاخر فيه وقد يطلق

الاضافي على كون الجسم بحيث يتحرك بحركة جسم اخر وانما لم يتعرض له
لانه لا دخل له في الشك لما لا يخفى على اللبيب والاضافي يقال على كون
الشي متحد النهاية مع شي اخر ينبغي ان يعلم ان ليس المراد بالاتحاد المذكور الاتحاد
في الاشارة العقلية اذ لا اتحاد فيها اصلا بل المراد به الاتحاد في الاشارة
الحسية بمعنى تعيين الشي بمعونة الحس او نحوه اي الامتداد الموهوم الاخذ
من المشير منتهيا الى المشار اليه لا بمعنى تعيين الشي بالحس بانه هنا او هناك
ذو نهاية النهايات اي الاطراف كالخطوط والسطوح تابعة للنهاية محالها
ولما كان نهاية محل مغايرة لنهاية طرف اخر البتة اذ تغاير نهايتها بالذات
يستلزم تغاير نهايتها بالعرض فكيف يمكن ان يكون نهاية شيين متحدة بهذا
المعنى قوله الحقيقي على ما هو سبيله الفصل الجسم الطبيعي وهو كون الشي اه فهو ما
الا الصورة الجسمية وانما سمي هذا الاتصال بالحقيقي لعدم دخل الغير في
اتصاله وفي كلام المص اشارة الى رد ما ذهب اليه المحقق الطوسي من ان الاتصال
الحقيقي هو المعنى الثاني المذكور في المتن بقوله وهو كون الشي في ذاته بحيث
يصح تحليله اه فاتصال الصورة الجسمية بهذا انما هو لحوق الجسم التعليمي
بها ويؤيد كلام المص قول الشيخ في الشفاء والجسم الذي هو الكم فهو مقدار
المتصل الذي هو الجسم بمعنى الصورة الجسمية انتهى فاتصال الجسم
التعليمي فمقدار عارض للجسمية التي هي متصلة في ذاتها بدون دخل الغير
اي مصداق الحمل المتصل عليها من دون عروض الجسم التعليمي بها كما قاله
في النجاة الجسم بما هو جسم بحيث يصح ان يفرض فيه ابعاد ثلثة ...

كل واحد منها قائم على الآخر ولا يمكن ان يكون فوق ذلك فالذي يفرض
اولاً هو الطول والقائم عليه العرض والقائم عليهما في الحد المشترك هو
العمق وليس يمكن ان يكون فوق هذا فالجسم من حيث هو كذا هو جسم
وهذا المعنى منه هي الصورة الجسمية انتهى ولا يخفى ما في الشفاء الى ان الجسم
مقدار قائم بالصورة الجسمية التي هي متصلة باتصال الكم العارض لها
كما حمله المحقق عليه لا شرح يكون هذا الكلام كقول القائل البياض قائم بالابيض
فيما ان هذا غير مفيد فكك ذلك فرض الابعاد الثلثة المتقاطعة على قوائم
يحصل من التقاطع اثنا عشر زاوية قائمة اربعة منها من تقاطع الخط
الطولي والعرضي وثمانية من تقاطع الخط العمقي في الحد المشترك بين الخط
الطولي والعرضي اربعة منها في جهة التقاطع واربعة في جهة اخرى منها قوله
ما هو مبدأ انفصال المنقسم للكم اه والكم عبارة عن عرض يقبل القسمة لذاته
وهو ينقسم الى قسمين لانه اما ان لم يوجد فيه حدود مشتركة يسمى بالكم المنفصل
عندهم وهو منحصر في العدد وان وجدت فيه يسمى بالكم المتصل فان كان
منقسما في جهة الطول فقط فيسمى بالخط وان كان في الطول والعرض كليهما
يسمى بالسطح وان كان في جهات الثلث كلها فجسم تعليمي ويقال له الثخن
العمق وسيجيء احواله تحقيقه ان شاء الله تعالى * قوله * واعني بالحد المشترك
ما يكون اه وقد يعبر عنه بانه ما لم يزد بزيادته المزيد عليه ولم ينقص بانتقاص
المنقوص منه * قوله والان اه وهذا الان يسمى بالان المحروق وان كان الان
الراسم للزمان فيسمى بالان السيال [illegible]

الثاني بتسيره نهايتها متحققتين اذ بالانفصال تكون نهاية هذا غير نهاية
ذلك لكنه لا ينافي كون الشي في جوهره ممتدا في الجهات لان بعد الانفصال
ايضا يصدق عليه انه جوهر ممتد في الجهات قابل لفرض الابعاد × قوله
بل بعضها اي بحسب الانفصال عقيب زوال الوحدة الاتصالية × قوله
فالزائل هو الاتصال الاضافي بين جزئين مقدارين من الجسم × قوله × مستلزما
في المتصل بالذات ان اراد به الجسم التعليمي فلا يفي بما هو المطلوب من انعدام
الوحدة الشخصية للجوهر المتصل بالذات على انه مخالف للدليل اذ يفهم منه
ان المراد من المتصل هو الجوهر المتصل لا التعليمي وايضا هو مخالف لقوله الا
لانا نقول انما بيناه اه اذ يفهم منه ايضا ان المراد من المتصل الجوهر المتصل
وان اراد بالمتصل بالذات المتصل الجوهري كما هو الظاهر من الدليل
وقوله الآتي فلا نسلم انه يحصل بعد الانفصال للجوهر المتصل شخصان و
ما تصدى في بيانه من ان ماء الكوز اه ففيه ان كلامكم مسلم ان اردتم انه
يحصل شخصان من المقدار التعليمي فان الجسم المتصل قبل الانفصال كان
ذراعا مثلا وبالانفصال صار شخصين كل منهما نصف ذراع وهم ان اردتم
انه يحصل شخصان من الجوهر المتصل لجواز ان يبقى الجوهر المتصل شخصه
في الجسم الى قسمين كما يبقى الهيولى وانقسامها اه بعينه على الجوهر
الشخصي ... الجوهر المتصل وان ادعيتم البداهة على انه يحدث منه
المتصل بالانفصال شخصان فاقول كيف ... الحكم الاتصالي ...
من المتصل بالذات الجسم التعليمي وانعدام وحدته الشخصية ...

الوحدة الشخصية للجوهر المتصل الذي هو المطلوب لان انعدام الاتصال
الاضافي بين جزئين مقدارين في الجسم يستلزم انعدام الوحدة الشخصية لاتصال
الجسم التعليمي لان الاتصال الاضافي الكائن لازم للتعليمي الشخصي بالوحدة
الشخصية وانعدام اللازم يستلزم انعدام الملزوم والى هذا اومى بقوله فانه
متصل بذاته والتعليمي اذا كان عندهم لازما للمتصل بالذات اى الجوهر
المتصل المتشخص بالوحدة الشخصية لكون الوحدة الشخصية التي للتعليمي ايضا
لازمة لان لازم اللازم لازم فبانعدام الوحدة الشخصية التي للجسم ينعدم
الوحدة الشخصية التي للجوهر المتصل والى هذا اشار بقوله بل للمتصل بالذات
فان قلت لا حاجة في اثبات المطلوب الى بيان انعدام الاتصال الاضافي
بل يكفي ان يقال انه اذا ورد الانفصال على الجسم التعليمي زال وحدته الشخصية
وزوالها يستلزم زوال الوحدة الشخصية التي للجوهر المتصل للتلازم قلت
هب لكن لما كان المتوهم ان يتوهم انه يجوز ان يكون ورود الانفصال على
الجسم التعليمي ممتنعا فلدفع هذا الوهم لعله ذكر حديث انعدام الاتصال الاضافي
فحاصل الدفع انكم ايضا قد اعترفتم بانعدام الاتصال الاضافي وبعد الاعتراف
لا يمكن هذا الوهم لان انعدام الاتصال الاضافي يستلزم انعدام الجسم
التعليمي الى اخر ما مر منا سابقه لانا نقول لا نسلم انه اذا زال الوحدة الشخصية
للتعليمي زال الوحدة الشخصية للجوهر المتصل لان مبناه على لزوم التعليمي للجوهر
المتصل ونحن نمنعه ان اريد بالتعليمي المعين وان اريد به المطلق فمسلم لكنا نقول
ان الجسم التعليمي المطلق المتشخص بتشخص مطلق لم يزل حتى يزول بزواله

الوحدة الشخصية بجزء المتصل فيها كما ان الهيولى [illegible]
الشخصية [illegible] هذا الظاهر [illegible] توجيه كلام [illegible] بان المراد بالمتصل
بالذات المتصل بالاتصال الاضافي [illegible] ان الوحدة الاتصالية [illegible]
في المتصل بالانفصال متلازمتان فاذا [illegible] المتصل الاول [illegible]
[illegible] وزال الوحدة الشخصية الاتصال الحقيقي [illegible]
بالذات كما هو [illegible] قوله × [illegible] المشكك [illegible]
بها التحقيق ان المشكك [illegible] وان كان قابلا لها لكن [illegible]
التشكيك يكون قابلا لها قوله × بل بزوال [illegible] متعلق بقوله [illegible]
ويعرض احدهما متعلق بقوله او متناولا × قوله × بالحمل الاولي الذاتي [illegible]
ما يكون نفس الموضوع فيه كافيا لتحقق الحمل ويكون المحمول فيه عين الموضوع
والحمل الشائع الصناعي اي الاصطلاحي عبارة عن مجرد الاتحاد بين الموضوع
والمحمول بدون العينية فالحاصل ان كلا من التشخص والوجود والتعين
[illegible] الاخر [illegible] فكل واحد منهما [illegible]
تشخص الشيء انما يكون من جهة نحو وجوده الخاص الذي [illegible]
عن وجودات الاشياء الاخر والوجود الخاص عبارة [illegible] الشيء الموجود
الحق المتشخص بتشخص ذاته × قوله × واذ لا يجوز [illegible]
[illegible] × قوله × [illegible] متعدد [illegible] بالاضافة [illegible] متعددة
[illegible] الوجود مطلق على [illegible] الاول [illegible]
سائر الانتزاعيات لا يكون [illegible]

الاجسام الديمقراطيسية فلا شيء منها ان الصورة [illegible]
الشيء ثانيا ان فيرد على الاول ان [illegible] المقدمة الاولى وعلى الثاني يرد
منع [illegible] على دليل ابطال الاجزاء الديمقراطيسية ونقول بان الفك لابد ان يكون
طاريا على الاتصال الجوهري لان اجزائه العقلية ليست موجودة حال الوصل
البتة ولا انتزاعها بعد الفك [illegible] موجودة ممتازة [illegible] فيلزم
العدم وعدم الكل فظهر ان الاتصال الباطل بالانفصال هو الجوهري المجهول
الا ان [illegible] فتجدد وتشخص عند الخصم اوله ان نقول انا اذا احدث من كتم العدم
شخصان من التعليمي لا الجوهري بل اجسام العالم شخص واحد بالذات و
اشخاص كثيرة بحسب الاتصال العرضي فذات المتصل الجوهري مستمر ابدا
كان لحقه الاتصال العرضي واحد صار ذات وحدتين ذاتية وعرضية
وان لحقه اتصالات صار ذات وحدات وتشخصات كثيرة بالعرض وان كان
في ذاته واحدا شخصيا ولا منافاة بين الوحدة الذاتية والكثرة العرضية الا ان
احديهما بالذات والاخر بالعرض فللمتصل تعين ذاتي مستمر وتعينات اخر حاصلة
من الاتصال العارض له تغير وتبدل كما ان للهيولى عند المشائين تعينان
ذاتي مستمر وتعينات اخر من جهة الصورة الجسمية تتغير وتتبدل لا يقال ان
قياس المتصل الجوهري على الهيولى قياس مع الفارق لانها ليست عندهم
متصلة ولا منفصلة الا بالصورة فاذا كانت الصورة واحدة كانت الهيولى
متصلة واحدة واذا تعددت صارت منفصلة فالفصل انما هو بعدم اتصال
الهيولى الذي حصل لها من جهة الصورة ولا بعدم نفس الهيولى بخلاف المتصل

الجوهري فانه متصل بنفسه فاذا طرء عليه الانفصال انعدم بنفسه لانا نقول سلمنا
ان المتصل الجوهري وان كان متقوما بنفسه لكن يحصل له اتصال من الكم العارض
ايضا فيجوز ان يكون ورود الانفصال موجبا لانعدام اتصاله العرضي دون الجوهري
واجاب الصدر الشيرازي في شرح هداية الحكمة عن الايراد المذكور بانه لا يشكك
لاحد من العقلاء في انه ينعدم من الجسم حين طريان الانفصال عليه امر كان
موجودا في الخارج وحين وقوع الاتصال يوجد به امر لم يكن موجودا قبله فنقول
ان ذلك الامر اما اتصال حقيقي او اضافي فعلى الاول يلزم المطلوب لان
الحقيقي عند المحققين خصوصا صاحب هذا البحث منحصر في الامر الجوهري فاذا
زال عن الجسم فلابد من اشتماله على جزء آخر غير متصل بنفسه قابل للاتصال
وهو الهيولى وعلى الثاني يلزم ان يكون في الجسم اتصالات واضافات غير
متناهية مجتمعة في الواقع مترتبة حسب قبول الانقسام لا الى نهاية مترتبة كالثلث
والثلث والربع وغيرها سيعدم كل من تلك الاضافات عند ورود واحد من
الانقسامات ويلزم منه المفاسدة الواردة على اصحاب النظام القائلين بعدم
تناهي اجزاء الجسم انتهى قيل عليه ان الاتصال بالمعنى الذي يعبر عنه بلازمه
البين وهو كون اجزائه الفرضية مشتركة الحدود وينعدم بالانفصال فهو واحد
ما دام الجسم على الاتصال وينعدم بكل انفصال يرد عليه وهذا الانفصال غير
الاتصال الذي ذكره الصدر الشيرازي في الشق الثاني واما الاتصال بمعنى
الجوهر الممتد فهو امر واحد متشخص لا يتغير اصلا ولا يخفى ما فيه لان الجواب المذكور
جدلي مبني على ان الاشراقية كلهم متفقون على ان في الجسم امرا الا الاتصال

الواحد الذي يعبر عنه بكون الآحاد الفرضية فيه مشتركة الحدود وهذا الاتصال
بعينه الجوهر الممتد فالجسم اذا طرأ عليه الانفصال ينعدم اتصاله وليس سوى
الجوهر الممتد اتصال آخر نعم يرد على قول المجيب وعلى الثاني يلزم اه ايرادان
اولهما ما في العروة الوثقى بانا ما عرفنا وجود الاجزاء متصلة متحدة بالفعل حين
الوصل ليلزم المقاصد الظاهرة بل وجودها هو وجود الجسم وهو هو بعينه ثانيهما
[illegible] بعد الفصل الا ان الفصل اوجب ايجادها التي هي فيها الآن بالذات وبالعرض
ولا يتوجه عليه بانه ان اراد من كون وجود الاجزاء بعين وجود الجسم ان هوياتها
بعين هويته ان الهويات التي لوجودات الاجزاء صارت متحدة مع هوية وجود
الجسم التي هي واحدة فهو باطل لان الاجزاء ان كانت موجودة يكون لكل منها
وجود على حدة فيكون ح وجوداتها وهوياتها كثيرة لا يمكن ان يكون متحدة مع هوية
وجود الجسم التي هي واحدة او معدومة كلها او بعضها فلا اتحاد ايضا لان
الاتحاد فرع الوجود واذ لا وجود فلا اتحاد وان اراد انها مندمجة في الكل فهذا
غير واقع اذ يلزم ح اما وجود الهويات الكثيرة من غير هوية واحدة او الجزء او الكل
لانا اردنا الشق الاخير لكن ليس معنى الاندماج ما فهم من اشتمال الواحد الكل
على اشياء كثيرة متمايزة كالثوب الواحد المشتمل على غزل كثيرة حتى يلزم الشناعة
المذكورة بل المراد بالاندماج ان الكل [illegible] موجود في نفس الامر [illegible]
لا [illegible] الاجزاء المقدارية [illegible] الا [illegible] في [illegible]
[illegible]
[illegible]

الجوهري ينعدم الاتصال الاضافي العارض له واما كان في الجسم نحو الانقسامات
غير متناهية ففي كل قسمة ينعدم الاتصال الحقيقي [illegible] اتصالها فانه يلزم اتصالات
واضافات غير متناهية مترتبة ويلزم منها المفاسد البطالية قوله [illegible]
رابعة او هذه المقدمة الخ اوردها جماعة من المتاخرين ومنهم محقق تجريد الكلام
باقر العلوم وما خذ الاوائل في المقدمة الرابعة ان القابل يجب وجوده مع
المقبول وهذا من اجلى البديهيات وقيد بعضهم بكون القبول في جوهر الهيولى
لكون الانفصال [illegible] لا [illegible] اعتبار [illegible] متصلا او عن زوال الاتصال
عما من شانه ان يكون متصلا لكن هذا التقييد مضر لهم لانهم بنوا على هذه المقدمة
عدم طريان العدم على المتصل [illegible] لو كانت قابلة للانفصال
[illegible] واجبة الاجماع [illegible]
عندهم بكذا ان الجسم قابل الانقسام وليس الاتصال قابلا للانفصال
فالنتيجة من الشكل الثاني ان الجسم ليس بالاتصال اما الصغرى فبالمقدمة
الثانية واما الكبرى فلانه لو كان الاتصال قابلا للانفصال يجب وجوده مع
الانفصال مع ان الاتصال ينعدم بالانفصال بالبداهة واذا لم يكن الاتصال
نفس الجسم فلا بد ان يكون جزء له لبطلان كونه خارجا عنه بالمقدمة الاولى
[illegible] الاجزاء خارجا فيكون له جزء اخر يكون قابلا للانفصال
ولا يكون [illegible] منفصلا [illegible] الجزء لا متصلا ولا [illegible] الكلام اليه فلا بد من
الانتهاء الى جزء لا يكون [illegible] متصلا [illegible] ذلك [illegible]
[illegible]

عن انعدام تركيب الجسم من الجوهر والعرض يلزم المفاسد التي يلزم عند الاكتفاء
بالصورة كما لا يخفى على المتأمل ولما كان الجزءان المذكوران خارجيين لا بد ان
يكون بينهما علاقة الحلول لوجوب الحلول عندهم في الاجزاء الخارجية فنقول متى
لم يجز ان يكون الجوهر المذكور حالا في الاتصال والا يلزم عند انعدامه من ورود
الانفصال انعدام ذلك الجوهر لاستلزام انعدام المحل انعدام الحال مع ان
ذلك الجوهر باق كما عرفت يكون محلا له فثبت ان في الجسم امرا اخر سوى
الاتصال ليس في نفسه متصلا ولا منفصلا ومحل للصورة الجسمية وهو المراد
بالهيولى ولا يخفى ما فيه فان صحة الدليل موقوفة على صحة المقدمات الاربع
المذكورة ولما لم يصح منها المقدمات الثلث الاول التي بينها المص كما عرفت
لم يتم الدليل * قوله ليس انعدامه بالمرة في الخارج ووجود جسمين اخرين من كتم
العدم بل الاصابة انتساب الاجزاء الحادثة بعد الانفصال الى الكل كانتساب
اجزاء النار الى الهواء وهذا كما ترى فلا بد ان يبقى من الكل شيء معين في
القسمين الحادثين منه بالانفصال ليكون موجبا للارتباط بين المقسوم والقسمة
وكذا يجب ان يكون حين طريان الاتصال على الجسمين المنفصلين شيء
معين منهما باقيا فيه والا لم يصح الحكم بان هذا المتصل قد حصل من جسمين منفصلين
* قوله ولعل الخصم ايضا لا ينازع في هذه المقدمة لبداهتها اقول للخصم ان
يمنع بداهة المقدمة المذكورة وينازع فيها بوجوه الاول انه منقوض بالزمان
والحركة [illegible] او لم يكن مشتملة على امر اخر يكون جزءا لها لكان التفرق اعداما
[illegible] للجسم الواحد وايجاد القسمين الاخرين من كتم العدم [illegible] لم تركبها منه والجواب بانا

ما ادعينا في المقدمة الرابعة بقاء جزء من المقسوم بل انا ادعينا فيها بقاء شيء
منه سواء كان حالا منه او محلا له او جزءا له ولا ريب في ان محل الهيولى [illegible]
والكميات عند انقسامها باق البتة [illegible]
ثبت عندكم ان الاتصال يبطل بالانفصال حكمتم ببديهة بقاء [illegible] المقسوم
ولا ريب في ان بديهة البقاء مستلزمة ببديهة الوجود لان البقاء [illegible]
[illegible] الوجود فيلزم ان يكون وجود جزء اخر من البديهيات [illegible]
اخفى الخفيات ووجه الاندفاع ظاهر فانا لم ندع في المقدمة الرابعة بديهة
بقاء جزء من المقسوم في القسمين الحادثين منه بل اعم منه وقريب من هذا
ما قيل في وجه الاندفاع من ان البديهة والنظرية مختلفان باختلاف
العنوانات فاذا خصصنا النظر ببقاء جوهر غير متصل ومنفصل محل للصورة
الجسمية يكون امرا خفيا واما اذا عممنا النظر بانه لا بد ان يكون شيء من
المقسوم باقيا في الاقسام عند الانفصال يكون بديهيا جليا والثاني انا
وان سلمنا بقاء شيء من المقسوم في القسمين الحادثين منه لكن لا يلزم منه
وجوده في الخارج بل يكفي وجوده في الذهن للانتساب فالجسم المقسوم
وان انعدم في الخارج بالكلية لكن وجوده في الذهن باق وبه يصح انتساب
القسمين الحادثين منه اليه الثالث انه ان اردتم ببقاء شيء معين من
المقسوم في القسمين الحادثين منه ان اردتم به بقاء الامر المحسوس سواء
كان محسوسا بالذات كالالوان او بالعرض كالجوهر الممتد فبطلانه اذا انفصل
ينعدم الجوهر الممتد وانعدامه يستلزم جميع اعراضه ومن جملتها الالوان

الصانع بانقى شئ محسوس من المقسوم فى قسمته وان اردتم به بقاء شئ آخر فلا نسلم والاحاجة اليه للانتساب لجواز ان يكون الجسم المقسوم معدوما لقسمين بالاعداد وينسب القسمان الحادثان اليه دون الجسم الآخر فتامل قوله فلينظم البرهان ويسمى هذا البرهان برهان الوصل والفصل ادفى اثبات الهيولى بهذا البرهان وصل بكليهما × قوله × وتالف الجسم منها ومن الصورة الجسمية سواء كان مفردا او مركبا ولا يقال انه لا يثبت من هذا البرهان الا تركب الجسم المفرد من الهيولى والصورة الجسمية دون المركب من جسمين مختلفين لانا نقول ان الجسم المفرد لما كان جزءا من المركب فتركيبه يستلزم تركيبه لاستلزام تركيب الجزء تركيب الكل وهذا بعد ما ثبت اتصال الجسم فى حد ذاته بالمقدمة الاولى باطل بالمقدمة الثالثة لا يقال انه لا حاجة الى هذا القول بل يكفى ان يقال وهذا باطل بالمقدمة الثالثة لانا نقول لا يثبت الهيولى بدون القول المذكور فذكره ضرورى بيانه انه لو لم يكن الاتصال ذاتيا للجسم بل كان عارضا له يجوز ان يكون الجسم بمعنى الجوهر الممتد قابلا للانفصال وباقيا فى الحالتين المتعاقبتين ومحفوظا فى الفرضين المتبادلين وموجبا للربط اذ بالفصل انما زال الاتصال العارض له فلا حاجة اذن الى الهيولى بخلاف ما لو كان الاتصال ذاتيا للجسم لانه اذا طرء عليه الانفصال او فرض فيه استمرار بل الاتصال زال الممتد الجوهرى فلا بد من ان يكون فى الجسم شئ ما يكون موجبا للربط بين المقسوم والقسمين الحادثين منه بالانفكاك × قوله × [illegible] الجسم مركبا من جوهرين الا ان الجسم جوهر فتركيبه انما يكون

من جوهرين ودون عرضين وعرض لان العرضين لعدم استقلالهما لا تحصل لهما
بنفسهما فكيف يحصل منهما الجسم الذي هو متقوم بنفسه والجوهر لغاية
التباين من العرض لا يمكن تركيب الجوهر منهما ايضا اذ التركيب لا يكون الا
من الاجزاء التي بينها مناسبة فيبطل قول الشيخ الالهي ان الجسم مركب
من الجوهر والعرض ولا يخفى على اللبيب ان مناط التركيب ليس على المناسبة
بين اجزاء المركب بل على التوحد بينها ولما كان توحد الوجود او توحد الذات
باطلا كما بين في موضعه تعين توحد الحلول وهو يكون اقوى في العرض الحال فان
الطبائع العرضية يكون بنفس طبيعتها وتشخصها محتاجة الى وجود طبائع المعروضات
وتشخصاتها بخلاف ما اذا كانت الصورة الجوهرية حالة فانها يكون
تشخصها فقط محتاجة الى محلها دون ماهيتها فلا يلزم شناعة تركب الجوهر من
الجوهر والعرض وفيه ما فيه ولا يمكن دفع القول الشيخ الالهي بان الاتصال
لو كان عرضا يلزم ان يكون الجسم في مرتبة نفسه اما من المجردات او متألفة
الذات من الجواهر الفردة ثم بعد عروض الاتصال له تصير ذا تعلق بالاحياز
ومحلا للمقادير وهو كما ترى لان ما ذكر انما يلزم على تقدير كون الاتصال عرضا
وعارضا للجسم دون ما اذا كان عرضا وذاتيا للجسم ويكون عارضا لجزء آخر
من الجسم اذ الجسم ح ليس بمعروض للاتصال حتى يكون له مرتبة التقدم عليه ويلزم
الاستحالة المذكورة بل يكون الاتصال ح مقدما عليه لتقدم الجزء على الكل وقد ينتقض
على الدفع المذكور بالحركة الفلكية بان اتصالها من قبل الزمان مع ان الجسم معروض
له ومتقدمة عليه فيلزم كونها من المجردات او متألفة الذات من الجواهر الفردة

ثم [illegible] مجردة في مرتبة اخرى وانت خبير بما فيه لان الحركة متصلة [illegible]
باتصال مسافي وهو مقدم على وجود الحركة فلا يكون المجرد عن الاتصال بالكلية
متصلة في مرتبة اخرى بل ثانية فالزم قد ان يتصل بما هو متصل باتصال المسافة
من قبل العارض البعيد ولا باس فيه والاتيم على [illegible] ذاة الدفع المذكور ان
جسم الاب مقدم على كونه ذا ابن لان كونه ذي الاب وصف عارض للاب
فيلزم ان يكون المجرد عن ذي الابن ذا ابن وهو ممتنع بديهة لانا نقول بديهة امتناع
كون الشيء مجردا عن الشيء ثم اقترانه وعروضه به انما هو في اقتران التميز بما هو
مجرد عنه لا مطلقا في جميع العوارض المادية وهذا ظاهر لا سترة
فيه * قوله * احدهما متصل بذاته اما اتصاله فبالمقدمة الاولى واما
جزئيته للجسم فلانه لو لم يكن جزءا له بل خارجا عنه سواء كان عارضا له او لا
لما وقع الانفصال على نفس الجسم وهو خلاف ما تقرر في المقدمة الثانية
* قوله * والآخر ليس في ذاته بمتصل ولا منفصل والا لم يتم على الاول
يعني ورود الانفصال على الجسم كون التفريق اعداما له بالكلية
وايجادا لوجود [illegible] بين آخرين من كتم العدم وعلى الثاني يلزم الجزء
واما كون الآخر جزءا للجسم فلانه لو لم يكن كذلك بل كان عارضا له
او قائما به يلزم ان ينعدم بانعدام الاتصال لان انعدام الاتصال ح عين
انعدام الجسم وانعدامه يستلزم انعدام عارضه وانعدام الجسم بالمرة
* قوله * ولا هو [illegible]
[illegible] * قوله *

والاعول ما قال ناظرنا من ان يكون معنى الحلول لتنقيح المقصود ما سمع الفاضل العلامة
الشيرازي قال في شرح حكمة الحكمة ان معنى حلول الشيء في الشيء على ما ادى اليه
نظري هو ان يكون وجوده في نفسه هو وجوده لذلك الشيء الاخر الذي اوجده قبل فيه
بحيث لا يرد عليه شيء مما يرد على غيره قيل انه ان اراد بقوله في وجوده في
نفسه هو ان وجود الحال والمحل واحد فباطل لان الوجود بمعنى مصدري لو وجد
وتعدده تابع لتعدد المنسوب اليه وتعدده واذا المنسوب اليه متعدد فالوجود
ايضا يكون متعددا وان اراد به ان وجود احدهما تابع لوجود الاخر فلا يراد منه
التبعية على اي وجه كان والا يلزم حلول المعلول في العلة لانه تابع لها بل يراد
منها التبعية على وجه مخصوص اي الناعتية فيرد عليه ما يرد على تعريف الحلول
بالاختصاص الناعت الذي حاصله ان يكون بين الشيئين تعلق خاص له
يصير احد المتعلقين نعتا وهو الحال والاخر منعوتا به وهو المحل من ان الناعتية
فالمعروف يكون الشيء محمولا على الاخر مطلقا هو ان حمل النعت على المنعوت
لا يكون الا حمل الاشتقاق رد بمكانه قبل الحلول هو اتيح الحمل المتعارف فان
اريد به مطلق الحمل المتعارف فيلزم ان يكون الانسان حالا في زيد والحيوان
وغيرهما وكذا سائر الانواع بالنسبة الى اشخاصها مع ان النوع لا
يتقدم حالا في الاشخاص وان اريد به حمل العوارض على المعروضات فيلزم
الدور لان العرض لا يعرف الا بالحلول على انه ان اريد بالناعتية صحة
نسبة حمل النعت على المنعوت مواطاة فلا يصدق هذا التعريف على
شيء من افراد الحلول الا انه لا يحمل الحركة مثلا على الجسم بالمواطاة

وان اريد به ما يمكن ان يشتق منه مشتق ويحمل على المنعوت فيلزم ان يكون
الكواكب حالا في الافلاك والمكان في المتمكن والمال في صاحبه لانه يصح
ان يقال ان الفلك مكوكب والجسم متمكن وزيد متمول مع ان الكوكب عندهم
ليس بحال في الفلك وكذا المكان في المتمكن والمال في صاحبه والفرق
بين الاشتقاق الجعلي وغيره لا ينفع لان نظرهم انما هو في المعاني والمعنى
منهما واحد وايضا لو كان الحلول عبارة عن اختصاص يصح به الاشتقاق
الغير الجعلي يخرج عنه بعض الاحوال التي لم يوضع له اسم حتى يصح منه الاشتقاق
الغير الجعلي ويمكن الجواب باختيار الشق الثاني من وجهين اولهما ما قال جدي
واستاذ استاذي معدن العلوم والمعارف نظام الملة والدين قدس
سره ان الوجود الرابطي واضح لكل احد حتى يفهم كل احد ان العلاقة التي
بين البياض والجسم غير العلاقة بين المال وصاحبه وان العلاقة الاولى
مصححة للاشتقاق دون الثانية وهو المراد بالاشتقاق الغير الجعلي وثانيهما
بانا لا نسلم ان المتمكن مشتق من المكان بل من التمكن والكوكب من الكوكب
بل من التكوكب والمتمول من المال بل من التمول والتمكن والتكوكب
والتمول حال في الجسم بلا مرية وقيل الحلول عبارة عن اختصاص شيء بشيء
بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخرى والمراد بالاشارة
الاشارة الحسية لانها تنتهي الى الحال والمحال الحسيين منهما تتحد الاشارة
اليهما بحسبهما دون العقلية اذ العقل يميز كلا منهما عن صاحبه فاين اتحاد
بحسبها اقول هذا التعريف منقوض طردا وعكسا اما الاول فلوجوه اولها انه يلزم

ان يكون محل الحال حالا في محل المحل لاتحاد الاشارة فيلزم ان يكون السطح
الحال الذي فيه الحركة حالة في المتحرك وثانيها انه يلزم ان يكون احد العرضين الحالين
في الجسم حالا في الآخر لان الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر وثالثها
انه يلزم ان يكون الحال في المجموع المركب من الجزئين كالصورة النوعية الحالة
في الجسم المركب من الهيولى والصورة حالا في كل من الجزئين للاتحاد في
الاشارة ورابعها ايضا يلزم ان يكون الجزآن المذكوران حالين في ذلك الحال والجواب
عن جميع النقوض المذكورة بان المراد من اتحاد الاشارة المعتبر في تعريف الحلول
الاتحاد بحسب الذات ومحل الحال وان كان متحدا مع المحل في الاشارة لكن
هذا الاتحاد ليس بالذات بل بواسطة المحل واحد العرضين الحالين وان كان متحدا
مع العرض الاخر في الاشارة لكن لا بالذات بل بواسطة ان احد العرضين متحد
مع المحل وهو متحد مع العرض الاخر ومتحد المتحد مع الشيء يكون متحدا معه والحال في
المجموع وان كان متحدا مع كل جزء منه لكنه ايضا ليس متحدا معه بالذات بل بواسطة
المجموع لان الحال متحد مع المجموع وهو عبارة عن الاجزاء فيكون متحدا معها ايضا
لان اتحاد الشيء بالمركب لا يكون الا اذا كان متحدا باجزائه ومنه يظهر جواب لزوم
كون الجزئين حالين في ذلك الحال ورابعها انه يلزم ان يكون حصول الجسم في
المكان حلولا سواء كان المكان عبارة عن البعد المجرد او السطح الباطن الحاوي
المماس للسطح الظاهر من المحوي اذ الاشارة الى كل من المكان والمتمكن عين
الاشارة الى الآخر وخامسها انه يلزم ان يكون الاطراف المتداخلة بعضها حالا
في بعض وقد يجاب بالتكلف بان المراد بالاختصاص المذكور في تعريف الحلول ال

لا يمكن تحقق الشيء بحسب تشخصه ووجوده بدون الآخر وأين هذا من هذا فتعين ق
أيضا يمكن الجواب عنه لكن عن الأول على تقدير كون المكان سطحا بأنه ليس معنى
اتحاد في الإشارة الحسية إذ هي عبارة عن تعيين الشيء بحيث إن المحسوس بأنه هنا
أو هناك ولا شك أن نهايات المكان بالجهة إنما هي الكائنة بنهايات المتمكن
فكيف تتحد الإشارة الحسية الثابتة التي في المكان مع الإشارة الحسية الثابتة
التي في المتمكن إلا أن اتحاد النهايتين باطل وقس على هذا حال الأطراف المتداخلة
إذ نهايتها إنما يحكم من حالها التي هي في ما بينهما متقارنة في النهاية بالذات إنما
هي بالذات بحسب [illegible] بالعرض فكيف يتحد الإشارة [illegible] الحسيتان المتباينتان
المذكورتان فما قيل في الجواب عن النقض بالأطراف المتداخلة من أن المراد
بالاختصاص الاختصاص من أحد الجانبين فقط وهذا منتف في الأطراف المتداخلة
لأن فيها الاختصاص من الجانبين ففيه ما لا يخفى على الذكي المتوقد لأنه على هذا التوجيه
يخرج الحلول الجوهري لأن فيه أيضا الاختصاص من الجانبين لا من جانب واحد
فقط وأما ثانيا فلعدم صدق هذا التعريف على حلول الأعراض في الجواهر
والفصول في الأجناس وحلول بعض الأعراض في بعض كالسرعة في الحركة
وحلول الصورة في الهيولى لأن الصور المذكورة سوى الرابعة الحال والمحل كلاهما
غير محسوسين وفي الرابعة الهيولى غير محسوسة فكيف يمكن في هذه الصور الثلاث
الإشارة الحسية والجواب بتعميم الإشارة بحيث يشمل التقديري بمعنى أنه لو فرض
الحال والمحل محسوسين لاتحدا في الإشارة ففي كل من الصور المذكورة وإن
لم يكن الإشارة الحسية تحقيقا لكنها توجد تقديرا والانتقاض التعريف بحلول الأطراف

في محالها كالنقطة في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم التعليمي اذ الاشارة
الى الاطراف غير الاشارة الى محالها الآنا نقول لا نسلم ان الاشارة الى الاطراف
غير الاشارة الى محالها غاية ما في الباب ان الاشارة الى احدهما بالذات والى
الاخر بالعرض ويمكن الجواب عن النقض المذكور بان المراد من
الاختصاص الاختصاص الناعت وهو الذي يكون اجزاء الحال فيه منقسمة على
اجزاء المحل وكان ذا اجزاء وهذا يصدق الا على الحلول السرياني دون
حلول الاطراف في محالها اذ ليس فيه اعتبار لاجزاء المحال لان حلوله يكون
بعد انتهاء المحل والقطاعه ومن ههنا يستفاد جواب اخر للنقض بالاطراف المتداخلة
لكن لا بد من قيد السريان في المعرف بالفتح مع انهم لم يقيدوه على انه
يرجع هذا التعريف ح الى تعريف الحلول بكون الشيء ساريا في شيء مختص به
بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخر مع انه يفهم من
كلامهم ان هذا التعريف وذلك تعريف اخر وثانيهما بان التعريف المذكور
للحلول تعريف من جانب المتكلمين وهم ينكرون حلول الاطراف فكيف يتجه
النقض به ولاجل ورود النقض على التعريفات المذكورة للحلول قال بعض
المحققين ان الاصوب في تعريفه ما سمعته عن بعض الاساتذة مع الزيادة
والتنقيح ان يقال الحلول عبارة عن التبعية في الوجود والاشارة الحسية
او في الوجود فقط وانما قيدنا التبعية في الوجود لخرجت الامور
التي ليست تابعة في الوجود ولما كان هذا شاملا للمجردات لانها تابعة لعللها
في الوجود زيد في التعريف قيد التبعية في الاشارة الحسية لتخرج عنه مطلقا •

سواء كانت متحدة الوجود مع المحل لانها غير تابعة لها كالحركة الحادثة [illegible]
للجوار الغيبية او لم يكن متحدة كالممكنات بالنسبة الى المجردات والتقييد قوله [illegible]
يخرج حال الحال فان حلوله في المحل الاصل انما هو بواسطة الحال وانما قيد بقوله
احد الطرفين ليشتمل حلول الصورة في الهيولى والاعراض في الجسم
وتعميم الاشارة لقوله تحقيقا او تقديرا ليشمل التعريف للحلول الذي في المحسوسات
والمجردات كليهما ويمكن ان يقال من جانب المعرفين للحلول بالتعريفات
المذكورة ان حقيقة الحلول المختص بالاعراض والصورة بديهي لا يقبل التعريف
الحقيقي فكلما يذكر في تعريفه فهو تعريف لفظي فالنقوض على تعريفات الحلول
في غير موضع لان التعريف اللفظي يجوز ان يكون بالاعم والاخفى واذا عرفت
معنى الحلول فاعلم ان الحلول على قسمين جوهري وعرضي والاول عبارة عن
الحلول الذي يكون الحال فيه بتشخصه دون هويته محتاجا الى المحل والمحل يكون
محتاجا الى هوية الحال ولما لم يتصور هذا الا في الجوهر الحال يسمى هذا الحلول بحلول
جوهري والثاني عبارة عن الحلول الذي فيه يكون الحال بهويته وتشخصه
محتاجا الى المحل ولا يكون المحل محتاجا الى الحال اصلا ولما لم يتحقق هذا الا في
الحال العرضي يسمى هذا الحلول بالحلول العرضي اذ قد فرغنا من بيان معنى
الحلول واقسامه فنقول انه لما ثبت ان الجسم مركب من الجزئين الجوهريين
لا بد بينهما من علاقة الحلول اذ هذا التركيب ليس الا تركيبا [illegible] ولا
الا بان يكون بعض اجزائه حالا في بعض اخر ومتى لم يصلح ان يكون المتصل
هذا شاهد الصورة الجسمية محلا للجزء الآخر لان الصورة الجسمية ينعدم بالفصل

ومن المعلوم انه كلما ينعدم الحق ينعدم ما كان حالا فيه فيلزم ان ينعدم الجزء الآخر

فلا يبقى في الجسم شيء يصح انتساب الاقسام التي دخلت بعينها الابدان يكون

حالا في الجزء الآخر وانعدام الحال لا يستلزم انعدام المحل الا ترى ان انعدام

السواد لا يستلزم انعدام الثوب الذي هو محله ولا يكون هذا الحلول الا سريانيا

لان الهيولى في نفسها متصفة بالوحدة الاتصالية وكذا بالكثرة بانضمام الصورة الواحدة

المتصلة والمتعددة فيكون الصورة نعتا للهيولى كما ان البياض الذي حلوله سرياني

في الجسم نعت للجسم فالجسم واحد بالوحدة البياضية كثير بكثرة البياض فان قيل

ما قيل ان الحلول العرضي يكون فيه العرض بنفسه نعتا للمحل بخلاف الحلول الجوهري

فانه لا يكون فيه كذلك بل يكون غير جميع النعوت الثابتة للحال ثابتا للمحل لان

في الحلول الجوهري ايضا يكون الحال نعتا للمحل فان الصورة نعت للهيولى

كما ان البياض نعت للجسم على ان الهيولى بحسب جهتها محتاجة الى الصورة

فكيف يكون حلول الصورة فيها طريانيا اذ فيه لا يكون المحل بحسب جهته محتاجا

الى الحال وايضا ان الحلول الطرياني لا يكون الا بعد انتهاء المحل وانقطاعه

فيلزم ان يكون الهيولى ممتدة لان الانقطاع انما يكون في الامتداد فتامل

× قوله × ويسمى صورة جسمية وجرمية اشارة الى التزاد ونهبنا × قوله ×

ويسمى هيولى اولى في القاموس الهيولى بالضم والياء القطن

وشبه الاوائل طينة العالم الاعلى في اصطلاحهم موصوفة بما يصف اهل التوحيد

الله تعالى انه موجود بلا كمية وكيفية ولم يقترن به شيء من سمات الحدث ثم حلت

بها الصنعة واعترضت الاعراض [illegible]

فانها اولى الهيولات او غير كب اولا منها ومن الصورة الجسمية الجسم المطلق فهو
هيولى ثانية لصور البسائط وبعد اخذها معا يكون مجموعها هيولى ثالثة لصور المركبات
العنصرية والمركبات بعد اخذها مع الصور يكون هيولى رابعة للمعاجين مثلا وقد
يطلق الهيولى الثانية على كل من الثلث الاخيرة * قوله * فانما يسمى بها لان المادة
الزيادة الملزقة بالشيء ولا ريب في ان الهيولى زائدة على حقيقة الصورة وملزقة
بها * قوله * لبقاء الجزء الاخير لتشخص وليست الصورة اه وقع دخل مقدر تقدير
الدخل انه لقائل ان يقول يجوز ان يكون الصورة قابلة للانفصال فلا حاجة
اذا الى اثبات شيء اخر قابل له وتقرير الدفع ظاهر واعلم ان البرهان الذي
اورده المصنف لاثبات الهيولى لا يتم الا بدخل المقدمة الرابعة التي ذكرها
الاوائل فالاولى للمصنف ان يذكر المقدمة الرابعة التي هي عندهم من تتمة
البرهان على حسبهم * قوله * والقسمة المقدارية لما كان لسائل ان يسأل
ان اجزاء القسمة المقدارية التي بها ثبت الهيولى فانشأها هي موجودة بالفعل
ام لا دفعه المصنف بان القسمة المقدارية لا يكون الا في اجزائها حقيقة ما بوجود
اي باعتبار الكثرة لانها لو لم يكن لها وجود اصلا لا بنفسها ولا بمنشأها لم يتح
موضوعات للقضايا الخارجية مع انا نقول بعض الجسم وبعض الجسم
يقال هذا البعض لبعض وذلك الموجود لا يمكن ان يكون لها وجود بالفعل
اذ على هذا التقدير يصير متعددة الهوية لان الهوية لازمة للموجود بالفعل
والهويات متباينة فكيف يحصل للكل اي الجسم اتصال واحد الى حقيقي اذ
الاتصال الكذائي لا يكون بين المتباينات كما قال بهمنيار في التحصيل ان المادة

والجمع لا يصح لان يكون بينهما وحدة بالاتصال حقيقة فان الموضوع المتصل بالحقيقة
جسم بسيط متفق بالطبع مع انه قد ثبت مما سبق ان الجسم متصل بالاتصال الواحد
حقيقي فالاجزاء المذكورة ليست اجزاء حقيقة للجسم لان الاجزاء الحقيقية يكون لها حصول
قبل تحصل الكل وتحصلها بوجوده بطريان القسمة [illegible] فاطلاق [illegible] على الاجزاء
المذكورة انما هو بالمجاز على سبيل المشابهة بالاجزاء الحقيقية [illegible] الى ان الاجزاء الحقيقية
ينتزع منها الكل كذلك هذه الاجزاء ايضا ينتزع منه وان لم تكن داخلة في قوامه
قوله وبعد اذ قضينا الوطر اه ولا يذهب عليك ان الوهم بانه باقتضى الوطر من اثبات
الهيولى في جميع الاجسام بالبرهان لانه لما كان مناط جريانه على طريان
الانفصال لا يجري في الاجسام الفلكية لانها غير قابلة له لانا نقول ان جسمية
الافلاك بالنظر الى انفسها مع قطع النظر عن المانع وهي الصورة النوعية ايضا
قابلة للانفكاك وفيه ما فيه وقد يقرر لاثبات الهيولى في الاجسام كلها وجهان
الاول ان اولها ان الجسم المفرد المتصل وجزئه سواء كان عنصريا او فلكيا متوافقان
في الماهية فما يجري على الكل يجري على جزئه ايضا ولا ريب في ان الجسم المذكور
على الفعلية الجسمية فجزئه الوهمي ايضا يكون كذلك وثانيها انا نتصور بالفصل سواء
كان [illegible] قطعيا او وهميا [illegible] امر قابل للانفصال والا يلزم انعدام الكل
بالمرة والقابل لا يكون عين الاتصال لان الاتصال ينعدم بالانفصال مع ان
القابل يجب وجوده واجتماعه مع المقبول والامر الباقي هو الهيولى فثبت بما فيه
وثانيها ان الافلاك وان لم تكن قابلة للانفكاك لكنها قابلة للوهمية والهيولى كما هو
[illegible] الفلكية [illegible] من الوهمية ايضا وفيه ما فيه والكلام في اثبات [illegible] في [illegible]

الاجسام باختلاف الاعراض الخارجية لان اختلافهما لا يوجب انفكاك الجسم
نعم يوجب حكم العقل بالتغير المعروض بحسب حالة خارجية وهي عروضهما له في
الخارج لكنه لا يثبت الهيولى كما لا يخفى على ذوي الابصار ولا يبعد ان يقال ان
مقصود المحشي ههنا اثبات الهيولى في العناصر لا اثباتها عموما في الاجسام فيجيء
في المقام الاول من تلازم الهيولى والصورة × قوله × فتبدل الهيئة التشكلية
والشكل عبارة عن الهيئة الحاصلة من احاطة الحد الواحد او الحدود بالمقدار
× قوله × اذ لا شك ان الباقي غير المتبدل فلا بد ان يكون كل من الهيولى والجرمية
والجسم التعليمي والشكل مغايرا للآخر × قوله × وذلك انا اخذنا شمعة اه هذا بيان
للتغاير بين الشكل والجسم التعليمي × قوله × وتعينات امتدادها عطف تفسير
لقوله هيئتها التشكلية ثم ان عرض اه بيان للتغاير بين الجسم التعليمي والصورة الجسمية
حاصله ان الشمعة اذا تخلخلت بالتسخين يزيد نسبة مقدارها واذا تكاثفت
بالتبريد ينقص به مقدارها فاذن لا بد ان يكون ههنا ممتدان ممتد باق وهي الصورة
الجسمية وممتد زائل وهو التعليمي ثم ان طرء اه بيان للتغاير بين الصورة الجسمية
والهيولى × قوله × اعني الجسم التعليمي فهو عرض حال في الصورة الجسمية يمكن
فيه فرض ابعاد ثلث متقاطعة على زوايا قوائم اما عرضية فقد عرفت من قوله
ثم ان عرض اه واما كونه ذا ابعاد فقد ثبت من قوله وذلك انا اخذنا شمعة
اه واما حلوله في الصورة الجسمية فيومي اليه قوله ثم ان طرء اه لانه لو كان
حالا في الهيولى الاولى لم ينعدم بانعدام الصورة الجسمية اذ محل ما لم ينعدم
لم ينعدم بانعدامه فكيف يصح ما قال ان الباقي في هذه الحالة الهيولى اذ

الباقي على هذا التقدير الهيولى والتعليمي كلاهما الهيولى [illegible]

في الصورة الجسمية في جميع الجهات يمكن فيه فرض التقاطع كما يكون [illegible]

التفسير المذكور للجسم التعليمي يلزم تداخله مع الصورة الجسمية لان [illegible]

الذين هما الجسم التعليمي والصورة الجسمية [illegible]

وبطلان التداخل من الوجدانيات اذ الوجدان يحكم بان [illegible]

اعظم من الواحد وفي صورة التداخل لا يبقى الا عظمية [illegible] يلزم ان يكون

في الجسم الطبيعي امتدادان وهو كما ترى ويمكن ان يجاب عنه بان [illegible]

انما هو اذا كان الممتدان متعين بحسب الذات والقدر دون ما اذا كان [illegible]

الممتدين متعين الذات والقدر كالجسم التعليمي والآخر متعين الذات [illegible]

القدر كالصورة الجسمية فلا نسلم امتناع [illegible] ان يكون الجسم [illegible]

الذي هو متعين الذات والقدر والصورة الجسمية التي هي متعين الذات

ومبهم القدر لا يزول فيها الا بعد عروض التعليمي [illegible] الجهات بوجوه اخر ولهذا

لو كان في الجسم امتدادان لا يقع الا ان من الضروريات اذ يجوز ان يكون

في الجسم سوادان سواد متعين الذات مبهم باعتبار مراتب الشدة والضعف

وسواد متعين بتعين مراتبهما وثانيهما انه يلزم ان يكون شيء واحد فصلا للشيئين

لانه قد جعل فرض الابعاد الثلثة المتقاطعة على زوايا قوائم فصلا للتعليمي و

قد جعلوه فصلا للصورة الجسمية ايضا والجواب عنه انا لا نسلم ان فرض الابعاد

المذكورة فصل التعليمي والصورة الجسمية انما فصلهما [illegible] مخصوص [illegible]

الا انه لم يمكن التعبير عنهما الا باللازم العام وهو فرض الابعاد والاقطار [illegible]

مسامحة تسمية للمعبر باسم المعبر عنه ولا يبعد ان يقال ان الصورة الجسمية
في مرتبة لا يتميز فيها شيء فصل والفصول يكون بسائط فلا يكون فرض الابعاد
المذكورة فصلا لها حتى يقال انه يلزم ان يكون فرض الابعاد المذكورة فصلا
للتعليمي فالصورة الجسمية وثانيها ان الامتداد الجوهري يصير بالفك اثنين
بالذات فيكون هو بنفسه مقدارا الا ان القابل للقسمة لا يكون الا ما هو كذلك
فيكون كما فانهم وذهب المحاكم الى ان الصورة ليست متصلة بالذات و
انما يحكى بها الاتصال باتصال المقدار العارض بها لكن اثبات الهيولى على
هذا الراي بان الوصل والفصل يعسر الا ان الجسم ح يكون مشتملا
على شيئين شيء ليس بمتصل ولا منفصل وشيء اخر متصل وهو المقدار فللقائل
ان يقول ان القابل للانفصال انما هو الشيء الذي ليس بمتصل ولا منفصل
وهي الصورة الجسمية وهي باقية ابدا فلا حاجة الى امر اخر يسمونه بالهيولى فان
قلت اذن يكون اتصال الجسم بالعارض اي التعليمي [illegible]
من المقدمة الاولى وهو ان الجسم في مرتبة [illegible] قلت [illegible]
لدفع المقدمة الاولى ما ذكره وقيل ان الجسم التعليمي [illegible] الابعاد
اي الطول والعرض والعمق وفيه انه يلزم على هذا الطريق ان يكون الصورة
الجسمية مقدارا بنفسها مع انه مخالف لما عليه المشاؤن من ان الجسم
التعليمي موجود بالفعل بدون انتزاع منتزع وقيل ان وجود الابعاد المذكورة
ليست موجودة بالفعل بدون الانتزاع وذهب السيد الباقر المقتدى [illegible]
الحكمة الاشبه في القبسات ان في الجسم امتدادا واحدا جوهريا [illegible]

حيث انه متعين بالتعين المقداري سواء كان التعين مطلقا او مخصوصا [illegible]
تعليمي ومن حيث انه ممتد في جهات على الاطلاق [illegible] جسمية وما اورد
عليه انه ان كان هذا مراد السيد بقوله وهو من حيث انه متعين اه جوهر التعين
والامتداد الجوهري فيلزم تركيب الجسم التعليمي من الجوهر والعرض فلا
يكون له حقيقة محصلة وايضا يلزم ان لا يكون من مقولة الكم لان التعين كذ
هو جزء اعتباري واعتبارية الجزء يستلزم اعتبارية الكل والاعتباريات
ليست داخلة عندهم في مقولة من المقولات وان كان مراده ان الفرق
بين التعليمي والصورة كالتفرقة بين الانسان المطلق والزيد بالصورة الجسمية
مرتبة الاطلاق والتعليمي مرتبة التعين فهما متحدان ذاتا ومتغايران اعتبارا
فح وان لم يلزم تركب الجسم التعليمي من الجوهر والعرض ولا اعتباريته لان التعين
على هذا التقدير خارج عن حقيقته لكن اذا كان احدهما في مقولة والاخرى في اخرى
[illegible] قوله وهو اي الجسم التعليمي لا يفارق الصورة في الوجود الخارجي
ولا في التوهم لانه عرض حال في الصورة الجسمية ومن البين ان الوجود الخارجي
[illegible] بدون المحل غير معقول قوله لكن هو والصورة يفارقان المادة
في التوهم فقط اي دون الوجود الخارجي اما الاول فلان التعليمي والصورة الجسمية
ليستا عرضين حالين في المادة فيكون تفارقهما عنها ممتنعة واما الثاني فلان
وجود التعليمي بدون الصورة غير ممكن كما عرفت ووجود الصورة بدون المادة
غير معقول اذ الصورة حال في المادة ولا يمكن وجود الحال بدون المحل فوجودهما
لا يمكن بدون المادة لا يقال فح يلزم ان يكون الجسم [illegible] المادة [illegible]

الحسية من الرياضي اذ هي عبارة عن العلم بالاشياء التي تفتقر في الوجود الخارجي
الى المادة دون التوهم لانا نقول ان المراد من الافتقار المعتبر في الرياضي
ما يكون من الافتقار فيه الى المادة من حيث الماهية دون مطلق الافتقار والجسم
التعليمي والصورة وان كانا محتاجين في التشخص الى المادة لكنهما ليستا
محتاجين بحسب ماهيتهما اليها اما الصورة فلانها لو كانت محتاجة بحسب الماهية
الى المادة يكون المادة علة لها وقد كانت الصورة علة لها فيلزم الدور واما
الجسم التعليمي فلما كان حالا في الصورة فعدم احتياجها بحسب الماهية
الى المادة يستلزم عدم احتياجه اليها * قوله بعد ما شيد التشييد بالشين
المعجمة والياء المثناة التحتانية باطلي نمودن ديوار از گچ ونحوه والمرصصة من
الرص بفتح الراء وتشديد الصاد المهملة معناه بالفارسية استوار كردن
والاساس بالفتح معناه في الفارسية بنياد والاساس بالمد جمع * قوله اوقد
من الايقاد بمعنى الشمع افروختن ونبراس بالكسر بمعنى المصباح * قوله لميط
من الاماطة بمعنى دور كردن * قوله وان انسد من الانسداد بمعنى بند نمودن
والثلم بمعنى الثقب * قوله وارتفع الظلام وفي بعض النسخ والقشع من القشع
بالقاف والشين المعجمة والعين المهملة اي زائل شد والظلام بفتحتين تاريكي شدن
* قوله دون الجسم لو لم يكن متصلا الى قوله ثم [illegible]
* قوله والتفصيل [illegible] تفصيلي على حاشية المراح سابقا في المقدمة الثانية
التي مهدت للتفصي عن الشك على الذي اقيم لاثبات الهيولى بان الزائل
عند الانفصال الاتصال الاضافي والموجود الاتصال الحقيقي لا الانفصال بل هو باق في حالتي

الانفصال

الاتصال والانفصال فلا احتياج الى الهيولى من انه لا يكون للوحدة
الشخصية والكثرة المقابلة لها موضوع مشترك كما في حصل النقض ان ما بينهم
من انه لا يكون اه باطل لاستلزامه الخلل مع انه لا شك ان للجسم اه وان
اسقط حديث ما يثبت من المقدمة الثانية المذكورة من البين لكن قال
فنقول لا شك اه معارضة على البرهان المورد لاثبات الهيولى وقد عارض
الامام عليه بان الهيولى على تقدير ثبوتها ان كانت متحيزة فاما على سبيل
الاستقلال فلم يكن هي اولى بالمحلية من الجسمية ولزم الجمع بين المثلين على تقدير
حلول الجسمية لانهما متحيزان بالاستقلال فدخل احدهما في الآخر فارتفع
التمايز واما على سبيل التبعية فالتحيز اذن يكون صفة للجسمية بالذات
فكيف يكون الجسمية حالة فيها لان المتحيز بالذات لا يكون حالا في المتحيز بالعرض
والا لم يكن متحيزة فاستحال حلول الصورة الجسمية المختصة بها في الهيولى
واجاب عنه المحقق الطوسي في شرح الاشارات بان كلام هذا المعارض
غير مشتمل على اقسام منحصرة فان ما لا يتحيز على سبيل الحلول في الغير لا يجب
ان يكون متحيزا بالانفراد بل انما يتحيز بشرط حلول الغير فيه ولا يلزم من ذلك
كونه صفة لذلك الغير انتهى * قوله * او يتسلسل فيه ان هذا التسلسل المتعاقبات
وهو جائز عندهم * قوله * والجواب اه حاصله ان للهيولى وحدة شخصية
مستمرة باقية في حالتي الفصل والوصل لا تزول بالانفصال حتى يكون للجسم
عند الانفصال مادتان * قوله * لا يقال حاصله ان المادة عند الاتصال
وحدة اتصالية وهي مستلزمة للوحدة الشخصية كما ينتم فاذا زال وحدتها

الاتصالية بالانفصال تزول وحدتها الشخصية ايضا لاستلزام انتفاء احد
المتلازمين الآخر فكيف يصح قولكم ان المادة الواحدة بالشخص مستمرة باقية
في حالتي الانفصال والاتصال على وحدتها الشخصية * قوله * لانا نقول حاصله
ان ما ثبت التلازم مما سبق بين الوحدة الاتصالية والشخصية في المتصل
بالذات اي الصورة الجسمية لا مطلقا فلا يلزم من انتفاء الوحدة الاتصالية
التي للهيولى بواسطة الجسمية لانتفاء وحدتها الشخصية فوحدتها الذاتية الشخصية
باقية فيه عند الانفصال وانما انتفت الوحدة الاتصالية التي حصلت من الصورة
الجسمية اقول لا يخفى ما فيه كما عرفت سابقا ان الصورة الجسمية بعد
الانفصال لم يزل وحدتها الشخصية ايضا بل هي باقية كما كانت وانما زال
بالانفصال المقدار العارض لها فحصل بعد الانفصال شخصان من التعليمي
لا من الصورة الجسمية فدعوى الملازمة بين الوحدة الاتصالية والشخصية
اللتين في الصورة الجسمية ايضا لا تتم * قوله * والا لم يضر في وحدتها الشخصية
كثرة الصورة الحالة فيها قال الصدر الشيرازي في شرح هداية الحكمة تبعا لما افاده
استاذه باقر العلوم في الايماضات بما حاصله ان الوحدة الشخصية التي
للهيولى بما هي الكثرة الانفصالية وانما فيها وحدة الاتصال فالوحدة التي
[illegible] الشخصية [illegible] من لوازم [illegible] بل [illegible]
[illegible] المتصل [illegible] الكثرة [illegible] من لوازمه [illegible] ان
[illegible] الذي لا ينقسم مشتركا بين الوحدات [illegible]
يصح ان يكون [illegible] * قوله * [illegible] استعدادها

بالعوارض فحاصله ان الهيولى ان كانت في ذاتها متعينة متشخصة لكن تختلف
استعدادها بالعوارض من جهة تلبسها بالصورة وهو يوجب توارد النوع عليها
عليها ويكون اختلاف الكثرة بها باختلاف التقدر والكيف للصورة الحالة فيها
فلا يقبل التحيز والوضع وغيرهما من العوارض التي هي للصورة حقيقة الا بواسطتها
فاندفع كثير من الشكوك منها انه اذا تحرك الجسم فالمتحرك اما الهيولى او الصورة
او مجموعهما والكل باطل اما الاول فللزوم انفكاك احدهما عن الآخر على انه
على تقدير ان يكون الهيولى متحركة يلزم كونها متحيزة لوجوب كون المتحرك كك
مع ان الهيولى عندهم ليست متحيزة بالذات واما الثالث فلانه لما ثبت
عندهم ان المتحرك لابد ان يكون ذا وضع فلا يكون مجموع الهيولى والصورة
متحركا الا اذا كان ذا وضع ووضعه لا يتصور بدون وضع اجزائه التي من جملتها
الهيولى فيلزم ان يكون ذات وضع مع انها ليست كك وايضا يلزم ان يكون
هيولى العناصر متحركة وساكنة معا في زمان واحد اما المتحرك فلان حركة المجموع
المركب من الهيولى والصورة لا يمكن بدون حركة اجزائه التي منها الهيولى
واما السكون فلان الصورة حاكمة بسكون ما فيه الحركة وهو الوضع والاين
والكم والكيف التي هي من مقولات العرض وسكون العرض لا يمكن بدون
سكون محله الذي هي الهيولى سواء كان محلا بالذات او بالعرض ومنها ان
الفياض لما افاض الصور على الهيولى التي هي عندهم بذاتها متشخصة حصل
لها تشخصات من جهة الصورة ايضا لان الصورة المفاضة عليها متشخصة
البتة وتشخص الحال يوجب تشخص المحل فيلزم ان يكون للتشخص ايضا

وهو محال ومنها ان في الحركة في المقولات الاربع المذكورة يكون الجسم متحركا والمقولات الاربع متحركة عليها وهي لا توجد الا في الجسم فيلزم تحرك الشيء على نفسه لان كلا احد من الهيولى والصورة بانفرادها لما لم يكن قابلة للحركة لزوم الانفكاك يكون مجموعهما اي الجسم متحركا على الجسم ومنها معارضة على ثبوت الهيولى وتقريره ان انفصال الصورة الجسمية لو كان مقتضيا لانعدامها بالمرة ووجودها الى المادة فالمادة المتعددة ان كانت واحدة يلزم ان يوجد الشيء الواحد في امكنة مختلفة وجهات متعددة وان كانت كثيرة وكثرتها اما ان يكون قطر يا او طاريا وعلى الاول يلزم ان يكون الجسم مشتملا على مواد غير متناهية لان الجسم عندهم ينقسم الى اجزاء غير متناهية فلا بد لكل قسمة من المادة على حدة وعلى الثاني فالطريان اما بعد فناء المادة الاولى او مع بقائها وعلى الاول مع قطع النظر عن كونه مخالفا لما عليهم من وجود مادة واحدة شخصية في حالتي الاتصال والانفصال يلزم التسلسل في المواد لان كل حادث مسبوق بمادة وعلى الثاني لا يخلو اما ان يكون الحادثة حالين في السابقة فيلزم ان يكون الشيء الواحد جزئيا تارة وكليا اخرى لان المادة قبل الانفصال كانت واحدة شخصية جزئية ثم اذا فرضنا قدمها في حالة الانفصال صارت كلية او يكون غيرها مع كونه خلاف مذهبهم ينتقل الكلام اليها بانها ان كانت واحدة يلزم كون الشيء الواحد في احياز مختلفة وان كانت متعددة فتعددها اما حادث او قطري وكلاهما باطل بالبيان الذي مر والدفع من الاول باعتبار الشق الذي ... القول كونه

الهيولى ذات وضع مالا استحالة فيه اذ في صورة كون مجموع الهيولى والصورة
متحركا انما يصير الهيولى ذات وضع بواسطة اقتران الصورة لها لا بنفسها
حتى يقال انه لا يجوز ان يكون الشيء بذاته مجردا عن الوضع لم يصر بنفسه ذا
وضع وكذا الاستحالة في ان تعرض للهيولى المتشخصة بنفسها تشخصات باقتران
الصورة الحسية لها بكون متحركا باعتبار احدهما وهو الذي حصل لها بواسطة الصورة
التي اعتبرت في جانب المتحرك ويكون ساكنا باعتبار تشخص اخر وهو الذي
حصل من جهة اعتبار الصورة مما فيه الحركة ومن هذا الفهم دفع الشك الثاني
بانه لا استحالة في ان يكون للهيولى المتشخصة بنفسها تشخصات بواسطة
اقتران الصورة لها فتلك التشخصات حقيقة انما يكون للصورة لا للهيولى
وانما اتصفت بها بالمجاورة كاتصاف المحمول في الصدق في الحركة الاينية
فلا يلزم ان يكون التشخص الواحد تشخصات آه فلو ان الهيولى متعددة
الاشخاص بمعنى ان الصورة الفائضة عليها متعددة لا انها متعددة بنفسها بدون
اقتران الصورة بها وعن الثالث الا ان باختيار الشق الثاني والقول
بكون المتحرك غير المتحرك عليه لان الصورة ماخوذة في كليهما فهي في كل منهما
مقيدة بحصة من الهيولى الماخوذة فيه فالمتحرك المجموع من الصورة والحصة
المتعينة لها تشخص غير التشخص الذي حصل للمتحرك عليه المجموع من الصورة
والحصة الاخرى المتعينة لها وعن الرابع باختيار الشق الاول والقول بامتناع
تحديد الشيء الواحد في الحركة مختلفة وجهات متعددة انما هو في المتحركة بالذات
والهيولى متحركة بواسطة الصورة الحسية الحالة فيها لا بالذات

[illegible] يندفع الاشكالات المذكورة لكن في دفع الرابع شيء وهو ان المتحيز بالذات
وبالعرض كلاهما سيان في ان لايكون لشخص واحد منهما في امكنة مختلفة والا
لم يبق الاختصاص المعتبر في المكان فانه عبارة عن السطح المختص بالتمكن بحيث
يسعه ولايسع غيره ولايزيد عليه ولاينقص عنه او عن البعد المجرد كذلك فالاولى
ان يجاب عن الرابع بوجهين اولهما ان الهيولى لما لم يكن متحيزة بذاتها لايكون
لها مكان حقيقة فيلزم الاستحالة المذكورة وانما لها المكان بالعرض بالنسبة
الى شخص شخص من الصورة الجسمية المتمكنة فالمكان الذي لمجموع الصورة
الجسمية بالذات مكان للهيولى بالعرض وثانيهما باختيار ان المادة
كثيرة بطريان الانفصال مع فناء المادة الاولى ولايلزم التسلسل الا التسلسل
المتعاقبات وهو جائز فتامل * قوله * وتلوح لك مما تلوناه عليك من ان للمادة
وحدة شخصية ذاتية باقية مع الاتصال والانفصال ان وحدة الهيولى
بالنوع ليس الا وحدتها الشخصية والا لكان لها تشخصات متعددة فيكون
لها افراد متعددة فيكون الهيولى هيولى لما سيجيء من ان تكثر الافراد انما يكون
من القسمة الفكية وهي لايكون الا فيما له مادة * قوله * هيولى عالم العناصر
المخالفة بالجهة لهيولات الافلاك واحدة بالشخص لما كان هذا الكلام مشتملا
دعوين اولهما ان هيولى العناصر مخالفة بالماهية لهيولى الافلاك ولم يتبين
وجههما وثانيهما ان هيولى العناصر واحدة بالتشخص واجمال وجههما على ما
كما يفهم من التفصيل فلا بد لنا من بيان كل من الوجهين لفتح [illegible] مع
[illegible] اما وجه الاول ان هيولى العناصر قابل [illegible] ولا [illegible] وصورة

الافلاك لازم ولا مستبدل فلو كانت هيولاهما واحدة يلزم ان يكون الهيولى
الواحدة مستعدة لها وغير مستعدة لها وفيه ان حقيقة الهيولى الاستعداد
المحض للقبول لاي صورة كانت الا ان لبعض الصور [illegible] ولا
وبعضها بخلاف ذلك فلا يلزم ان يكون الهيولى الواحدة مستعدة لصورة
واحدة وغير مستعدة لها لان الصورة المستعدة للهيولى غير الصورة القابلة
العديم الاستعداد ولا ينافي استلزام بعض الصورة الا [illegible] لصورة لا بعينها
بعض آخر فيجوز ان يكون الهيولى واحدة بالشخص لكن لضعفها تمكن تقومها بالصور
المتعددة كهيولى العناصر تتقوم بالصورة المختلفة واما جواب الثاني فهو انه ينقلب
العناصر بعضها الى البعض فلو لم يكن هيولاها واحدة لزم ان يكون عند الانقلاب الماء مثلا
حين [illegible] الماء بالكلية وحدوث صورة الهواء عن محض العدم مع انه لابد للانقلاب
من بقاء امر واحد شخصي مشترك بين المنقلب والمنقلب اليه كما تشهد به البديهة
وفيه اشكال لان هذا الكلام لا يجري بعينه في الافلاك واحدها ان هيولى العناصر لما كانت
مخالفة بالماهية لهيولات الافلاك كان الجسم الذي هو مركب منهما ومن الصورة
الجسمية مخالفا لكل من العناصر والافلاك اذ اختلاف الذاتيات يوجب
اختلاف الذات مع ان الجسم عندهم حقيقة واحدة نوعية وثانيها ان الاحتياج
الى الهيولى انما هو ليصح بها انتساب الانقسام اليها وثبوته من المقسوم بالانفصال له
اليه لئلا يكون تفريق المقسوم اعداما له بالكلية في القسمين [illegible]
[illegible] كل جزء منه [illegible]
[illegible]

... التي هي منشأ الامواج والانهار فهو بالعرض ... مركز العالم

... شخصي مستمر في الوجود لم يتغير قط وكذلك ... الافلاك

... مختلفة بالنوع * قوله * برهان القوة والفعل وجه تسمية هذا البرهان بالقوة

والفعل ظاهر لان فيه ذكر ... القوة عبارة عن امكان ... شيء

لم ... وجوده ... تلك الصفة والاول ...

... ان الجسم ... ان الجسم لا يخلو عن فعلية الاتصال

في حد ذاته فاذا قبل الانفصال ايضا فلا يمكن ان يكون شيء واحد ...

الامرين المتغايرين فلا بد من امرين يكون احدهما بفعلية الاتصال وثانيهما

لقوة الانفصال وهي الهيولى الاولى * قوله * فهذا البرهان قريب من البرهان السابق

لتوقفه على المقدمتين الاوليين للبرهان الاول فيرد عليه ما يرد عليهما مما ذكره * قوله

ثم ان فيه ذلك اي البرهان الاول لا يتوقف عليه اي لا يتوقف عليه اتمام هذا المسلك

لمدخلية الامور التي يتم بها البرهان السابق فلا يرد انه لا يثبت من هذا المسلك

لبرهان القوة والفعل مطلوبنا وهو كون ما به القوة جزء جوهريا للجسم ومحلا لما به

الفعلية اذ لم ينضم الامور التي سبق ذكرها لاتمام البرهان السابق لهذا المسلك

يحصل المطلوب بالضرورة كما لا يخفى على المتأمل الصائب ... فهذا ...

واعلم ان هذا المسلك لبرهان القوة والفعل وان كان اعم في الظاهر من

الاول لان في هذا المسلك ليس المدخل لخصوص قوة الانفصال كما في

المسلك الاول بل للقوة مطلقا سواء كان قوة انفصال او حركة او غيرها

لكن ... الشيخ ... ان الاتصال والانفصال ...

هذا البرهان يشتمل بقوة الانفصال الفعلي فلا يكون مراد الشيخ من استعداده

انه استعداده لا شيء ... الانفصال فحاصل هذا البرهان ان الجسم

اذا قطع النظر عن الخارج وجدناه بالفعل من حيث انه جسم اي متصل بجسميته

الانفصال ... بالقوة من حيث ... العوارض كالسواد والحركة والبياض ونحوها

ولن يكون امرا واحدا من جميع الجهات فهذان الامران متغايران وهما القوة والفعل

فلابد ان يكون في الجسم جزآن يكون باحدهما قوة في الجسم وبالآخر فعلية فيه

فجهة القوة مادية وجهة الفعل صورية والجسم مزدوج ومركب منهما ولما كان

هذا المسلك ايضا قريبا من البرهان الاول لتوقفه على المقدمة الاولى للبرهان

الاول فيرد عليه ما يرد عليها على انه لا استحالة في اجتماع القوة والفعل بالنظر

الى شيئين كفعلية البياض وقوة الحمرة مثلا في الروح(?) وايضا هذا المسلك

لا يدل على كون مادية القوة مغايرة لمادة الفعلية التي هي المطلوب اللهم الا ان يقال

المطلوب من هذا المسلك هو مجرد وجود جزء آخر للجسم غير الاتصال والحال

انما يثبت بالبرهان الاول [illegible] وهنا اذا قصرنا النظر [illegible] دفع دخل مقدر

تقديره انه لقائل ان يقول انه يجوز ان يوجد الفعلية والقوة في الجسم من الخارج

دون ذاته حتى يثبت تركيبه منهما وتقرير الدفع انا اذا لاحظنا الجسم مع

قطع النظر عن الخارج نجده [illegible] لا بالمحل [illegible]

ولورود الشكوك على هذين المسلكين [illegible]

امر ان شئت كون باحدهما القابلية وبالآخر قوة والآخر لواحد لا يكون سببا لامرين متغايرين
فما قيل من انه يرد عليه ايضا النقض بما يرد على المسلك المنقول عن الشيخ وقوله
واورد عليه الشيخ في الشفاء النقض بالهيولى او ما ضعف ان برهان القوة والفعل
لو تم لزم ان تكون الهيولى مركبة من مادة وصورة لانها عندهم جوهر بالفعل ومستعد
لاشياء كثيرة فلا بد ان يكون فيها جزءان يكون احدهما مبدأ الفعلية الجوهر وهي
الصورة وثانيهما مبدأ الاستعداد وهي المادة وقد ينقض ايضا بالنفس الناطقة
بانها من حيث انها بالفعل وانها قوة ادراك المعقولات ايضا فيلزم ان يكون
مركبة من جزئين وهما المادة والصورة مع انها مجردة عندهم غير مادي واجيب
بان النفس الناطقة وان كانت مجردة ذاتا لكنها مادية فعلا فحيثية الفعلية
انما هي من قبل ذاتها المستندة الى جاعلها التام وحيثية القوة انما هي من جهة
افاعيلها الموقوفة على تهيؤ المادة التي هي آلة لصدور تلك الافعال ولا شناعة
في ان يكون الشيء مجردا وماديا باعتبارين ولا يخفى انه اذا تقال ان تبقى بعينها
بعد خراب البدن لانها جوهر موجود بالفعل وفي قوتها الآلام والسرور
ايضا وجد فيها حيثيتا القوة والفعل مع انها لا مادة لها فما يقال في جواب هذا النقض
يقال في جواب النقض المورد على برهان القوة والفعل وما قيل في دفع قول
المجيب من ان النفس الناطقة عند المشائين حادثة مع حدوث مادتها التي
هي البدن فحدوثها يتوقف على المادة كما ان افاعيلها متوقفة عليها فهي مادية
ذاتا وفعلا كليهما لا فعلا فقط ففيه ان المراد بالتجرد ذاتا عدم توقف [illegible] ذاتها على
المادة والنفس الناطقة وان كان حدوثها يتوقف على المادة لكن ذاتها غير موقوفة

في بقائها الى وقت الحدوث بعد فناء البدن لوجب [illegible] المادة والمفسر [illegible] اقول الشيخ

يتصور بقاؤها مع خراب المادة بل انما هي علة معدة للنفس فابناء الاستعداد

فلا يجب بقاؤها لبقائها * قوله اجيب بان جوهر الهيولى ادّعى حصله ان الجوهر

ليس فيه اقتضاء الفعلية والاستعداد متمايزين حتى يثبت لها التركيب لان

الجوهر عبارة عن امر ليس في موضوعه ففيه جزءان لا يتصادقان [illegible] اما الجزء

الثاني منه وهو ليس في موضوع فسلب والامر السلبي لا يكون له فعلية واما الجزء

الاول فهو وان كان اثباتا لكنه عام والعام لا يتحصل بالفعل الا بانضمام فصل

لحقه وهو المستعد ففعلية الجوهر ح لا يكون مغايرة لفعلية الاستعداد فالجوهرية

التي للهيولى ليست بجعلها شيئا من الاشياء بالفعل بل تهيؤها للاشياء يكونها

بالفعل شيئا بسبب اقتران الصورة بها فلا يرد على جواب الشيخ بانه ان

اراد بالمستعد الذي هو الفصل الا المستعد في الوجود فاذن لا يكون وجود

الجوهر الا بالقوة فيستلزم ان لا يكون الهيولى موجودة بالفعل واما المستعد

لاشياء اخر غير الوجود فيلزم ان يكون الهيولى مركبة من الهيولى والصورة

لانه يصدق على حقيقتها الاحدية التي حصلت من الامر العام والفصل انه جوهر

بالفعل ومستعد لاشياء اخر فلا بد ان يكون للفعلية مبدء وهي المسماة

بالصورة وللقوة مبدء اخر وهي المسماة بالهيولى لان الذي يستلزم التركيب

هو ان يكون الفعلية فعلية شيء غير القوة والاستعداد وههنا ليست الفعلية

الا فعلية القوة لكن يبقى ههنا شيء هو ان الفصل لا يكون مفهوم الاستعداد

لانه عدمي بل مصداقه [illegible] ان يكون مصداق الا [illegible]

لا الاتصال حقيقة الجسم فيكون فعلية الجسم فعلية الاتصال التي هي فعلية
الاستعداد والقوة لا فعلية شي آخر سوى الاستعداد حتى اصبح سالك
السبيل ولا تختلج في صدرك ان الجوهر جنس للجسم ومن المعلوم ان الفعلية
لا تكون الا من الفصل وقد قلتم ان فعلية الجسم فعلية الاستعداد والقوة
فيلزم ان يكون القوة فصلا والاتصال ايضا فصل له فيكون للشيء الواحد في
مرتبة واحدة فصلان وهو ممتنع عندهم لانا لا نسلم ان الجوهر جنس للجسم
بل هو حقيقة بسيطة هي الاتصال وهي القوة والاستعداد على انه يجوز
ان يكون الجوهر المتحصل بالاستعداد جنسا قريبا للجسم فانه شامل له وللمادة
[illegible] من الجزئيات ايضا والاتصال قريب له او يكون بعكس هذا بان
يكون الجوهر المتحصل بالاتصال جنسا قريبا للجسم والاستعداد فصلا قريبا له
ويمكن الجواب عن الاختلاج المذكور بعد تسليم ان الجوهر جنس للجسم بانه يجوز
ان يكون فصله غير الاستعداد والاتصال فهما ليسا بفصلين للجسم بل عارضان
له وانما اطلقوا الفصل عليهما مسامحة او يكون الاتصال فصل الجسم لكنه
عين القوة فاين فصلان للجسم قوله غير انه جوهر مستعد فان قلت ان الاستعداد
الاستعداد كيف يكون جوهرا لانه حال الشيء بالقياس الى غيره [illegible]
شيء عرضي آخر [illegible] اذا كان الشيء متحصلا بنفسه [illegible] الا [illegible]
عرضيا قلت انا لا نريد بجوهرية الاستعداد جوهرية مفهوم الاستعداد
[illegible] الى جوهرية مصداقه الذي يترتب عليه [illegible]
[illegible] فهو موضوع لا نسلم لم لا يجوز في هذا القول [illegible] ان [illegible]

وثانيهما قوله ليس في موضوع وكونهما ليس موجودين في الخارج فكيف يكون
الهيولى المركبة منهما موجودة فيه اذ بعدم وجود الجزء في محل يستلزم عدم وجود
الكل فيه اما الجزء الاول فلانه امر اعتباري فلا وجود له الا في العقل واما
الثاني فلانه عدم لانا نقول انه ليس المراد من القول المذكور مفهومه بل المراد
منه الماهية التي عبرت عنها بهذا المفهوم وهي موجودة في الخارج وبهذا يندفع
ما قد يقال على تفسير الجوهر بما يكون موجودا لا في موضوع بان قولكم لا في موضوع
امر سلبي لا تحصل له فلا يدخل في حقيقة الهيولى التي هي متحصلة فاذن لم يبق
في البين من الجوهر الا الوجود فهو حقيقة الهيولى وما كان حقيقته الوجود فهو واجب
الوجود فيلزم ان يكون الهيولى واجب الوجود ووجه الدفع ان حقيقة الهيولى
ليست ما يكون موجودا لا في الموضوع بل ماهية يعبر عنها بهذا المفهوم على انه
لقائل ان يقول لا نسلم كلية ما كان حقيقته الوجود فهو واجب الوجود نعم
ما كان حقيقة الوجود بالذات فهو واجب الوجود بالذات والهيولى ليست
لها الوجود بالذات × قوله × لا بل الفصل ... فيه لوجوه اما اولا
فلانه كيف يصح ان يكون الاستعداد فصلا للهيولى لانه عرض والهيولى جوهر
محض لا يصح تركيب الجوهر المحض من الجوهر والعرض لامتناع كون المركب منهما
مجموعا جوهرا ... واما ثانيا فلانه لو كان الاستعداد فصلا
للهيولى لزم ان ... الهيولى ... التي هي المستعدة لها
لزوال ... [illegible]
[illegible]

بين المتنافيين المذكورين يظهر مما ذكرنا معنى قوله الفصل حقيقتها انما هو مصداق مفهوم
الاستعداد وفالاستعداد من عنوان للفاعل لا فصل ولا يلزم من كون العنوان
بحيث يكون مقوما لها كك وكذا لا يلزم من زوال هذا المفهوم زوال
مصداقه ويجيب ايضا عن الثاني بانه انما يلزم انعدام الهيولى بزوال الاستعداد
اذا اعتبر استعدادها للصورة المعينة والحال ان المعتبر منها مطلق الاستعداد
بالنسبة الى الصورة المطلقة وزواله انما يتصور اذا كان حصول جميع الصور ممكنا
وهو من المستحيلات لا يقال ان القابل يجب ان يكون وجوده باقيا مع
المقبول ولا يكون منتفيا لو تصور المقبول وهو ليس كك اذ لو تصورت المقبولات
باسرها يلزم بطلان استعداد جميعها لان استعداد الشيء للشيء لا يجامع وجوده
حصوله ومن بطلان الاستعداد يلزم انعدام الهيولى كما عرفت لانا نقول ان
المقبولات لا تتفق خروج جميعها بالفعل مح ولو فرض وجود جميعها فلا مضايقة
ح اذ تنعدم الهيولى على ذلك التقدير بناء على استلزام المح محالا قوله
ونسبة الهيولى الى هذين المعنيين اي القوة والفعل اشبه بنسبة البسيط الى
ما هو جنس وفصل من نسبة المركب الى ما هو هيولى وصورة وجه الاشبهية
ظاهر لان الجنس والفصل البسيط لما انهما ليسا الا جزئين بل اعتباريان منتزعان
كك الجوهرية والاستعداد للهيولى انما هما بحسب الاختراع والانتزاع وليستا
جزئين لها واما المادة والصورة فلما كانت جزئين للمركب بحسب الواقع من
دون اختراع مخترع وانتزاع منتزع فالمشابهة انما ... وا ... علمت
... هذا البراهين على اثبات الهيولى ... عليها ... والتفصيل ...

عليها من ايراد براهين [illegible] فيها تشحيذ الذهن للناظرين وتحريكا
لخواطر المتفكرين اثرنا بها ان الجسم مركب من الجوهر الذي هو الجنس ومن الامتداد
اي القابل للابعاد الثلثة الذي هو فصل له ولا ريب في ان الفصل المذكور
ينعدم عند ورود الانفصال عليه في الخارج وكل ماهية مركبة من الجنس والفصل
اذا كانت بحيث ينعدم فصلها ويبقى جنسها لا بد ان يكون جنسها وفصلها
الذين هما جزآن ذهنيان لها جزئين خارجيين لها يكونان مستقلين لها لانه لو لم
يكن كذلك لم يصح ان ينعدم الفصل ويبقى الجنس لانهما متحدان ذاتا ووجودا خلافا
ما اذا كان الجزآن خارجيين متغائرين لها فانهما متغائران ذاتا فيجوز ان يعدم
احدهما ويخلفه الزائل بدله ويبقى الاخر فكذا الجزآن اللذان يجدهما فلا بد ان
يكون بحذاء الجوهر القابل للابعاد الثلثة الذين هما جزآن ذهنيان للجسم جزآن
خارجيان له ويكون ذلك الجزآن جوهرين البتة والا لم يصح التحاذي
بينهما الا ان يكونا متحدين في الوجود فهو باطل ضرورة ان تغاير الذات يستلزم
تغاير الوجود لان قيام الوجود الواحد الشخصي بشيئين ممتنع واما ان يكونا مستقلين
وهو ايضا باطل لانه اذن لم يحصل التوحد الحقيقي للجسم واما ان يكون بينهما علاقة
الحلول فلما لم يجز ان يكون الجزء الذي هو بحذاء الجنس حالا في الجزء الذي هو
بحذاء الفصل لانه اذا انعدم الفصل انعدم ما بحذائه الذي هو محل الجزء الاخر
بالعرض لان انعدام المحل يستلزم انعدام الحال فانعدم الجزآن وهذا خلف
لا بد ان يكون محلا له ولا يستلزم انعدام الحال انعدام محله فالجزء الذي بحذاء
الجنس يسمى هيولى والذي بحذاء الفصل [illegible]

[illegible] والفصل كونان في مرتبة [illegible] في [illegible] المادة والصورة في مرتبة

[illegible] اقول لا يخفى ما فيه فان اتمام هذا البرهان موقوف على ثبوت المقدمة

[illegible] المذكورة على هذا التقدير ان الوصل والفصل [illegible] ما عليها [illegible]

[illegible] فليس [illegible] وعليه انه لو صح ما ذكرتم من [illegible] الجسم الذي

[illegible] المادة وانعدام الفصل الذي هو بحذاء الصورة يبطل ما قالوا من

[illegible] الفصل يتحدان ذاتا ووجودا اذ لا يمكن [illegible] وجود الانفصال

[illegible] الاجزاء [illegible] لاجل دفع الايراد [illegible] البرهان [illegible]

[illegible] الجسم [illegible] من [illegible] التركيب [illegible] يستلزم

الخارجي [illegible] يتحدان بالذات [illegible] بالاعتبار اقول [illegible]

[illegible] للبرهان المذكور [illegible] ان الجسم [illegible] مركبة

[illegible] الفصل [illegible] كما هو رأي الاشراقيين

[illegible] ثم [illegible] فاملون [illegible] كون القابل للابعاد الثلث

[illegible] فيصح القول بان الجسم [illegible]

[illegible] وثانيها ان المواد في الافلاك [illegible]

[illegible] يتحد مع المادة [illegible]

[illegible] الكل [illegible] هو هنا الجسم [illegible] الجسم [illegible] حقيقة واحدة [illegible]

[illegible] الجوهر الجنس [illegible] المادة مع [illegible] التي هي متغايرة في الافلاك

[illegible] يكون متغايرا في كل منها فيلزم ان يكون [illegible] الفصل الذي

[illegible] مع الصورة الجسمية التي حقيقة واحدة [illegible] الاجسام

كلاهما فيلزم عمومية النقض من المقيس وهذا كما ترى وثانيها البرهان الخاص
تقريره انه لابد ان يكون بين المعلول وعلته مناسبة بحسبها يصدر هذا المعلول
عنها دون غيره والا يلزم الترجيح بلا مرجح وتلك المناسبة لا توجد بين الممتدات
التي هي الافلاك والعناصر وبين المجرد الذي لا شائبة للكثرة فيه بوجه من الوجوه
فلابد ان يتحقق بين المعلول والمجرد ما له مناسبة بكل واحد منهما من جهة وما هي الا
الهيولى اذ هي من جهة كونها مجردة عن الاحياز والتغيرات تناسب ان
يوجد من المجرد ومن جهة صلوحها للامتداد تصير واسطة لصدور الممتدات عنه
وفيه نظر لان المناسبة التي بحسبها يصدر الممتد عن العلة لا يجب ان
يكون بحسب التجرد فيجوز ان يكون للذات الفاعل مناسبة مخصوصة مع
الممتدات بها تصدر عنه بلا واسطة او بواسطة العقول فتامل وايضا يجوز ان
يكون المناسبة هي المناسبة التي زعمها المشاؤون من ان للعقل جهة وجوب
وهي اشرف وجهة امكان وهي اخس فيصدر من الاشرف الاشرف
وهو العقل لانه اشرف من الممتدات ومن الاخس الاخس وهي الممتدات
وما قيل في رد هذا البرهان انا وان سلمنا عدم المناسبة بين الصورة الممتدة
وبين المجرد لكن لا يلزم منه ان يكون الهيولى واسطة لصدورها عنه لم لا يجوز
ان يكون النفوس والصور النوعية واسطة لصدورها عنه ففيه ان النفوس
والصور النوعية متاخرتان عن الصور الممتدة فكيف يكونان واسطتين
في صدورها عن المجرد اما تاخر النفوس عنها فلان حدوثها موقوف على
استعداد [illegible]

النزعية فلحلولها في الامتداد بحسب ان يكون حيثما نزاعية لوجوب [illegible] الحال عن

المحل * قوله * لا يمكن ان يوجد مجردة بعلة لما كان في تجرد الصورة عن الهيولى

ثلث احتمالات اولها ان يكون مجردة ابدا واليه اشار بقوله كما في البعد المجرد عن

المادة ولو احتمالا هو المنسوب الى افلاطون الالهي وثانيها ان يكون مجردة ثم

تجسمت وهي اليه بقوله واما قبل ان تتعلق فيتالف منها الجسم وثالثها ان

يكون مجردة بعد تالف الجسم منها ونبه عليه بقوله او بعد ذلك اراد ان يبطل

جميع الاحتمالات فقال لا يمكن ان يوجد الصورة مفارقة عن الهيولى في فرد

من الافراد كما في البعد المجرد ولا في حين من الاحيان سواء كان قبل تالف الجسم

منها او بعده * قوله * لانه لو وجد كان جوهرا ممتدا اما الجوهرية فلانه لو كان عرضا

لكان له محل ومحله لا يكون بالضرورة الا المادي اه فيصير ماديا وقد فرض مجردا هف

واما الامتداد والتقدر في الجهات الثلث فلانه ان لم يكن كك فاما ان يكون ممتدا

في جهة واحدة فقط فيلزم الخط الجوهري او جهتين فالسطح الجوهري وكلاهما باطلان

* قوله * لان الوهم لا يقدر على تجويز وجوده الخ يعني بالكم الذي هو من العوارض مدلولنا

ما يعني عن الصورة الاتصالية التي هي معروضة للكم لان وجود العارض بدون وجود

معروضه من المستحيلات * قوله * وقد يكتفى في ذلك بما سلف اذ قد دل البرهان

اه حاصله انه لما ثبت مما سبق ان حلول الصورة الامتدادية في الهيولى

من حيث انها صورة امتدادية لا من حيث انها صورة امتدادية لجسم دون

من الاجسام كالعناصر او جسم منها ومقتضية الصورة الامتدادية [illegible]

[illegible] مقتضية في فرد من افرادها في حين من الاحيان [illegible] مستقلة عنها

دخير حالة فيهما الوّل التنقل عما يرد على ما ثبت مما سبق فتذكره قوله مالاول يحكم

الاستثنات على هذا الوجه مالاوجه له لان هذا الوجه والوجه الذي اشار اليه بقوله

اذ قد دل البرهان واحد قوله ولا نعني بالحاجة الذاتية ح الاتلزم ان لا يكون الصورة

حالة في الهيولى لانها من حيث هي هي غير محتاجة الى الهيولى بل الامر بالعكس

قوله ولو باعتبار لازم لها في الوجود وهو مرتبة الفردية المطلقة كما سيجي بيانه

مفصلا قوله ثم الصور طبيعة محصلة نوعية اه انما اورد هذا الكلام لان المقصود

ما اثبت الحاجة الذاتية للصورة الى الهيولى في جميع الاجسام وهو لا يحصل الا

بعد اثبات ان الصورة الجسمية طبيعة نوعية افرادها لا تختلف الا بامور داخل

في الحقائق الشخصية حتى يقال انه يجوز ان يكون بعض الحقائق المندرجة تحتها

مفتقرة الى المحل [illegible] الى الامور الخارجة

لا الوجب [illegible] الافراد [illegible] الا محل [illegible]

فلا يكون للصورة [illegible] الحاجة [illegible] الاحتياج

الذاتي للصورة [illegible] في المادة وبعضها [illegible]

بخلاف ما اذا كانت الصورة [illegible] طبيعة جنسية فان الانواع المختلفة يجوز

ان لا يكون [illegible] عن المحل [illegible]

افراد [illegible] فيجب ان يكون [illegible] محتاجا

الى المحل [illegible] وهذا الكلام

[illegible] الصورة [illegible] وتقتضي [illegible]

[illegible] الا

تخلف اما اذا كانت طبيعة نوعية فان مقتضاها لا يختلف فلا يمكن ان يحل بعض افرادها
في محل وبعضها لا يحل لانا نقول ان مقتضى الذات لا يتخلف ولا يختلف سيمى
مهية من المهيات سواء كانت مهية جنسية او نوعية فان قلت انه كيف يكون
الصورة الجسمية طبيعة نوعية اذ هي لما كانت عند الاشراقيين عينا للجسم يكون
ايضا طبيعة جنسية مع انه جنس عندهم قلت لا استحالة في ان يكون
الشيء الواحد نوعا وجنسا من جهتين مختلفين فنوعية الجسم انما هي بالنظر الى افراده
التي لم يعتبر فيها امور وراء الصورة الجسمية اي الصورة النوعية وجنسيته بالنظر
الى المجموع المركب منه ومن الصورة النوعية اذا اعتبر لا بشرط شيء قوله لانها
انما تختلف بامور وراءه حاصله ان الصورة الجسمية تختلف بالامور الخارجية التي
تقتضيها ولا تتحد معها ولا تحصلها ابهامها وكلما اختلف كذلك فهي طبيعة
نوعية فانتج من الاول ان الصورة الجسمية طبيعة نوعية اما الكبرى فظاهر
واما الصغرى فيما قال الشيخ ان الجسمية اذا خالفت جسمية اخرى قوله وجسمية الجسمية
عطف على قوله تلك الصورة قوله بل يكون الجسمية احديهما فيكون جزءا
قوله الا الذي كالجنس فانها في هذه المرتبة ليست متحصلة بنفسها اذ هذه المرتبة
مرتبة لا بشرط شيء ولها الابهام لا التحصيل قوله ولعل الشيخ دفع دخل
مقدر تقرير الدخل انه لم لا يجوز ان يكون اختلاف افراد الصورة الجسمية الامتدادية
بفصول محصلة لها لا عن امور خارجية حتى يثبت نوعيتها والدفع الاحالة الى
الحس حينئذ بان الحس يعلم قطعا ان اختلاف افراد الصورة الجسمية الامتدادية
[illegible]

اللهم الا ان يجري ايراده على قوله او اعتراض كذلك ذاته فيه ان كلامكم هذا انما يتم اذا كانت
الاعراض كلها خارجية مفارقة عن الامتداد والسلم فيجوز ان يكون كل من المقدار
والشكل الذين هما باقيان بقاء الجوهر الممتد محصلا وكيفهم الطبيعة الامتدادية
ومتحدا معها في الخارج * قوله * لكن قد تبين هذا جواب للايراد بتقبل ان المقدار
والشكل لما كانا عرضين زائدين على الجوهر الممتد اي الصورة الجسمية لا يكونان
محصلين لها لان المحصل لا يكون الا فصلا ومن البين ان فصل الجوهر لا يكون عندهم
الا جوهرا او متحدا معه لا زائدا عليه * قوله * مع تبدل المقدار هذا دليل على عرضية
المقدار وزيادته * قوله * ومع تغير الاشكال دليل على عرضية الشكل وزيادته * قوله
وان لم يتم الافحام بالنظر الى المقلدة الاسكات * قوله اذ هو كالتشكيك المشكك الامام
الرازي * قوله * ويكون مطلق الجسمية عرضا عاما او طبيعة جنسية ولا يتوهم ان حقيقة
الصورة الجسمية جوهر قابل للابعاد الثلث ولا ريب في انها يصدق على كل
من الافلاك والعناصر فيكون كل منها في ما بينها متحدة الحقيقة وفردا لها فكيف
يكون مطلق الصورة الجسمية جنسا لان افراد الجنس لا يكون متحدة الحقيقة وكذا
لا يكون عرضا عاما اذ معروضاته لا بد ان يكون مختلفة الحقائق وهذا ينافي الاتحاد
في معروضاتها التي هي الافلاك والعناصر لانا نقول انا لا نسلم ان حقيقة الجسمية
هي مفهوم الجوهر القابل للابعاد الثلث نعم هو لازم لحقيقتها التي هي مجردة عنها واتحاد
اللازم لا يوجب اتحاد الملزوم حتى يكون الملزوم حقيقة نوعية * قوله * ولعمري ان
هذا الشك مثل ان يشتري في كون الاثنينية مثلا وانما قال مثلا لان مثل هذا
[illegible]

[illegible] ان يكون المطلق عرضا عاما او جنسا × قوله ولا [illegible] [illegible] ان يكون خاصة كما

[illegible] ان بين الفصل والخاصة وكذا بين العرض العام والجنس اشتباه فان

[illegible] ان يكون خاصة وما يظن جنسا يجوز ان يكون عرضا عاما × قوله

[illegible] وان لم [illegible] بقوله ولا يوسوس الوهم × قوله ولا يخفى ذلك خلافا من جما

وهو الامام الرازي فليس هذا الا قارورة كسرت هذا المثل يضرب لشناعته [illegible]

[illegible] مثل ما صدرت عن المتقدم وكان هذا المثل [illegible] في الاسلام الا

[illegible] تركته وكرهه لعدم الملائمة وقصة المثل المذكور ان رجلا في [illegible]

خالفت شريعة نبينا صلى الله عليه وسلم فقالت الصحابة في حقه هذا اول قارورة [illegible]

في الاسلام ثم خالفت اخر شريعة صلى الله عليه وسلم فقيل في حقه ليس هذا اول

قارورة كسرت في الاسلام فاذا ثبت الحاجة في بعض الافراد من العناصر يثبت

في كل جسم سواء كان عنصرا او فلكا × قوله والثاني اه وانما اعرض عن البيان المشهور

من ان الصورة لو كانت مجردة عن الهيولى لا يخلوا اما ان يكون متناهية او غير متناهية

[illegible] سبيل الى الثاني لبطلانه ببرهان التطبيق وغيره وكذا لا سبيل الى الاول لانها

[illegible] يحيطها حد واحد او حدود فيكون متشكلا فهذا الشكل اما من نفس الجسمية

[illegible] اولازمها فيلزم ان يكون جميع الاجسام بل الكل والجزء من جسم واحد

متشكلة بشكل واحد ووجوب اتحاد المعلول عند اتحاد العلة او من العارض لما كان

زوال الشكل يكون بزوال الشكل [illegible] فيكون قابلة للانفصال [illegible] للهيولى

[illegible] الصورة المجردة عن الهيولى مقترنة لها [illegible] لان فيه وجوه من المناقشة

[illegible] باختيار ان علة الشكل الصورة او لازمها [illegible] الشكل المطلق [illegible]

بهیولی الاخص منه فلا یلزم کون الانقسام فی الکل والجزء بجسم واحد بشکله بشکل واحد
خاص نعم یلزم اتفاقهما فی مطلق الشکل لکن لا شناعة فیه والظاهر ان الحکم بان علیه
الشکل الخاص انما هی الصورة الخاصة او لازمها حکم بحت بان التلفظ بالمادة دون تفریع
علی معناها من الغواشی واللواحق لان الخصوصیة لیست تابعة للمادة کما لا یخفی علی اولی
الابصار وثانیا باختیار الشق الثالث والقول بانا لا نسلم ان الصورة عند زوال
الشکل عنها بزوال علیه التی هی العارض یکون قابلة للانفصال لانه کثیرا ما یتبدل الاشکال
من دون الانفصال الا تری ان الشمعة قد یتبدل اشکالها من دون الانفصال
او نقول بان المراد بالعارض فی البرهان ما یکون خارجا سواء کان قائما بالصورة
او لا والا لم یکن الترديد حاصرا لتجويز ان یکون العارض الذی هو عدم الشکل مفارقا
عن الصورة وباقیا دائما لا یزول حتی یزول الشکل بزواله وثالثا بان شکل الافلاک
والعناصر مقتضی طبیعتها البسیطة ومعلول لها لا لما ذکر بنی علی ان طبیعة الکل والجزء
فی کل واحدة منها واحدة فیلزم ان یکون شکل الکل والجزء من کل واحد منهما واحدا
لوجوب اتحاد المعلول عند اتحاد العلة واجیب بان الکل والجزء فی البسیطة
لا یکون الا بالقسمة التی هی محوجة الی المادة فمادة الکل بغیرها وقد اقتضت المادة
تخلفهما بشکلهما وان کان فاعلهما فی البسیطة واحدا لان الاثار [illegible]
کما یختلف بالفاعل کذلک یختلف بالقابل قال قوله والقوة علی ما عرفت انما هو
من جهة المادة فیه ان القوة المحوجة الی المادة انما هی بمعنى الاستعداد لا الذاتی
ولم یثبت بعد بالدلیل ان حدوث التشکل والانقطاع انما یکونان علی سبیل التجدد
والاستعداد وقوله فیه ان الصورة الجسمیة [illegible] عن المادة [illegible]

وجوابه من احدهما ان الصورة لو كانت مجردة عن الهيولى فاما ان يكون منقسمة فاما
في جهة واحدة فقط فيكون خطا جوهريا او جهتين فسطحا جوهريا او في جميع الجهات
فيكون مقترنة بالهيولى اذ المحوج اليها انما هو هذا الانقسام او غير منقسمة فيلزم الجزء
والجواب ان مرادكم من الانقسام اما مطلق الانقسام سواء كان فكيا او ذهنيا
او فرضيا فنختار ان الصورة منقسمة في جميع الجهات لكن لا نسلم ان مطلق القسمة
اي قسمة كانت مثبتة للهيولى حتى يصير مقترنة بها لذلك قد علمت مرارا ان القسمة
الفكية مثبتة للهيولى لا مطلق القسمة واما الفكية فنختار الشق الاخير اي كون
الصورة غير منقسمة ونقول انه لا يلزم من عدم القسمة الفكية الجزء لان المعتبر
فيه عدم الانقسام بجميع الانحاء الثلث المذكورة لا الفكية فقط وآخرهما انه لو كانت
الصورة المجردة موجودة كانت لها فعلية البتة فيكون لجزئها ايضا فعلية لان حقيقة
الكل والجزء من الصورة واحدة فما يصح على الكل بالنظر الى الطبيعة يصح على الجزء
ايضا نظرا اليها ولا يكون لجزء الصورة فعلية الا بالانفكاك وهو موجب للهيولى
كما عرفت فاقترنت الصورة بها مع انها كانت مجردة عنها وهذا خلف وفيه ما فيه قوله
المقام الثاني ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة وقد يذكر لاثباته وجوه اخر سوى ما ذكر
المصنف الاول انهم قالوا ان الهيولى لما كانت مبهمة لا تتعين الا بالصورة فلو تجردت
عنها لم تكن موجودة اذ وجود الشيء بدون التعين غير معقول وفيه ان للهيولى عندهم
تعينين تعين ذاتي مستمر وتعين عرضي يحصل من جهة الصورة فليس معنى ابهام الهيولى
انه ليس لها تعين ذاتي وانما لها التعين من جهة اقتران الصورة حتى ينافي وجودها
مجردة عن الصورة لانها بذاتها ايضا متعينة من الجاعل بل معنى انها لا تقتضي

صورة معينة من الصور فالمراد من التعيين المنفي في قولهم ان الهيولى لا تتعين الا
بالصورة التعين العرضي لا الذاتي والثاني امر مبني على ما ثبت عندهم ان الصورة الجسمية
بحيثها علة للهيولى فكيف يوجد الهيولى مجردة عنها والا يلزم وجود المعلول بدون
العلة ولا يخفى ما فيه فانه يجوز ان يكون تعلق على سبيل التبادل فاذا خلت الهيولى
عن الصورة التي كانت علة لها تعاقبت عليها صورة اخرى يكون علة لها فلم يلزم
وجود المعلول بدون العلة في حين من الاحيان لا يقال ان بناء هذا الوجه على
ما سيأتي من المص من الدليل على عدم جواز تعاقب صورة اخرى غير
الجسمية على الهيولى لانا نقول ان ذلك الدليل غير تام كما ستسمع بيانه فانتظره
مفصلا والثالث انا لو فرضنا تجرد هيولى جسمين فان لم يبق مع الاثنينية التي
كانت في حالة وجودها مع الجسمين بل صارت هيولاهما واحدة فاما بالاتحاد
في الوجود فهو باطل لان الاثنين لا يتحدان في الوجود مطلقا او بالاتصال وهو من
لواحق الصورة وقد فرضناها مجردة عنها وهذا او بانعدام احدهما فانعدمت
الهيولى وهذا ايضا خلف وان بقيت على صفة الاثنينية فهو ايضا لا يمكن لان
الاثنينية لا تتصور بدون التمايز وهو لا يحصل الا بالمقدار وقد فرضناها مجردة عنه
اذ التجرد عن الصورة يستلزم التجرد عن عارضها الذي هو المقدار ولا يخفى على
الذكي المتوقد ما فيه من ان الجسمين الذين فرض تجرد هيولاهما عن الصورة
اما عنصران او فلكان او عنصر وفلك فعلى الاول نختار ان هيولى كل من العنصر
واحدة في كل حال سواء كان قبل التجرد او بعده وان تتصف بالاثنينية لحالها بواسطة
الصورة وعلى الاخيرين نختار ان هيولى [illegible]

الا منفصلة باشتراكهما في الهيولى ... ولكن الامثلة في المقدار ... الرابع ان الهيولى

عندهم واحدة بالشخص فلو وجدت مجردة عن الصورة فاما ان يكون صالحة لحلول

الصورتين في زمان واحد اولا وعلى الثاني لم يبق الهيولى هيولى وعلى الاول

يلزم اجتماع الامثال لاتحادهما في الحقيقة والمحل ولا يذهب عليك ان اجتماع

الامثال انما يستحيل اذا لم يحصل الامتياز بوجه من الوجوه وههنا ان لم يحصل التمايز

بين الصورتين المذكورة بحسب الحقيقة والمحل لكنه حاصل بحسب استعداد المحل

اذ للهيولى مع كل صورة صورة استعداد على حدة فلا يلزم ح من حلول الصورتين في

الهيولى اجتماع الامثال المستحيل × قوله الاول وهو على قياس ما مر تفصيله

ان الهيولى لو وجدت مجردة عن الصورة لا يكون ممتدة متصلة لان الاتصال

فيها انما يكون من الصورة وقد فرض تجردها عنها فلا يخلو ح اما ان يكون متحيزة

ذات وضع فاما ان يكون منقسمة في جميع الجهات فهي غير منقسمة بالصورة لان

الانقسام بالذات انما يكون على الصورة فلم يبق اولا مجردة عنها وهو خلف واما

ان يكون غير منقسمة فاما في جميع الجهات او جهتين او جهة وعلى كل تقدير فاما ان

يكون بسيطة فيكون جوهرا فردا على الاول او في حكمه اي الخط والسطح الجوهريين

على الاخيرين او مركبة فيكون مؤلفة من جواهر فردة او خطوط جوهرية او سطوح

جوهرية اولا يكون ذات وضع فيكون مفارقة للاجسام ... [illegible]

بها الصورة ... ذات احياز واوضاع ... [illegible]

... الهيولى ... في جميع الجهات ... [illegible]

... او السطح الجوهرية ... [illegible]

انما ترك الاول لظهور بطلانه اذ على هذا التقدير يلزم خلاف الفرض وما ترك شقوق
كون الهيولى غير منقسمة في جهتين او جهة واحدة او مولفة من الخطوط الجوهرية او السطوح
الجوهرية لانه اراد بقوله فيكون جوهرا فردا ما يكون جوهرا فردا حقيقة او ما في حكمه
وهو ما يكون عديم الانقسام في جهتين او جهة واحدة وكذا من قوله او مولفة من
جواهر فردة اعم من ان التاليف من جواهر فردة حقيقة او ما في حكمها وهي الخطوط
الجوهرية والسطوح الجوهرية فعلى التقادير حاصله انه مع قطع النظر عن استحالة
الجوهر الفرد او ما في حكمه وامتناع كون الشيء مفارقا للاحياز ثم اقتصر انه لما كان هو
المتقرر عندهم يلزم استحالة اخرى على هذه الشقوق وهو كون الهيولى متحيزا
وحاملة للصورة فيخرج الهيولى عن حقيقتها وان شئنا فصل من هذا انها
على تقدير كون الهيولى ذات وضع ومنقسمة في جميع الجهات فلانها اذا لم تكن
مقترنة بالصورة فكيف يكون حاملة لها لان حاملها انما يكون الهيولى المجردة
عن الصورة المقترنة لها والا يلزم ان يكون الصورة حاملة لنفسها وعلى
تقدير كونها جوهرا فردا او ما في حكمه او مولفة من جواهر فردة او ما في حكمها فلانها
حاملة للصورة التي هي ممتدة ومنقسمة بغير ممتدة و[illegible] لان من
العقلية انه لا يجوز ان يكون الشيء في نفسه ممتدا او منقسما [illegible]
وكذا من الضروريات ان ما يكون مفارقا عن الاوضاع والاحياز لا يكون
حاملا لما يكون من ذوات الاوضاع والاحياز وهي الصورة [illegible]
او انه دليل اخر على عدم تجرد الهيولى [illegible]
[illegible] الفرق بين [illegible]

الجسمية المتصلة ذلليس الجسم لولم يكن متصلا فی ذاته بالمقادير المتصل التي
اي اعراض وحالة فيه هوان الجسم متخصص فلولم يكن متصلا فی ذاته بل يكون
اتصاله من المقادير وهي متاخرة عنه قطعا لوجوب تاخر العارض عن المعروض
والعقل ينقبض عن ان يكون الشيء الذي ليس في مرتبة نفسه وفعلية وجوده متصلا
يكون بالمتاخر بخلاف الهيولي فانها وان كانت مجاريها في مرتبة نفسها عن الاتصال
لكن لا يلزم منه تاخر اتصالها عن مرتبة وجودها ... اذ اتصالها انما يحصل من
الصورة التي حلولها فيها جوهري وهي مقدمة على وجود الهيولي لان الجوهر
الحال فيه يكون مقدما على وجود المحل المعلول فلا يجوز ان يوجد منفكة عن
الصورة اذ لو انفكت عنها ثم اقترنت بها يلزم ان يحصل لها الاتصال من
المتاخر اي بالصورة الجسمية المتصلة كما يحصل للجسم الذي هو متلبس بالمقادير
على تقدير عدم كونه متصلا في نفسه الاتصال من المتاخر اي المقادير فانهدم
جدار الفرق فان قلت يجوز ان يكون اقتران الصورة بالهيولي كما انفكت
اذ لا يلزم انسلاخ حقيقة الهيولي وفيه ما فيه * قوله * والعقل ينقبض عن تجويزه
فيه ما قد عرفت سابقا فتذكره * قوله * واعلم ان الشيخ ابطل ان يكون الهيولي
مفارقة ثم يلحقها الصورة فتصير ذات حيز بكلام مبسوط والنا اشتبهت ان
تسمع كلامه المبسوط الذي وقع في الاشارات ... انه لو
كان لها اي الهيولي ... وهو ههنا عبارة عن كون الشيء بحيث يمكن الاشارة
اليه بانه هنا او هناك من قبل اقتران الصورة لها كيف ولو كان ... في
... وهو منقسم في جميع الجهات كان في حد ذاته ... لان الانقسام انما

يكون للجسم اي الصورة مع انها فرضت مجردة عنها وهي اذ جسم [illegible]

فقطع منتهى اشارة بحيث لايتجاوزها لان الاشارة عبارة عن امتداد

من المشير ومنتهى الى المشار اليه وينقطع انتهائه كما لا ينقسم في جهة ذلك الامتداد

فلو جاوزه لم يبق المنتهى منتهى فذلك المقطع نقطة ان لم ينقسم في جهة او خطا

جوهريا او سطحا جوهريا ان انقسم في جهة او جهتي الاشارة قال المحقق الطوسي حاصل

الكلام ان الهيولى لو كانت ذات وضع بانفرادها لكانت اما جسما او نقطة او خطا

او سطحا وكلها باطل فكونها ذات اوضاع بانفرادها باطل وبطلان كونها احد هذه الاشياء

يتبين من تصور ماهيتها فان الجسم والخط والسطح لكونها متصلة الذوات قابلة للانفصال

لا يكون محتاجة الى حامل فهي غير الحامل والنقطة لا يمكن الا ان يكون حالة في غيرها

والا لكانت جزءا لا يتجزى [illegible] لا يكون حالا فهو ليس بنقطة ولو قدح بهذه المعاني

لم يتعرض الشيخ لبيانها لانتهى ويمكن ان يقال ان المراد بالنقطة الجوهر الفرد

[illegible] الا نسبة لان الهيولى عندهم جوهر فاذا كانت غير منقسمة في الجهات

يلزم ان يكون جوهرا فردا والنقطة الحقيقية اذ هي عرض فكيف يكون جوهرا فالحاصل

انه على تقدير كون الهيولى ذات وضع بالذات يلزم احد الامور المذكورة الباطلة

عند الحكماء اقول كلام الشيخ يدل على ان الهيولى لو لم يكن ذات وضع في حد

ذاتها يكون ذات وضع من اقتران الصورة لها فلقائل ان يمنع هذا ويقول لم

لا يجوز ان يكون الهيولى على تقدير عدم كونها ذات وضع بالذات ذات وضع

من غير الصورة الجسمية قلت لا يمكن حصول الوضع من الغير للهيولى لانه انما

[illegible] ذلك الغير ذا وضع ضرورة انه لم يكن [illegible] الوضع [illegible]

... الوضع ومن البين انه لما لم يمكن ان يكون ذلك لتغير ذاتها وضعا بالذات
لا تغير [illegible] في الصورة الجسمية بكون ذات وضع بالتغير فينتقل الكلام اليه حتى يكون
منتهيا الى امر ذات وضع بالذات قطعا للتسلسل فهو ان كان غير منقسم في جميع الجهات
يكون جوهرا فردا وان كان في جهتين فسطحا جوهريا وان في جهة فخطا جوهريا وان كان
في الثلث يكون صورة فيكون الهيولى المجردة عنها مقترنة عنها وهذا تقنية فلو فرضنا
هيولى بلا صورة لكانت بلا وضع لما مر من قوله اذ لو كان له في حد ذاته اه ثم لحقتها
الصورة فصارت ذات وضع مخصوص لان الصورة اذا اقترنت بالهيولى حصل
منهما جسم وحلوله من الوضع المخصوص ممتنع فح اما ان لا يحصل في موضع معين من
المواضع او يحصل في جميعها او بعضها ولما كان الاولان باطلين عند الحدس الصائب
ولهذا لم يتعرض الشيخ لها تعين الثالث ولذا قال وحصلت في موضع معين وهو
لا يخلو اما ان لا يكون اولى من المواضع الاخر او يكون فلما كان بطلان الاول بينا
للزوم الترجح بلا مرجح لم يتعرض له الشيخ ايضا بقي الثاني وفيه احتمالان لانه اما ان
يحصل الاولوية المذكورة قبل لحوق الصورة بالهيولى او بعده وكلاهما باطلان اما
الاول فكما قال فليس يمكن ان يقال ان ذلك اي الحصول في الموضع بصورة
لحقتها هناك اي في ذلك الموضع لم يمكن ان يقال لو كانت اي الهيولى
في صورة [illegible] لها وضعا او كانت قد عرض لها هناك وضع من [illegible] لحقتها
الصورة بعد ذلك ليس يمكن فيما نحن لانها مجردة عن الصورة التي هي ذات وضع بالذات
وتوجيه للفرق الوضع بالهيولى بحسب هذا الفرض من اين يحصل لها الوضع
والحاصل ان الهيولى قبل اقترانها بالصورة الجسمية غير متعلقة بالموضع الذي

حصلت فيه مع الصورة لانها بنفسها لا تقتضي موضعا ولا وضعا لها ايضا حتى يكون

بسببه مقتضية لموضع معين فلا يمكن ان يقال ان الهيولى لما لم يلحقها الصورة

الا في ذلك الموضع المعين الذي اقتضته الهيولى بنفسها او وضعها لا يحصل الا

فيه فان قلت يكفي لاثبات المطلوب هذا القدر وليس للهيولى بنفسها البقاء بموضع

معين ولا وضع لها ايضا كما عرفت حتى يكون مقتضية بموضع معين فما الفائدة في

ايراد الشيخ قوله كما يمكن الى قوله ثم لحقتها الصورة قلت انما اورده لدفع ما يتوهم

من انه يجوز ان يكون سبب تخصيص الهيولى المجردة في موضع معين ما هو سبب

لتخصيص الهيولى المقترنة بالصورة في موضع معين كجزء من الهواء فانه لا بد لتخصيص

هيولاه بعد انقلابه الى الماء مثلا في موضع معين من الارض من سبب فما يكون

سببا فيه يكون سببا لتخصيص هيولاه المجردة التي لحقت الصورة بها اولا ودفع

ان قياس الهيولى المجردة على الهيولى المقترنة بالصورة قياس مع الفارق

فان جزء الهواء قبل الانقلاب ان كان في موضعه الطبيعي لوجب صورته الهوائية

وصفا هناك وان كان بالقسر في موضع من مواضع الماء يلزمه الهواء في هناك

موضع من القاسر فعلى كل تقدير يكون الوضع السابق لجزء الهواء سواء كان

قرب الموضع الطبيعي له الى موضع معين من الماء كما في الصورة الاولى او

حصوله فيه كما في الصورة الثانية يكون سببا مرجحا موجودا لهيولاه بعد الانقلاب

فيه ولا يمكن هذا في الهيولى المجردة اذ ليس فيها وضع حتى يقال انه ذلك

الوضع مرجح لحصولها بعد الاقتران بالصورة لها في موضع معين [illegible]

[illegible] الى قوله ليس [illegible] ان يقال ان الصورة تقتضي لها [illegible]

مخصوصا من الاوضاع الجزئية التي يكون لاجزاء كل واحد مثلا كاجزاء الارض حاصله ان نسبة الصورة الى جميع المواضع التي يقتضيها لما كانت على السواء كيف يصح ان يقال ان اولوية موضع معين للهيولى جاءت باقترانها بها والا يلزم الترجيح بلا مرجح وانما قيد الاوضاع بالجزئية ليندفع ما يتوهم ههنا من ان الصورة النوعية المقارنة للصورة الجسمية يجوز ان يكون مرجحة لحصول الهيولى في موضع معين وتقرير الدفع انه لما كان لذلك الموضع اجزاء كثيرة فلا بد لتخصيص الهيولى مع الصورة في واحد معين منها الذي كلامنا فيه من مرجح والا يلزم الترجيح بلا مرجح والصورة النوعية لا يصلح مرجحة لهذا التخصيص لانها انما يقتضي موضعا كليا لا جزءا معينا منه والقول بانه يجوز ان يقترن للهيولى حالة من الاحوال لها يتخصص الهيولى بعد اقتران الصور لها بجزء معين من الموضع الكلي غير تام فان الحالة اما ان يكون من الاحوال التي يحصل للهيولى بعد التجرد او غيرها كالاوضاع الفلكية وكلتاهما لا يصلحان لان تخصص الهيولى مع الصورة بجزء معين من الاجزاء لذلك الموضع الكلي اما الاولى فلا نسبتها الى جميع اجزاء ذلك الموضع واما الثانية فلانها انما يثبت عندهم انها لا تؤثر الا فيما له وضع فانى فكيف يؤثر في الهيولى المجردة عن الوضع لما يمكن ان يقال في الوجه الذي ذكرناه وهو الذي كان الوضع السابق حاصلا بحسب الصورة السابقة والاحوال العارضة لها اعني الجزء الهوائي الذي كان في موضعه الطبيعي او القسري ثم تجسد الموضع الطبيعي المعين للماء بعد انقلابها اليها من تخصيص وضع جزئي بسبب لحوق الصورة وهناك وضع جزئي تخصص اقرب المواضع الطبيعية من ذلك الموضع كالجزء من الهواء لصيرورتها

لیکون موضعه الطبیعی الذی لهما بعد الانقلاب بسبب موضعه الطبیعی الاول
کان لہ قبل الانقلاب وهو اقرب بمکان طبیعی لما کان موضعا لهذا الف
هوا، وانما لا یمکن هذا لانا جعلنا ها مجردة عن الصورة التی هی موجبة للهیولی
للهیولی فمن این یجی الوضع لها وانما اورد قوله کما یمکن الی قوله وهو هوا وان لم
یکن بحسب الظاهر حاجة فی اثبات المطلوب کما لا یخفی علی المتامل لیرفع ما یتوهم
انه یجوز ان یکون وجه تخصیص الهیولی المجردة بعد اقتران الصورة بها
ما هو الوجه فی التخصیص للهیولی فی موضع معین علی تقدیر اقتران الصورة
من الهوا، فانه لا بد لتخصیص هیولاه بعد انقلابه الی الما مثلا فی احد اجزا
ما انقلب الیه فما یکون وجها فیه یجوز ان یکون وجها لتخصیص هیولاه المجردة
لحقت الصورة لها وتقریر الدفع ان قیاس الهیولی المجردة علی الهیولی
بالصورة کجزء من الهوا، المذکور قیاس مع الفارق لان قصد هیولاه
الانقلاب الی جزء معین من الحیز الطبیعی لما انقلب الیه لما جا بسبب
الصورة للهیولی التی کانت ذا وضع فی موضعها الطبیعی موضعه و
جزء معین منه مرجح لحصولها فیه بعد الانقلاب هذا علی تقدیر کون جزء
فی موضعه الطبیعی کما صرح به المصنف واما علی تقدیر ان یکون فی موضع
الما المحکوم فیه قبل الانقلاب مرجح لحصول هیولاه فیه بعد انقلاب بخلاف
الهیولی المجردة فانها لا یمکن فیها الوضع کما قد علمت حتی ما قیس
الهیولی المقترنة بالصورة وبهذا اندفع ما قد [illegible]
المذکور فی [illegible]

اقترانها بها لا يخلو اما ان يحصل في موضع من المواضع او جميعها او بعضها والكل باطل
على قياس ما عرفت في هذا البرهان فالاولى ان يقول على تقدير اقتران الصورة بكون
الهيولى في ذاتها ذات وضع فيجوز ان يكون المخصص هو الوضع الفلكي الذي فيه الهيولى
بذي وضع لا لعينها بل بما يجرد عنه وما يتوهم من اجزاء البرهان المذكور في عدم تجرد
الصورة عن الهيولى بانها لو تجردت عنها فاما ان يحصل في موضع من المواضع
او الكل او البعض والكل باطل كما عرفت فمن سد لان الصورة الجسمية لما كانت
ذات وضع بالذات اقتضت بنفسها موضعا مطلقا واما اقتضاؤها الموضع
المعين فانما هو من جهة الصورة النوعية المخصوصة واما الهيولى فانها لم يكن لها
حين تجردها عن الصورة ذات وضع بوجه من الوجوه اصلا وها هنا اشكال لا بد لنا
من بيانه مع الجواب عنها للتشحيذ اذهان الطالبين للصواب فاستمع لما
منها انه يجوز ان يلحق للهيولى المجردة صورة نوعية او تشخص او لازم آخر يمنعها عن
قبول الصورة فلم تصر قابلة الوضع حتى يفيد البرهان واجيب عنه بوجهين اما
اولا فبان الهيولى بالنظر الى ذاتها ان لم تقبل الصورة الجسمية انسلخت
عن حقيقتها التي هي الاستعداد لحصول الصور والعوارض وان قبلت
فلحوق الصورة لها ممكن والممكن لا يستلزم منه المحال مع ان لحوقها لها يوجب
الاستحالة المذكورة وفيه ما افاده جدنا واستاذ استاذنا منبع العلوم العقلية
والنقلية حسنة من حسنات سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم نظام الملة
والدين قدس سره الاقدس من ان الهيولى وان كانت حقيقتها قبول
الاستعداد من الصور والعوارض لكن لا يلزم فيها ان تقبل بعد التجرد لجواز

انما يعرض لها حالة يمتنع عن قبولها وبهذا يندفع ما قد يورد الدليل على عدم تجرد

الهيولى عن الصورة بانها لو تجردت عنها فاما ان يصلح للاتصاف بها فيلزم ان

يكون الشيء في مرتبة وجوده المشتمل على الاتصال [illegible] الصورة ثم يحقق وهو

محال كما قد عرفت او لا يصلح للاتصال فانسلخت حقيقتها ثم اجاب فان الكلام في الهيولى

المجردة اي المقترنة بالصورة بانها لو كانت في اصل الابداع مجردة ثم

تصورت الو كانت متصورة فتجردت ثم تعممت وفيه ان تخصيص الكلام باصل

الابداع لا يثبت التلازم مطلقا بين الهيولى والصورة الذي هو المطلوب ومنها انه

يجوز ان يكون سبب تخصيص الهيولى المجردة بعد لحوق الصورة الجسمية لها

بموضع معين من المواضع هو الفاعل المفارق وفيه ان نسبة الفاعل الى

جميع المواضع هو الفاعل المفارق وفيه ان نسبة الفاعل الى جميع المواضع

لتساويهم على السوية فلا يصلح ان يكون مخصصا فتامل ومنها انه لو صح البرهان

المذكور لزم عدم تجرد الهيولى عن الصورة المخصوصة لانها لو تجردت عنها فاما

ان يكون ذات وضع اولا وكلاهما باطلان بالبيان الذي مر ذكره والجواب

باختيار الشق الاخير والقول بان الهيولى بعد الاقتران بالصورة الجسمية

انما حصلت في موضع معين من المواضع لخصوصية الصورة فالخصوصية

مرجحة × قوله والثاني انت خبير بما فيه فان هذا الدليل يجري على تقدير اقتران

الهيولى بالصورة الجسمية ايضا لان ذاتها حين الاقتران مصداق لفعلية

نفسه والقبول ايضا اخر فيلزم ان الهيولى مركبة من مادة لها القوة وصورة

ومنها لها الفعلية فلم تحق الهيولى الاولى [illegible]

الحاجة الى هذا القول بل يكفي ان يقال لو وجدت الهيولى بدون الصورة فيكون موجودة بالفعل * قوله * فيكون مركبة من امرين فيه انه لما كانت الفعلية في الهيولى هي بعينها فعلية القوة لم يلزم التركيب اذ التركيب منهما انما يكون فيما كان فيه جهتا القوة والفعلية متغائرتين على انه لا استناع في ان يكون شيء واحد مصداقا لفعلية نفسه وقوة اشياء اخر كما عرفت * قوله * والاستعداد يجب ان يكون مقوما اه فيه ان هذا التفريع غير صحيح فانه لا يلزم من كون الهيولى مستعدة ان يكون الاستعداد جزءا مقوما لها لجواز ان يكون عارضا لازما لها * قوله * واعلم ان هذا الوجه يدل اه واما الوجه الاول فانه ان لم يدل على امتناع تجرد الهيولى عن الصورة الجسمية * قوله * فيختص بصورة مغايرة للجسمية فيكون بها للهيولى فعلية * قوله * وذلك ان الهيولى اه اعلم ان الشيخ اورد عدة براهين على عدم تجرد الهيولى عن الصورة الجسمية منها ما اشار اليه المصنف * قوله * وذلك ان الهيولى فيه انه يكفي لاثبات المطلوب هذا القدر ان الهيولى اذا فرضت مجردة عن الصورة فهي باثبات الجسمية اه في الوجه في ايراد حيث ان الهيولى [illegible] عن الصورة الجسمية يكون متلبسة لصورة غيرها [illegible] الاول [illegible]
[illegible] فانما يكون [illegible]
[illegible] بالصورة فلابد لها عند التجرد من صورة اخرى [illegible] ان [illegible] انه ثبت من البرهان المذكور بطلان تجرد الهيولى عن الصورة و [illegible] يلزم عدم تلبسها بصورة اخرى لان التلبس [illegible] انما يكون [illegible]

[illegible] الجسمية واذا كان التجرد فقط فكيف التقسيم المذكور محل المنع البرهان سلمنا
[illegible] التقسيم المذكور ليتم الوجه الثاني الذي اورد على عدم تجرد الهيولى
عن الصورة × قوله × اذ في قوتها القريبة الى ان تنقسم بواسطة انقسام
الجسمية الحالة فيها الا ان انقسام الحال يستلزم انقسام المحل واما بالفعل
فبدون انحصار انقسام الجسمية فيكون واحدة لان تكثرها يجي من تكثر
الصورة التي لا تكثر الا بانقسامها فمتى لم يعتبر انقسامها كيف يكون الهيولى
متكثرة × قوله × اوليس في قوتها حين ما هي متلبسة بهذه ان تنقسم لانعدام
ما يوجب الانقسام منها وهي الصورة الجرمية × قوله × فرضها قد انقسمت
بواسطة الجرمية الحالة فيها × قوله × لامتناع اتحاد الاثنين مطلقا بيانه ان اتحاد
الاثنين اما مع بقاء وجودهما او لا سواء كانا معدومين او احدهما معدوما
وعلى الاول لزم اجتماع المتنافيين لان الاتحاد يقتضي التعين الواحد
[illegible] التعيين وعلى الثاني لا اتحاد لانه انما يكون بين الموجودين لا غير
× قوله × ولفرضها لم يعينها [illegible] لا يخفى ما فيه فان التعدد الحاصل للهيولى
بعد الانقسام انما هو بالعرض باعتبار اقترانها بالصورة الجسمية لا بالذات
والا [illegible] الواحد [illegible] على وحدتها
[illegible] قبل الانقسام [illegible] ان يكون الهيولى
المجردة التي يفرضها لم ينقسم [illegible] الجرمية [illegible] مثل [illegible]
اللذين [illegible] بعد الانقسام ولا يلزم ان يكون [illegible]
[illegible] شكل [illegible]

بالفعل كانت دائما زائل عن عارضها الذي هو الصورة الجسمية وزوالها
لا يمنع العينة المذكورة على انه للقائل ان يقول ان الاستحالة انما تنشأ
بعد فرض طريان الزوال على الصورة الجسمية ويجوز ان يكون ممتنعا ونحن
انما نجوز التعري في اصل الفطرة فتامل × قوله × كما اي بالفعل والقوة صورة
مقدارية وشهرية لان المقدار انما العرض بغير الصورة لو اسطتها وقد فرضنا
الهيولى مجردة عنها × قوله × وبالجملة اه متعلق بقوله واما بالتفاوت × قوله ×
وان منع عنه مانع خارجي كالصورة النوعية الفلكية فانها مانعة عن الانقسام
× فصل × في اثبات الصورة النوعية انما اورد بحثها بعد بيان ان الهيولى
لا تجرد عن الصورة لان الهيولى تكون محتاجة الى الصورة النوعية بعد لحوقها
الصورة الجسمية × اعلم ان المشائين والاشراقيين بعد اتفاقهم على انه لو
في الجسم امر زائد به يختلف انواعه اختلفوا في ان هذا الامر انما جوهر وجزء للجسم
النوعي واليه قال المشاؤن او عرض وجزء له وهو راي الاشراقيين فالجسم
النوعي عند هؤلاء مركب من الصورة الجسمية والعرض المنضم معها × قوله ×
سوية للهيولى كالجسمية فالهيولى على هذا الراي تكون محلا للجسمية والنوعية التي
هي جوهر عند المشائين والاشكال فيه لان حلول النوعية في الهيولى لا يكون الا
بتوسط الجسمية فيكون المحل مسلوا واما الحال فيلزم ان يحتاج الهيولى الى الصورة
النوعية احتياج المعلول الى العلة وهو باطل لان الاحتياج لو كان اليها فانما
الى كل منهما او الى كل من الصورة فلما اجتمعا فان يحصل الهيولى من احديهما
فيلزم ان يكون العلة على هذا التقدير مجموع الصورة ويكون كل واحد منهما جزء علة

[illegible] بالهيولى [illegible] من الصور [illegible] فعلى الاول [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

يلزم توارد العلل المستقلة على معلول واحد [illegible] فالحق عندهم ان قبول الصورة
النوعية مرتبطة بالجسمية [illegible] مختلفة [illegible] اما العناصر او لا
كما في الافلاك [illegible] العقل المجرد [illegible] والصورة النوعية في جميع الاجسام
لكن في العناصر [illegible] الافلاك [illegible] ثم بواسطة
النوعية [illegible] والجسمية ثم [illegible] الهيولى [illegible] بواسطة الجسمية الشخصية
وحلت الجسمية [illegible] هذا الرأي [illegible] في كل جسم من الاجسام
يكون الاحتياج الى الصورة [illegible] وقد ابطلناه [illegible]
التشخص الجسمية لا الهيولى [illegible] الصورة النوعية على هذا الرأي ليست [illegible]
فيلزم من [illegible] ولا يخفى [illegible] على هذا الرأي كون الصورة النوعية
متقدمة على الصورة الجسمية بالذات فنقول ان الصورة النوعية في مرتبة
التقدم لها ذات [illegible] لا سبيل الى الاول لانها على هذا التقدير اما
ان يكون غير منقسمة في جميع الجهات فيلزم الجزء او منقسمة اما في جهة فخط
جوهري او جهتين فسطح جوهري او ثلث جهات فيلزم كونها ذا حجم مع انها كانت
مجردة عنه ولا سبيل الى الثاني ايضا لان اقترانها بالصورة الجسمية
فاما ان يحصل في جميع الاحيان او بعضها او لا يحصل [illegible] من الازمان
والكل باطل [illegible] عرفت في [illegible]

فيه فانا نختار الشق الثاني ونقول ان الصورة النوعية ان كانت كلية فلا تختص
في حيز معين من الاحياز بل في آن واحد يوجد في احياز كثيرة وان كانت شخصية
فحصولها في حيز معين مانع لحصول محلها الذي هي الجسمية المخصوصة في حيز
حيزها هي الحركة الفلكية ووضعها وقال البعض ان الصورة النوعية مرتبطة مع
الجسم المركب من الهيولى والصورة الجسمية بيانه ان العقل المجرد اوجد الشيء
ثم الجسمية بواسطتها ثم الهيولى بواسطتها فحلت الجسمية في الهيولى فحصلت
منهما حقيقة الجسم ثم ارتبطت النوعية معه فحصل منهما حقيقة النوع واعلم ان
ما بيناه حال الصور النوعية التي للبسائط واما حال الصورة النوعية للمركبات
فسيأتي × قوله × واما الجسمية المطلقة اه هذا دفع دخل مقدر تقديره الدخل انه
لم لا يجوز ان يكون الجسمية المطلقة مبدأ ومقتضية للآثار فلا حاجة الى اثبات
الصورة النوعية لجعلها مبدأ للآثار والدفع ان الجسمية لما كانت عامة لم يصدر
عنها الآثار المختلفة المختصة بنوع نوع من الاجسام لان مقتضى العام لا يكون
الا عاما فلا بد للآثار المختلفة من مبدأ آخر وهي المسماة بالنوعية × قوله × ولاثبات
هذه الصور طرق ان بل طرق ثلث اولها من جهة التوهم للجهات الخاصة اي
[illegible] وثانيها من جهة اختلاف الآثار سيجيء بيانها وثالثها من جهة التحصيل
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

او محلا لها وهذا ايضا بطل لانه ظهر ان هذا الحلول لا يكون الا حلولا جوهريا وفيه كون المحل بالطبيعة علة للمحل فيلزم ان يكون المادة علة للمخصص النوعي والمخصص النوعي معلولا ومحتاجا اليها وهو كما ترى والمخصص النوعي للجوهر هي الذي يسمى الحالة المسماة بالصورة النوعية ولا يذهب عليك انه يرد عليه ما يرد على الطريق الاول من تقوم الهيولى بصورتين كما سيجيء بيانه مفصلا ثم رده ان احتياج المادة الى المخصص لا يوجب ان يكون جوهرا فان الجوهر قد يكون محتاجا الى الاعراض الا ترى ان الجسم يحتاج الى شكل ووضع على ان عدم تحقق المادة بدون المخصص لا يدل الا على لزومه لها لكن لا يلزم منه ان يكون علة لها فيثبت كونه صورة وايضا يجوز ان يكون ذلك المخصص من الامور المنفصلة عن المادة وكون بطلانه من الوجدانيات لا يبادر الخصم واعلم ان الشيخ المقتول اورد نقضا على هذا الطريق بانه لا ريب في ان الطبائع النوعية وان كانت اتم وجودا من الاجناس لكن لا يتصور فرض وجودها من دون المخصصات فان كانت مخصصات الجسم جوهرا لاجل ان الجسم لا يتصور بدون المخصص فمخصصات الانواع اي التشخصات اولى بان يكون جوهرا مع انه ليس كذلك وفيه ان كلام الناقض انما يتم لو كان التشخص امرا انضماميا او انتزاعيا زائدا على الماهية من حيث هي هي واما اذا كان التشخص عبارة عن الماهية نفسها كما هو عند المحققين فلا ضرر في كون تشخصات الجواهر جواهر بلا مرية كما لا يخفى وما قيل في دفع النقض بانه فرق بين الاجناس والانواع فان الانواع تامة المحصول في الوجود فلا تقوم بمحصل آخر بخلاف تشخصاتها الشخصية فانها

يعرض باسباب خارجة لا تقوم بها حقيقة النوع بخلاف الاجناس ثم للحكم فان ولقائل

ان يقول ان الجنس ايضا تام الحصول بالقياس الى افراده ومتخصصة ايضا

في اسباب خارجة ولاجل دفع النقض والايراد المذكورين قد يقرر الطريق

الثالث بان العناصر لما انقلب بعضها الى البعض لا بد ان يكون جزء المنقلب

باقيا من المنقلب اليه ليكون موجبا للارتباط بينهما ومتى لم يصلح الهيولى والجسمية

ان يكونا موجبين للربط لانهما عامتان مركبتان في العناصر يكون شيء اخر موجبا

للربط وهي النوعية ويرد عليه انه لا يثبت الصورة الصورية النوعية من هذا

الطريق في جسم من الاجسام اما في الافلاك فظاهر لان مناط اثباتها الانقلاب

ولا انقلاب فيها واما في العناصر فمن وجوه الاول انه لا يفيد هذا التقرير جوهرية

النوعية والثاني انه مخالف لما عليه الحكماء من ان الموجب للربط هو الهيولى

والثالث انه كيف يجوز ان يكون الصورة النوعية موجبة للربط بين المنقلب

والمنقلب اليه من العناصر لان الرابط يجب ان يكون موجودا فيهما واين هذا

في الانقلاب لان الصورة النوعية للمنقلب تفسد بالكلية عند حدوث صورة

المنقلب اليه × قوله × الاول فهو من جهة التقوم للهيئات الخاصة حاصله

ان الاجسام مختلفة الانواع بحسب تخالفها لما لم يصح ان يكون الجسمية لانها

متحدة بالنوع في جميع الاجسام فكيف يكون موجبة لاختلاف نوعية الاجسام

ولا الهيولى لانها [illegible] الى صور وحدتها الشخصية لا يتصور منها تحصيل حقائق

انواع الاجسام المختلفة اذ من الواحد لا يصدر الا الواحد واما [illegible]

[illegible] الاجسام [illegible] [illegible]

والفلكيات الاخر فلكن لا يكون هيولاها محصلة للحقيقة النوعية للجسم الذي هي فيه اذ
لا يكون شيء محصلا الا ويكون له تحصل واين لتحصل الهيولى بنفسها والتحصل
الذي لها من الصورة الجسمية لا يكفي لتحصيلها اذ الجسمية ما لم تحصل نوعا
من الاجسام كيف تحصلها الهيولى فاذن لا بد ان يكون شيء اخر
في حقائق الاجسام يكون جوهرا وحالا في المادة وهي المسماة بالصورة النوعية
اما الجوهرية فلان ما يحل في الجوهر لا يكون الا جوهرا واما الحلول فلما عرفت
ان اتمام البرهان موقوف على كون اختلاف الاجسام اختلافا نوعيا ونحن
لا نسلمه لجواز ان يكون هذا الاختلاف اختلافا صنفيا او شخصيا لانا نقول
الضرورة العقلية الغير المشوبة بالوهم شاهدة حاكمة باختلاف الاجسام
ولا يوسوسك الوهم بان البرهان اي تمام لجواز ان يحصل للهيولى
تحصلها بالصورة الجسمية خصوصية لها يكون محصلا للحقيقة النوعية
لا يكون الا من جهة العلة الفاعلية والهيولى لما كانت قابلة لها فلو كانت
لها والا لزم كون الشيء الواحد علة قابلية وفاعلية لشيء واحد وهذا محال
واما قوله فلو وجدت هيولاها بالتشخص فقد عرفت وجهه فتذكره قوله واما
تحصيلها حسبما لا فلكا فكيف يكون الهيولى المتصلة بالجرمية محصلة
قوله الثاني وهو من جهة اختلاف الاثار واللوازم المترتبة على الوجود
ان الاجسام مختلفة الاثار اللازمة اذ من الاجسام ما يحدد جهات الحركة
المستقيمة اي الفوق والتحت كالافلاك ومنها ما يحدد الجهات
ولا يصلح ان يكون الجسمية التي هي متحدة في الاجسام بالوحدة

خصوصا فلوجهها [illegible] والا لاشتركت الاجسام فيها ولا الهيولى لما في العناصر
الشخصية لا يتصور صدور الاثار الكثيرة عنها لانه قد تقرر عندهم ان الواحد لا يصدر
عنه الا الواحد وبما عرفنا فان الهيولى لما لم يكن لها تحصل بذاتها كيف يكون مبدا
الاثار لان المبدا لا بد ان يكون متحصلا والتحصيل الذي حصل لها من الصورة
الجسمية لا يكفي لصدورها منها كما قد علمت فلا بد ان يكون شيء اخر يكون
مبدا للاثار بالاجسام وجزءا لها وحالا في المادة ووجه كونه جزءا للاجسام وحالا
في المادة ما عرفت سابقا × قوله × وايضا منها ما هو بري اه اشارة الى ان اثبات
الصورة النوعية من جهة اختلاف الاثار يمكن تقريره من اثار اخرى سوى التحدد
وهو ان من الاجسام ما هو بري عن الكيفيات المزاجية الاربع وهي الحرارة
والبرودة والرطوبة واليبوسة كالافلاك ومنها ما يقتضي كيفيتين غير متفاوتين
كالنار والماء فان النار يقتضي الحرارة واليبوسة والماء يقتضي البرودة والرطوبة
فلا بد ان يكون لهذه الاثار من مبدء ولما لم تصلح ان يكون الجسمية التي هي متحدة
من الاجسام بالنوعية مبدا الاثار والا لاشتركت الاجسام فيها الى اخر ما قررنا
سابقا واعلم ان هذا البرهان لما كان من جهة الاثار وهي كثيرة كالتحدد والجهات
والكيفيات والتحيز فتارة تقرر البرهان من جهة التحدد وتارة باقتضاء الكيفيات
وقد عرفت تقريرها وتارة بالتحيز وحاصله ان اختصاص بعض الاجسام
بحيز من الاحياز دون بعض اخر منها لما لم يكن من الجسمية التي هي متحدة بالنوع
الى اخر ما بينا سابقا ويرد على هذا التقرير مع قطع النظر عما يرد عليه ما يرد
على التقرير المحقق لهذا البرهان كما سيجيء بيانه وجوه اخر منها اشتراك الا [illegible]

الجسم لتعلق لحوق النوعية به ايضا حاصلا في حيز مخصوص لان اختصاصه بها
الا بان يكون كل جزء جزء منه مختصا بجزء جزء من اجزاء الحيز المذكور واختصاص
الجزء بجزء لا يمكن ان يكون بالهيولى والجسمية كما سبق انفا ولا بالنوعية لما علمت سابقا
من استواء نسبتها الى جميع اجزاء الحيز ومنها انه يلزم من هذا التقرير ان
يكون الصورة الجسمية مركبة من النوعية لان الجسمية لما كانت في حيز
مخصوص يكون كل جزء جزء منها ايضا في حيز مخصوص فهذا الاختصاص اما
ان يكون من نفس الجسمية والهيولى والنوعية المقترنة لها او صورة اخرى
داخل في الصورة الجسمية ولما لم يصلح ان يكون الثلث الاول سببا لهذا
الاختصاص كما عرفت غير مرة تعين الرابع ومنها المعارضة على الصور النوعية
وتقريره بانه لما كان وجود الصورة النوعية بدون وجود اجزائها في اجزاء
الحيز المخصوص محالا لابد لاختصاص كل جزء جزء من اجزاء الصورة النوعية
بجزء جزء من اجزاء الحيز من مخصص مع انهم لم يقولوا به والجواب ان الجسم
والجسمية والنوعية لاتصالها لا يكون لها اجزاء مقدارية في نفس الامر
حتى يطلب لاجزائها حيز اقتضائي × قوله وهذا يطابق الكلام فيه بحوالي [illegible]
× قوله × الاول ان الهيولى متقومة اه حاصله ان الصورة الجسمية محصلة
للهيولى فلو كانت هناك صورة اخرى منطبعة تقوم بها يكون هي ايضا محصلة
لها لان التحصيل للمحل من خواص الحلول الجوهري فلزم تقوم الهيولى
وتحصلها بصورتين وهو ممتنع لان التحصيل اما ان حصل من اجتماعهما فيكون
المحصل [illegible] يكون [illegible] واحد لا اثنان او من كل واحد على سبيل

السابق فاما ان يكون التحصيل الثاني عين التحصيل الاول فيلزم تحصيل الحاصل
او غيره فيكون للشخص الواحد اي الهيولى وجودان في ظرف واحد لان التحصل
هو الوجود وهذا كما ترى * قوله * وانما الممتنع تقوم المادة وتحصلها بصورتين
في مرتبة واحدة كما عرفت واما اذا كانتا من جهتين [illegible]
فلا [illegible] ان يكون متحصلة من الجسمية باعتبار الامتداد ومن النوعية بعد ذلك
التحصل باعتبار كونها ذات ميل مستدير كما في الافلاك او ذات ميل
مستقيم الى الوسط [illegible] فلا يلزم ان يكون للشيء الواحد من جميع الجهات تحصلان
[illegible] يلزم ان يكون له وجودان * قوله * ويكون العناصر اعني هيولى
[illegible] في مجموع العناصر [illegible] العناصر وصفة الاجتماع والقوة
لا لم يكن محتاجة الى الصورة النوعية التي للمركبات والا لم يكن ابا وجودها
لم يكن هيولى بالنسبة اليها لان فيها الاحتياج الى الصورة معتبر فان لم يبق
صالح لمحلية الصورة النوعية الا الاجتماع لكون الاجتماع محلا لها فكيف يصح تفريع
[illegible] في مثل صورة العنصر البسيطة اه اذ يفهم من قوله هذا ان العناصر
محل لصورة المركب على ان الاجتماع عرض ومقوم العرض يجب ان يكون عرضا
والا لزم قيام الجوهر [illegible] جوهرية الصورة النوعية للمركبة وايضا قد
تقرر عندهم انه لابد ان يكون الحال الجوهري سببا لوجود المحل فلو كانت الصورة
النوعية للمركبات حالة في الاجتماع يكون مقدمة عليه لتقدم السبب على وجود
المسبب مع ان اجتماع العناصر [illegible] من العناصر [illegible]
المركبات * قوله * [illegible] صورة العناصر البسيطة [illegible] الهيولى الاولى صورة

البسيط ايضا جزء حاصل صورة المركب منه بمجموع قوله واعلم ان الجرمية الخ اقول اعلم ان

المقصود من ايراد هذا الكلام الاعتراض على جواب الشك على البرهان المحرر لاثبات

الصورة النوعية بان اتمامه موقوف على كون تقويم الجرمية للهيولى متقدما على تقويم

الطبيعة اي النوعية لها كما هو مذهب بهمنيار مع ان الحق عكسه لان الجرمية

لما كانت عامة ومبدء لفصل الجسم اي القابل للابعاد الثلث يكون منتزعة عن

النوعية التي هي خاص ومبدء لفصل نوع نوع من انواع الجسم لان العام يكون

منتزعا عن الخاص والمنتزع عنه يكون متقدما على المنتزع لا يقال انه لا حاجة في

اثبات تاخر تقويم الجرمية عن النوعية الى حديث كون الجرمية مبدء الفصل الجسم

الطبيعي والنوعية مبدء الفصل نوع نوع منه بل يكفي للاثبات ان يقال ان الجرمية

لما كانت عامة كانت منتزعة عن النوعية التي خاص والمنتزع عنه يكون متقدما

على المنتزع لانا نقول انما اورد هذا الحديث لدفع ظن من يظن انا لا نسلم عمومية

الجرمية من النوعية فانهما مجهولة الكنه فلا نعلم ان ايهما متاخر وحاصل الدفع ان

الجسم المطلق لما كان عمومية من الجسم المنوع اظهر كان عمومية الصورة الجسمية

التي هي فصل للجسم المطلق باعتبار مرتبة لا بشرط شيء ومتحدة معه ايضا اظهر

من الصورة النوعية التي هي فصل للجسم المنوع ومتحدة معه لان ما هو متحد

مع الفصل العام الذي يكون عاما من فصل الخاص يكون عاما عما هو متحد لفصل

الخاص والا لم يتم الاتحاد * قوله دون الصورة التي هي جزء هو قد يورد ولا بد

جوهريتها دليلان اولها انك في الاجسام التي تختلف انواعها مع الجسمية والهيو

بتغيير بتغيره هو اسم ما هو وكلما تغير بتغيره جواب ما هو فهو جوهر اما الصغرى فلانا

نعلم قطعا ان عند انقلاب احد العنصرين الى الآخر لم يتغير الجسمية ولا الهيولى
قطعا مع انه يتغير جواب ما هو فان الماء مثلا قبل انقلابه الى الهواء اذا سئل
عنها بما هي يجاب بحد الماء وبعد الانقلاب يجاب بحد الهواء فعلم ان في الاجسام
امرا آخر سوى الصورة الجسمية والهيولى يتغير بتغيره جواب ما هو واما الكبرى فلان
العرض لا يتغير بتغيره جواب ما هو فان الشمعة مثلا ان تبدلت الى اشكال مختلفة
يمكن ان يجاب عنها عند السؤال بما هي في كل شكل بحد الشمعة وفيه نظر لان مناط
الجوهرية والعرضية على احتياج المحل وعدمه فلو كان المحل محتاجا الى الحال
كان الحال جوهرا والا عرضا لا على ما لا يتغير بتغيره جواب ما هو وعدمه كيف والاعراض
ايضا قد يتغير بتغيرها جواب ما هو فان الخشب اذا سئلت بما هي يجاب بحد الخشب
واذا اتخذ منها السرير يجاب عند السؤال بما هو بانه سرير ولا يجاب بحد الخشب
مع انه ما زاد في هذه الحالة الا الهيئة العرضية وثانيهما انه لو لم يكن الامر الذي يختلف
به الاجسام انواعا جوهرا بل عرضا يلزم ان يكون الجسم في مرتبة ذاته عاريا عن
النوعية لم يحتها وهو مستحيل بخلاف ما اذا كان الامر المذكور جوهرا لانه اذن يكون
حلوله جوهريا وفيه يكون الحال طبيعة علة للمحل والعلة يكون متقدمة على معلولها
فلا يكون للجسم مرتبة يكون فيها خالية عن النوعية هذا على تقدير ان يكون النوعية
حالة في الجسم واما على تقدير كونها حالة في الهيولى او الجسم فلان حلولها فيهما
لما كان حلولا جوهريا كان خلوهما عنها ممتنع لما عرفت انها لما كانت جزء من الجسم كان
خلوه عنها ايضا ممتنعا الا كما لا يخفى وفيه انه ان اريد باستحالة ان يكون الجسم
في مرتبة ذاته عاريا عن النوعية لم يحتها انه الا مستحيل في ان لا يقبل الا في مرتبتها او

الخارج فنقول انه لا يلزم من كون الامر الذي به يصير الجسم نوعا عرضا ان يوجد في الخارج [illegible] ان يكون فيها خالية عن النوعية ثم المحصلة قوله والنوع اه دفع دخل

مقدر تقرير الدخل انه لو كان اختلاف الاجسام في النوعية بسبب الاعراض

لزم جزئية الاعراض للجواهر وتقومها بها وهو ممتنع عندهم والدفع ان امتناع دخول

الاعراض في الجواهر وتقومها بها مطلقا غير مسلم وانما هو في عرض قائم بالجوهر لانه

على هذا التقدير يلزم تقدم الجزء الذي هو العرض على الجوهر الذي هو الكل ضرورة

تقدم الجزء على الكل والجوهر المذكور لما كان محلا للجزء كان مقدما ضرورة تقدم

المحل على الحال فيلزم تقدم العرض على العرض كما لا يخفى وهذا الا دور صريح

قوله اذ اللازم ح تقدم جزء وهي الخشبات على الاخر وهي الهيئة العرضية

لتقدم الموضوع على العرض لا تقدم الكل اي الكرسي على الهيئة العرضية التي هي

جزء للكرسي مقدمة على الكرسي لتقدم الجزء على الكل والكرسي لما كان محلا للهيئة

العرضية كان مقدما عليها فيلزم تقدم الهيئة العرضية على نفسها قوله فمن لم

يتدنس التدنس بالآثار الفلسفية العقلانية والمذاهب الجدلية والقران [illegible]

الفارسية [illegible] قوله [illegible] يجوز ان يحصل [illegible]

[illegible] قوله [illegible] ان يحصل [illegible] وتنوع صناعي للكفاية

الواحد الفرض في الآ[illegible] والصناعي في النوع والسر فيه ان التركيب

[illegible] الامر الواقع وانما هو بمجرد الاعتبار والصناعة [illegible]

ما قال الشيخ الالهي في حكمة الاشراق [illegible] ان يكون العرض [illegible]

لنوعية [illegible] [illegible]

ن جميع [illegible] يكون جميع اجزائه جواهر البتة وتقرير الدفع ظاهر قال العقل يتقاصر

عن ان يكون الفرض متقوما بالجوهر الذي له ماهية حقيقية وهذا انتبه فاذن كيف يكون

العرض محصلا لنوعية الجسم الذي هو جوهر وله ماهية حقيقية والكرسي لما كان

صناعيا فلا باس في تركيبه من الهيئة العرضية لانا منعنا تركيب الجوهر من العرض

مطلقا بل انما منعناه فيما له ماهية حقيقية × قوله × ويجوز دخول الاعراض في الحقيقة

الطبايع وتشخصها لانها اعتبار بان حصلا من اعتبار العوارض في اللحاظ سواء

كانت كلية كما في الاصناف او جزئية كما في الاشخاص فلا مساعة في دخول

الاعراض في حقيقتهما × قوله وارتقب من الارتقاب بالراء المهملة والتاء المثناة

الفوقانية والقاف والباء الموحدة بمعنى چشم داشتن × قوله × تجاه بالتاء المثناة

الفوقانية والجيم والهاء بمعنى جانب والطرف × قوله × ذكره الشفا من وجهين

اوردهما الامام الرازي وههنا شك اخر وهو انه لا حاجة الى الصورة النوعية

لاستناد الاثار اليها لجواز ان تسند الاثار الى المفارق فان قلت نسبة

المفارق الى الجميع واحد فكيف نسبة اليه الاثار المختلفة المختصة بنوع نوع

قلت كلامكم انما يتم لو كان المفارق واحدا وهو لا نسلم فيجوز ان يكون لكل

نوع نوع من الاجسام بل لكل شخص شخص [illegible] [illegible] عالم الجسم كما

ذهب اليه الافلاطون واسندوا الى [illegible] [illegible] المفارق

في العشرة غير تام كما لا يخفى على من زاول الكتب الحكمية على انا لو سلمنا ان

المفارق واحد نقول يجوز ان يكون له خصوصية خاصة مع كل شخص عن

١

الخارج فنقول انه لا يلزم من كون ... العالم ... كما عرفت ... الان يكون من امور ... فيها لا ... قوله ومن

اي ومن جهة استفادة الصور المختلفة الى اختلاف استعدادات ... يحتاج

في انتظام عالم الكون والفساد وهي العناصر وانما سميت به لانه قد يفسد منها صورة

ويتكون اخرى × قوله × يعتري عليها صور متعاقبة بحسب استعدادات مختلفة في

زمان غير متناه ... ولا يلزم التسلسل المستحيل اذ هذا التسلسل في المتعاقبات وهو جائز

عنده × قوله × الى البسيط الحق جل مجده بان يصدر عن الواجب الحق الواحد

والامور بشرط استعداد الهيولى بسبب الحركات السماوية × قوله × فانقلب هذا

اعتراض من الامام الرازي على الجواب × قوله × فلا يمكن استنادها الى ... هذا

في ... الافلاك حاصله انه كيف يستند الاثار الى ما يستند اليه الصور وهي المادة

بان المادة لا يصلح ان يكون مقتضية للاثار ولا مخصصة لتخصيصها من الفياض بل

ان يكون مخصصة بفيض الصور من الفياض فالصور يستند اليها من جهة

الفيض من الفياض بخلاف الاثار فانها لا يستند اليها اصلا لا من جهة الاقتضاء

ولا من جهة التخصيص ... الاثار والصور في ان تخصيص قابلية

المواد يكفي لتخصيص الصورة من فيض الفياض دون الاثار × قوله × ولذا لا يمكن استناد

تلك الاثار ... العناصر × قوله × لان الاجسام ... جهة

... المذهب ... الاجسام ... وجه

... الاجسام ... في نفس الامر

يجوز ان يكون لبعض الامور الخارجية كالمفارق وان لم يلحظ عند لحاظ الجسم علة لصدور الاثار من غير توسط الصورة فانه ليس من شروط العلية ان يكون ملحوظا لنا * قوله * فانها غير متعللة لان ثبوت الذاتي للذات بلا علة والا يلزم المجعولية الذاتية * قوله * نحو اقتضاء اى اقتضاء فى الجملة من جهة الرابطة * قوله * ليس هو الجسم او صورته اذ لو كان الجسم مقتضيا للاثار يلزم ان يكون جميع الاجسام متفقا فيها لان حقيقة الجسم واحدة ووحدة المقتضى يستلزم وحدة المقتضى واقتضاء الصورة النوعية وفاعليتها لا يتصور الا بمشاركة وضع منها ولما لم يكن للصورة ذات وضع بالذات بل بالجسم فيكون الجسم شرطا لتاثيرها فيلزم الدور ولا يخفى ما فيه فان الموقوف عليه هو نفس الجسم والموقوف هو الاثار فاين الدور على انا لا نسلم ان الفاعلية لا يتصور الا بمشاركة الوضع انما هى مقدمة ادعوها بلا بيان فلم لا يجوز ان يكون فعل الصورة فى مادتها بلا مشاركة الوضع بان يفيض عليها كمالات لها * قوله * حتى لا يكون صدورها متعلق بقوله مرتبة * قوله * بل نقول لما كان يفهم من الجواب ان الاثار يصدر من النوعية وهو مناف لما سبق من ان النوعية واسطة لصدور فيض الاثار من الفياض اعرض عن الجواب الاول وقال ان الكل انما يصدر عن الواحد الفاعل الحق تعالى اه * قوله * وان كان استناد بعض اليه بلا واسطة او بواسطة كالعقل الاول * قوله * [illegible] معدات فاعل لقوله ويدخل * قوله * فى ترتب الهيولى والصورة فى سلسلة الوجود بان ايهما يتقدم على الاخر وايهما يتاخر عنه الاخر * قوله * الاولى [illegible] حاجة فاتية اذ الحاجة الغريبة لا يكون موجبة للحلول * قوله *

من غير احتياج الى برهان آخر وهو ان الهيولى لما كانت عين القوة والاستعداد الذي هو اضعف الامور ومن جملتها الصورة فكيف يكون علة غير القابلية للصورة لان كل علة سوى القابلية يكون اقوى من المعلول على ان الصورة مما بها الفعلية فيكون سببا لخروج جميع مراتب ما بالقوة اى الهيولى الى الفعل فلو كان ما بالقوة علة للصورة يلزم الدور فتامل وما يقال لاثبات ان الهيولى لا يكون علة قابلية للصورة من ان الصورة مفتقرة الى الشكل والشكل يفتقر الى الهيولى افتقار المعلول الى العلة القابلية فالصورة تفتقر الى الهيولى افتقار المعلول الى العلة القابلية اما الصغرى فظاهر واما الكبرى فلان الشكل لما كان من مقولة الكيف لابد من محل ومحله ليس الا الهيولى افتقار المعلول الى العلة القابلية ففساده لا يخفى على المتامل * قوله * وانما اخترنا في الصور لفظ الجمع الدال على الافراد لما ستتضح لك عن قريب وهو ان احتياج الصورة الى الهيولى انما يكون من جهة الفردية دون الطبيعة فلابد من ايراد لفظ يدل على الفردية وانما يدل عليها صيغة الجمع او ما في معناها فلذا اورد صيغة الجمع * قوله * ثم انك قد علمت شروع لبيان احتياج الهيولى الى الصورة وانت تعلم دليل ادل على عدم انفكاك الهيولى بنفسها باصله ان الموجود بالفعل لابد من ان يكون محصلا لان المعنى الذي يكون بذاته بالقوة من جميع الوجوه وليس لها تحصل من خارج ايضا لا يكون موجودا بالفعل فانه لو كانت لها تحصل كانت لها تحصل مع ان حقيقتها محض القوة لا تحصل لها قطعا * قوله * فاذا كان في حد ذاته مشتملا بالفعل اعني قوله انه

[illegible] اما في حد ذاتها القوة المحضة فالحاصل ان الهيولى اذا كانت حقيقتها

القوة والاستعداد يحتاج في الوجود الى محصل [illegible] الا الصورة وفيه ان

احتياج الهيولى الى الصورة اما بان يكون الصورة مستقلة عنها ومحصلة

لها وهو [illegible] بالقول عندهم واما بان يكون [illegible] فاما ان يكون قبل

وجود الهيولى او معها او بعدها والاولان باطلان لان حكمهم بان الانضمام

الى شيء فرع وجود المنضم اليه يقتضي ان يكون انضمامه بعد وجود المنضم

اليه لا قبله او معه والثالث يوجب تاخر العلة اي الصورة عن المعلول

اي الهيولى وغاية التفصي عنه بمنع القول بالفرعية المذكورة والتجوز بان

الانضمام فرع تقرر المنضم اليه ومستلزم لوجوده فتامل ما فيه * قوله اذ [illegible]

الحاجة من الجانبين اثبات الحاجة من جانبي الهيولى والصورة اللتين هما

متلازمتان * قوله ومعلولتان لثالث انما هو على مذهب المحقق الطوسي [illegible]

من ان المتلازمين لو لم يكن احدهما علة موجبة للاخر لابد ان يكونا معلولين

لثالث ليوقع الافتقار بينهما اذ كل شيئين ليس احدهما علة موجبة للاخر

ولا ارتباط بينهما الى ثالث [illegible] الافتقار بينهما فلا تعلق لاحدهما بالاخر فيمكن

فرض الانفكاك [illegible] عن الاخر [illegible] يكون [illegible] على مذهب

الجمهور فان عندهم في صورة عدم كون احد [illegible] علة للاخر يكفي [illegible]

وعدم الانفكاك بينهما [illegible] الى الثالث [illegible] بشكل [illegible]

[illegible] كلما وجد [illegible] علة [illegible] المعلول

الاخر [illegible]

ولا حاجة الى القاطع الثالث الافتقار بينهما ولا يذهب عليك ان ما يرد على المذهبين
اما على مذهب المحقق الطوسي فنفي القاطع الثالث بسبب الافتقار بين المتلازمين
فان هذا الافتقار اما افتقار المعلول الى العلة الموجبة فيكون احدهما علة موجبة
للآخر فانحصر علاقة التلازم في علية احدهما للآخر غاية الامر انه قد يكون علتان
[illegible] الافتقار بين المتلازمين بسبب الثالث ولا شناعة فيه واما افتقار
المحتاج للعلة [illegible] فلا يفيد التلازم بينهما لانا نقول لما ادعى انه افتقار كل
منهما الى الآخر كان كل واحد منهما مفتقرا ومفتقرا اليه والمفتقر اليه يكون لازما
للمفتقر فيكون كل واحد منهما لازما للآخر فلا يمكن انفكاك احدهما عن الآخر و
[illegible] يعني التلازم الا هذا لانا نقول لما لم يصح ان يكون افتقار كل المتلازمين
الى الآخر بحيثية واحدة والا يلزم الدور يكون افتقار المفتقر بحيثية لا يكون
معتبرة فيه اذا كان مفتقرا اليه فاختلف المفتقر والمفتقر اليه بحيثيته وان كان
ما كان ملزوما لازما حتى تحقق التلازم بينهما واما على مذهب الجمهور فهو انه لما
ثبت عندهم من ان الواحد لا يصدر عنه الكثير الا بالجهات فاذا صدر [illegible]
شيئان يكون فيه جهتان من جهة يصدر عنها معلول ومن جهة [illegible]
معلول آخر فلكل واحد من المعلولين [illegible] العلة الا [illegible] جهة [illegible] عنها
وهي لا تستلزم المعلول الآخر الا من جهة اخرى فلم يتكرر الحد الاوسط
وما قيل انه يرد على [illegible] من ان التلازم بين العلة الموجبة ومعلولها
ثابت وقد [illegible] لمعلول واحد شخصي [illegible]
بسبيل التبادل فاذا وجدت احدى العلتين [illegible]

الاخرى كما اذن متعددة قطعا فارتفع التلازم بين المعلول والعلة الاخرى موجود
فيه وبهذا تبين ان القوم وان مالوا الى تجويز هذه العلل المتعاقبة بدلا على معلول
واحد شخصي لكنه خلاف التحقيق وما ترى فيه تعدد العلل على نهج البدل
فالعلة فيه حقيقة القدر المشترك منضما الى جاعل وانه متحصص دون الخصوصيات
وقد بقي ههنا ابحاث لا يطول الكلام بذكرها * قوله * على انا نتعقل الصورة
اه هذا دليل اخر على عدم كون الصورة في مرتبة نفس ماهيتها مفتقرة الى
الهيولى حاصله انا نعلم ان الصورة لو كانت في نفس ماهيتها مفتقرة الى الهيولى
لما امكن تعقلها بدون تعقلها اذ لا يمكن تعقل ماهية المفتقر بدون المفتقر اليه
مع انا نتصور الصورة بدون تصور الهيولى وفيه منع ظاهر اذ كثيرا ما نتعقل ماهية
المفتقر ولا نتعقل المفتقر اليه نعم تعقل المفتقر من حيث انه مفتقر لا يمكن بدون
تعقل المفتقر اليه لكن ليس الكلام فيه كما لا يخفى * قوله * الا بتكلف شديد هذا
هي الادلة التي تثبت ان وجود الصورة بدون الهيولى محال * قوله * ونتعقل
المادة اه هذا دليل اخر على عدم كون الهيولى في مرتبة نفس ماهيتها مفتقرة
الى الصورة حاصله ان الهيولى لو كانت في مرتبة نفس ماهيتها محتاجة الى
الصورة لما امكن تعقل الهيولى بدون تعقلها مع انا نعقلها ولا يخفى ما فيه يظهر
لك مما اسلفنا * قوله * فقد ثبت بذلك اي تعقل كل واحد من الصورة و
الهيولى بدون الاخر بعدم التضايف بينهما * قوله * [illegible] كان ذلك ما
يهمنا لان مطلوبنا [illegible] اثبات التلازم بين الهيولى [illegible]
[illegible] انما [illegible] عدم التضايف بينهما * قوله * على ان ذلك هذا علاوة لاثبات

عدم التضايف بين الهيولى والصورة بما حاصله انه لا يثبت احتياج كل واحد
منهما الى الآخر لا يكون بينهما علاقة التضايف اذ فيه لا يفتقر احد المتضايفين
الى الآخر الا في الحقيقي وهو ما يكون بين السببين كالابوة والبنوة فالاحتياج
فيه من كل منهما الى المضايف الآخر دون نفسه فكل من الابوة والبنوة
يحتاج الى محل الآخر دون نفسه واما في المشهوري وهو ما يكون بين المشتقين
كالاب والابن فالحاجة فيه انما يكون لجزء كل منهما وهو الوصف كالابوة
والبنوة الى ذات الآخر اي محله فلا احتياج فيه للمضايف المشتق
الذي هي عبارة عن مجموع الذات والصفة اي المضايف المشتق
الى نفسه ومن ههنا يندفع الجواب عن النقض الذي يرد على مذهب المحقق
الطوسي الذي ذكره في رسالته من ان المتلازمين يجب ان يكون احدهما علة للآخر
او كلاهما معلولا لثالث لوجوب الافتقار بينهما بان المتضايفين بينهما تلازم البتة
مع انه ليس احدهما علة للآخر ولا كلاهما معلولي ثالث لوقوع الافتقار بينهما فاجيب
عن جانبه بان المتضايفين سواء كانا حقيقيين كالابوة والبنوة او مشهورين
كالاب والابن معلولان لثالث وهو موجب للافتقار بينهما واما في الحقيقيين
فبافتقار كل منهما الى معروض الآخر واما في المشهورين فبافتقار وصف
كل منهما الى ذات الآخر وتقرير دفع الجواب ظاهر لان ما يلزم الافتقار في
المتضايفين انما يثبت اذا افتقر احدهما او جزئه الى معروض الآخر دون افتقار
نفس احدهما الى نفس الآخر حتى يتحقق التلازم بينهما قوله فالحاجة اذن
بين الهيولى والصورة انما هي في الوجود فقط لان احتياج الشيء الى

الشيء اما ان يكون بحسب الماهية او الوجود او وصف الاخر ومن المعلوم
ان ليس الاحتياج فيهما من جهة الوصف الاخر اذ يصح التفارق بينهما
ح بحسب الوجود فيتعين التلازم بينهما بحسب الوجود وبهذا تم لظهور بطلان
الشق الثاني ترك المصنف ذكره فقد تعين احد الشقين الاولين ولما ابطل
الاول منهما تعين الثاني وهو المط × قوله × ثم انه يستحيل ان يكون اه لا
انه يجوز ان يفتقر كل من الهيولى والصورة في الوجود الى معروض الاخر
او عارضه لانا نقول على الاول يلزم ان يكون الهيولى والصورة عرضين
وهو خلاف ما ثبت عندهم وعلى الثاني يلزم ان يكون الافتقار بينهما
العارض فينقلب التلازم الذاتي الى التلازم بحسب العارض × قوله ×
لا يقال حيثية الحاجة اه حاصله ان قولكم بلزوم الدور في صورة احتياج
وجود كل من الهيولى والصورة الى ذات الاخر بط لان حاجة الصورة
الى المادة انما هي من جهة ان المادة علة قابلية لها وحاجة المادة الى الصورة
وان كانت ايضا من جهة ان الصورة علة لها لكنها ... ...
جهة التوقف لم يلزم الدور ولو قلنا للقابل والا يلزم التسلسل المستحيل
× قوله × اذ لا يورث تغايرا في الحاجة والمحتاج اليه لان الحيثية التعليلية
يكون خارجة عن الحيثية بخلاف التقييدية اذ هي يكون جزءا للحيثية
فتغايرها يوجب تغاير الحيثيتين × قوله × فاذا كان احد الذاتين اه مثلا اذا
اذا كانت الصورة علة للهيولى يكون متقدمة عليها بالوجود فيلزم وجود
العلة قبل المعلول فلو كانت الهيولى ايضا علة للصورة ... ...

مقدمة عليها بالوجه المعتبر فيلزم ان يكون الصورة في الوجود مقدمة على
نفسها فيلزم الدور × قوله ؏ و القسمة المقدارية الفكاكية او الوهمية انما
يطرء على الفرد الخ لان هذه القسمة انما تعرض للجسم الجسمية لا بحسب
عروض المقدار لها اى مقدار كان و الجسمية المذكورة فردا كانت
الصورة مطلق الجسمية × قوله ؏ دون الطبيعة من حيث انها طبيعة اذ
لا تعرض المقدار لها اى لانها لا ترتبة حتى تطرء القسمة المقدارية عليها قوله
و ان الصورة بيان الفرق بين اطلاق الصورة على الطبائع الجسمانية
و على الحقائق المفارقة فليست الصورة النوعية تحتاج الى قابل لانها نوع
و الا لاحتاجت الحقائق المفارقة ايضا الى قابل لانها صور × قوله ؏ فالصور
المطلقة سواء كانت جسمية او نوعية من حيث كونها متشخصة اى
من حيث الفردية محتاجة الى مادة يقبلها متشخصة لان المحل لا بد ان يكون
متشخصا فلم يلزم الا تقدم الصورة فى مرتبة الطبيعة التى هى علة للهيولى
على الصور التى هى متشخصة و معلولة للهيولى فاين تقدم الصورة الواحدة
بعينها من جميع الجهات على نفسها فيلزم الدور × قوله لكن فيما ذكرنا كفاية فى
دفع لزوم الدور لان العلم بالحاجة من الطرفين بجهة واحدة شرط فى لزوم الدور
اذ ليس اللازم الحاجة الطبيعة الصورة الى المادة فافهم قوله ثم انه لما ثبت حاجة الخ الى
المذكور فى الشفاء ما ذكره × قوله فى تقاضاه اى الخ ... نفى حاجة ... الصورة
الى المادة ... ما سبق ... التشخص فى المادة
... الصور التى ... الا ... التى هى معتبرة ... والحكم

[illegible] ذاتية لما اعتبر فيه فلا بد ان يكون طبائعها ايضا محتاجة الى

المادة في الوجود فكيف يصح حكمكم بنفي حاجة طبيعة الصورة الى المادة قوله

قلت الحلول لا يكون الا لحاجة [illegible] من المراتب اما في مرتبة الطبيعة

الجنسية او النوعية [illegible] الطبيعة الجنسية والنوعية او في مرتبة الفردية

[illegible] لان الحلول عندهم عبارة عن كون وجود الشيء في نفسه هو وجوده

لغيره او كونه مختصا به ناعتا له فهذا يقتضي ان يكون الحال بما هو حال في

مرتبة حلوله محتاجا الى المحل وتابعا له لا ان يكون محتاجا اليه نظرا الى خصوصية

متأخرة عن الحال بما هو حال على انه لا يمكن ح للهيولى اخذ الاتصال من الصورة

اذ اخذها الاتصال منها اما من حيث طبيعتها او فرديتها لا سبيل الى الاول

لانه لما لم يكن لطبيعة الصورة حاجة بنفسها الى المحل يكون مستغنية عنه

[illegible] ومن البين انه لا يوجد الاتصال من المنفصل وكذا لا سبيل الى الثاني

لان الصورة باعتبار الفردية متأخرة عن الهيولى فالهيولى يكون متقدمة

عليها فيلزم ان يكون في مرتبة التقدم خالية عن الاتصال الذي هو مأخوذ

عن الصورة في مرتبة الفردية اذ اين الصورة المذكورة في هذا المرتبة ليأخذ

الهيولى الاتصال عنها [illegible] الجوهر التي هي جنس الصورة [illegible]

قلت اذا كان الجوهر جنسا لها كان لها فصل ايضا فيلزم تركيبها من الجنس

والفصل [illegible] هذا منافي لما صرحوا به من ان الصورة فصل في مرتبة

لا بشرط شيء والفصل لا يكون لها فصل قلت ان الجوهر انما ان يصدق على

الصورة [illegible] كان [illegible] بالجنس في [illegible] انه الجنس

لهم وان كثيرا ما يعبرون العرضيات بالذاتيات فيعبر ان ما هو اعم بالعرضيات الجنس وما هو اخص بالفصل للمشابهة بينهما في العموم والخصوص والا فالجوهر في الحقيقة ليس ذاتيا للصورة وان كانت يصدق عليها صدق العرضي على المعروضات × قوله × مما لا شك فيه الا بحسب النقل والا لزم ان يكون الحقائق المفارقة ايضا بحسب لا يصدق الجوهر عليهما × قوله × وان حاجة الشيء الى الشيء اه فيه ان مناط حاجة الشيء الى الشيء بدون حاجة الجزء او بدون حاجة ما هو متحد به باعتبار ليس الا ان في الكل خصوصية موجبة لاحتياج الكل دون احتياج الجزء او ما هو متحد به فلقائل ان يقول لجواز ان يكون مثل هذا في الحلول بان يكون في الكل خصوصية موجبة للحلول دون حلول جزئه او ما هو متحد × قوله × فلذا يجوز ان لا يقال ان الجسم حال في المادة لان حلول الجسم لا يكون الا بحلول جميع اجزائه التي من جملتها المادة فيلزم ان يحل المادة في المادة فلو كان حلول بعض اجزاء الشيء يكفي لحلول الشيء يصح القول المذكور بلا مرية لان الجزء الواحد من الجسم وهي الصورة حالة في المادة البتة × قوله × لم يحتج لزوال علة الاحتياج × قوله × وذلك لان التشخص ليس امرا موجودا عينيا في الخارج اعلم ان القوم بعد اطلاقهم التشخص على المعنيين الاول كون الشيء بحيث يمنع فرض الشركة من امور متعددة والثاني كون الشيء بحيث يكون ممتازا عما عداه وهو الحق لان المراد من الاشتراك المذكور في الاول فله اما الاشتراك في الكثيرين او مطابقة الظل لذي الظل الكثير وعلى كلا التقديرين لا يكون امتناع فرض الاشتراك الا من جهة كون الشيء مشتملا على ما به تميزه

بما عداه والافای النبی یمنع الاشتراک فان المعنی الاول للتشخص ای الماهی
اختلفوا فی انه هل هو معدوم او موجود والی کل ملل فرقة فعلی التقدیر الاول
یکون حاصل کلام المص ان التشخص عدمی فلا یمکن ان ینضم الی المهیة انضماما
خارجیا کانضمام الصورة الی المادة حتی یحصل ترکیب التشخص من المهیة و
التشخص ترکیبا خارجیا ولا یتحد مع المهیة فی الخارج کاتحاد الفصل مع الجنس
فیکون ترکیب التشخص منهما ترکیبا عقلیا لان الانضمام والاتحاد لا یکون الا بعد
وجود المنضم والمتحد فلما لم یکن التشخص موجودا فای انضمامه واتحاده مع المهیة
ولما کان اتمام هذا التقریر موقوفا علی عدمیة التشخص فلا بد لنا من بیان برهانها
فاعلم انهم اوردوا لاثباتها عدة براهین اقویها وجهان اولهما ان التشخص لو
کان وجودیا لتوقف انضمامه الی المهیة علی انضمامه الیها لان ثبوت الصفة
الانضمامیة للموصوف یتوقف علی تمیزه وهو موقوف علی انضمام التشخص
الیه وهل هذا الا دور صریح والجواب عنه لکن لا نقبل ان ثبوت الصفة الانضمامیة
للموصوف لا یتوقف علی تمیزه بل یلزمه لان هذا خلاف الضرورة العقلیة
فانها حاکمة بان ثبوت الصفة الانضمامیة یتوقف علی تمیزه بل بان الاتصاف
الانضمامی قد یکون لصفة موجودة بوجود مغایر للموصوف وقد یکون مع اتحاد
وتمیز الموصوف انما یقتضیه الانضمامیة التی هی من قبیل الاول دون
الثانی والانضمام التشخص الی المهیة انما هو من سبیل الثانی لا الاول حتی یلزم
الدور ثم قیل وثانیهما انه لو کان التشخص وجودیا لکان متعینا فان التعین
من لوازم الوجود والتعینات کثیرة ولما کان کل واحد منها متعددا لا الاحد

التعينين فلا بد لهما من تعين بخصوصه يمتاز كل واحد منهما عن الآخر ثم ينتقل الكلام الى
هذا التعين فيلزم التسلسل المستحيل وانت خبير بما فيه فانه يجوز ان يكون كل
واحد من التعينات مختلفة بذواتها ويكون اشتراكهما في مطلق التعين اشتراك
المعروضات في عارض عام فلا يحتاج الى تعين زائد نعم لو كان اشتراكهما
في التعين اشتراكا في المهية لكان محوجا اليه البتة كما لا يخفى وعلى التقدير
الثاني يكون حاصل كلام المص التشخص وان كان وجوديا لكنه لا يصلح ان ينضم
الى المهية انضماما خارجيا كانضمام الصورة الى المادة او يتحد معها اتحاد الفصل
مع الجنس اما الاول فلانه لا بد في الانضمامي من ان يكون تشخص المنضم محتاجا
الى تشخص المنضم اليه فلو كان التشخص منضما مع المهية لكان الا بالتشخص المنضم
اليها فيلزم الدور او غيره في التسلسل وتوجيه اخر انه لو كان انضمام التشخص الى
المهية انضماما خارجيا كانضمام الصورة الى المادة يلزم ان يكون التشخص علة
للمهية كما ان الصورة علة للمادة واما الثاني فلامتناع كون التشخص فصلا والمهية
جنسا والفصل في بعض المراتب بمنزلة [illegible] لا شيء يكون علة للجنس في هذه
المرتبة فيلزم ان يكون التشخص علة للمهية وهذا كما ترى فعلى التقدير الثاني
يكون وجه صدق القضية الثانية اي قوله ان التشخص ليس امرا وجوديا
ينضم الى المهية هو انتفاء الانضمام والاتحاد لا انتفاء كون التشخص وجوديا كما
كان وجه صدقها على التقدير الاول كما مر قوله بل قد عرفت ان ليس في
الوجود الا الطبيعة الفائضة عن جاعلها فينتزع منها التشخص بيانه انه لما ثبت
عندهم وجود الطبيعة [illegible] بيانه انه لما لم يحتج في التشخص الا الى [illegible] ان الطبيعة

التشخص فلو لم يكن الطبيعة موجودة كان التشخص وحده موجودا فهو يكون عين

... فصار غنيا عن جعل الجاعل فيكون واجبا ومنها انا نعلم بالبديهة بقاء معنى

... بعد تخلية العوارض عن الشخص ... يتصور بدون الوجود فيلزم ان

يكون الكلي موجودا ومنها ان الاشياء الموجودة متصفة بالكليات الطبيعيات

في مرتبة تعينها بالبديهة فلا بد ان يكون الطبيعة موجودة اذ لا يتصف شيء بالمعدوم

... ان التشخص منتزع عن الطبيعة اذ على تقدير كونه عينا او جزءا لها لم تبق الطبيعة

...ية ولا التشخص تشخصا وعلى تقدير كونه منضما اليها فيلزم الدور او التسلسل كما عرفت

سابقا فتذكره ولا يخفى ما في الوجوه المذكورة اما في الاول فبانا لا نسلم ان كون

التعين عينا للتشخص يوجب ان يكون غنيا عن جعل الجاعل حتى يكون واجبا واما

في الثاني وان ثالث فبان البديهة غير مسلمة عند الخصم واذا بطل الوجوه المورد

لوجود الكلي الطبيعي فكيف يصح ما فرعوا عليه من انتزاعية التشخص عن المهية

على انه من البديهيات ان التمايز بين الاشخاص حاصل بدون انتزاع منتزع

فلو كان التشخص انتزاعيا يلزم ان يكون التمايز بينها انتزاعيا وايضا يلزم

الترجيح بلا مرجح فانا نتكلم بانه ما الوجه في انتزاع التشخص دون التشخص من المهية

لما انجر الكلام في بيان ادلة وجود الكلي الطبيعي فلا باس بنا لو بينا

ادلة منكريه تنشيطا للقلوب ... فاعلم انهم استدلوا على نفيه بوجوه اولها

انه اذا كان الكلي الطبيعي موجودا فاما ان يكون عين الاشخاص او جزءها او خارجا

عنها وعلى الاول يلزم عدم التغاير والتمايز بين اشخاص الطبيعة الواحدة

... يصح حمل الطبيعة على الشخص وهذا عندهم والثالث ايضا باطل لان الوجود

لا يتصور بدون التشخص فاذا فرض التشخص خارجا عن الكلي فكيف يكون الكلي
موجودا ويمكن الجواب عنه بوجهين الاول انه ان اردتم بكون الكلي عين الاشخاص
انه عينها بالذات مع تغاير اعتباري بينهما فغاية ما لزم من الدليل ان لا يكون
الاشخاص متغايرة بالذات لكن لا باس فيه اذ من المقررات عندهم ان
امتياز اشخاص الطبيعة الواحدة انما هو بالاعتبار [illegible] وان اردتم
به ان الكلي يكون عينا للاشخاص بلا تغاير اصلا ولا اعتباريا فالترديد غير حاصر
لجواز ان يكون الكلي عين الاشخاص مع تغاير اعتباري بينهما والثاني باعتبار
الشق الثاني وقولكم لا يصح حمل الطبيعة على التشخص بط اذ يجوز ان يكون الكلي
جزءا عقليا للتشخص ويجب في الاجزاء العقلية حمل [illegible] حمل جزئها على كلها
وثانيهما انه لو وجد الكلي الطبيعي فاما مجردا عن التشخص فيلزم وجود امر واحد في
امكنة متعددة واتصافه بصفات متضادة او معه عارضا له فلا يخلو اما ان يكون
الكلي وذلك الامر موجودين بوجود واحد او بوجودين وعلى الاول يلزم قيام
عرض واحد شخصي لمحلين وعلى الثاني يلزم ان لا يصح حمل العارض على المعروض
لان فيه يجب ان يكون وجودهما واحدا كما قال فيه وثالثها ان الكلي الطبيعي
لو كان موجودا في الخارج فاما ان يكون التشخص عينه او جزءه او خارجا عنه
منضما معه او منتزعا عنه او منفصلا عنه ومباينا له والاول والثاني باطلان
للزوم انسلاخ الحقيقة والثالث ايضا باطل كما مر وكذا الرابع لان منشا
انتزاع التشخص الخاص اما الماهية او جزئها او غيرها على الاولين يلزم الترجيح
بلا مرجح بانه ما الوجه في انتزاع هذا التشخص لها ح من الماهية او جزئها دون

لتشخص آخر وعلى الثالث يعود المشقوق كما لا يخفى على اللبيب اما بطلان الخامس
فلان انفصال التشخص عن الكلي الطبيعي يوجب امتناع حمل الكلي الطبيعي على الشخص
مع انه محمول عليه عندهم هذا خلف وفيه ما فيه * قوله * فكيف يمكن ان يحتاج
الطبيعة التي هي بحسب طبايعها محتاج الى المادة اذ الاحتياج نقصان فلا يحل فيها
بعد ذلك من تلقاء التشخص تنتزع عنها باعتبار مجعولتها لان الحلول لاستحالة
على الاحتياج الذي هو نقصان ليس كما لا حق لطبيعة الطبيعة باعتبار امر
متاخر عنها * قوله * ومن سبيل آخر ليس من الاصول اه دليل آخر عليه
قوله ولا يجوز ان يحتاج الطبيعة النوعية اه حاصله ان كثرة افراد الطبيعة الواحدة
لما لم يمكن ان يكون من نفسها لانها واحدة ومقتضى الواحد لا يكون الا واحدا كما
هو المتقرر عندهم كانت من جهة تعدد القوابل وان كان بالاعتبار لان الكثرة
انما يكون باعتبار القسمة الفكية وهي لا يمكن الا بالقابل فبانضمام قابل الى
الطبيعة يحصل لها تشخص غير تشخص حصل لها من انضمام قابل آخر اليها حتى حصول
كل تشخص يحصل فرد فان كان للطبيعة تشخص بدون لحاظ الحلول في القابل
كما في الافلاك يكون منحصرة في فرد اذ في تكثر افراد الطبيعة الواحدة مدخل
لانضمام القابل اليها يحصل لها تشخص غير الافراد كما عرفت اما فرض
ان القابل لا دخل لها في تشخصها لانها تشخصت بنفسها فلا يتعدد افرادها
[illegible] ان يقال ان الطبيعة تحل تارة في المحل بسبب تشخص لم [illegible] مرة اخرى
بسبب عدم ذلك التشخص الموجب للحلول وفيه ما فيه وان لم يكن للطبيعة
تشخص [illegible] في المادة كما في [illegible] ان [illegible] الى المادة

المتقدمة على حلولها فيهما الى تشخصها ~~حتى يلزم الدور كما لا يخفى~~ × قوله × وان

لم نقض ... بحاجتها اى الطبيعة النوعية من حيث وجود نفس الطبيعة ...

المحل حتى يجب ان يكون معلوله للمحل ومتاخرة عنه ويكون المحل علة لها اذ ...

متقدمة عليها لان هذا خلاف ما ثبت عندهم × قوله × من ههنا اى ومن

قوله لكنها يقتضى بحاجتها اه × قوله × باعتبار وجود المهية فى الجنسية وانما قال

باعتبار وجود المهية ولم يقل باعتبار وجود الطبيعة لكيلا يتوهم ان حلول الطبيعة

الجنسية لا يكون الا باعتبار حاجة الطبيعة الجنسية فى وجود نفسها او بوجود لازم

مستند اليها انتهى حاصله ان لفظ وجود الطبيعة لما كان شاملا للطبيعة الجنسية

ايضا نتوهم منه ان الحاجة فى الطبيعة الجنسية الى المحل ايضا لا يكون الا باعتبار

حاجة الطبيعة فى وجود نفسها او وجود لازم مستند اليها مع انه ليس كذلك لجواز

ان يكون الاحتياج فيها من غيرها بان يكون احتياجها ناشيا من جهة افرادها

النوعية التى تختلف باختلاف الفصل واما لفظ وجود المهية فلا لم يطلق فى العرف

الا على النوع خرج عنه الطبيعة الجنسية × قوله × على انك ... هذه العلاوة دليل اخر

على احتياج الصورة فى مرتبة الفردية المطلقة الى المادة حاصلها ان برهان

الوصل والفصل لاثبات المادة ناظر لحاجة الصورة فى مرتبة فرديتها المطلقة

الى المادة دون نفسها اذ خلاصة البرهان ان الصورة التى هى متصلة فى نفسها

اذا طرء عليها الانفكاك لابد ان يكون شئ قابلا لهما وهو المسمى بالمادة وظاهر ان

الانفكاك انما يطرء على الصورة من حيث الفردية المطلقة كما عرفت ... اذن لا يكون

الصورة محتاجة الى المادة الا من حيث الفردية المطلقة × قوله × وايضا دليل

على اثبات حاجة الصورة باعتبار فرديتها المطلقة حاصله ان لزوم حلول الصـ
للهيولى انما هو من جهة مطلق التناهي والتشكل العارضين اللازمين للصورة ولعروضهما
لها تصير الصورة المذكورة فردا مطلقا من مطلق الصورة فاحتياجها اليها انما يكون
باعتبار الفردية المطلقة لا باعتبار نفسها * قوله * فحصل اه لانه لما بطل احتياج
الصورة التي هي [illegible] باعتبار [illegible] التي هي احد مراتبها الثلث التي
هي النوعية والفردية المطلقة والمخصوصة الى المادة في جميع مراتبها التي هي الجنسية
والنوعية والفردية المطلقة والمخصوصة لا يكون احتياجها الى المادة الا في مرتبة
الفردية المطلقة او المخصوصة فان كان الاول احتاجت الى الفردية المطلقة للمادة
دون المخصوصة اما الاول فلان كل فرد وشخص من الحال يكون محتاجا الى كل فرد
وتشخص من المحل لان الحال انما يتشخص بتشخص المحل فما لم يتشخص المحل لم يكن حاملا
للحال الشخصي واما الثاني فلانه لا يحتاج المحل في مرتبة الفردية المطلقة الى فرد
مخصوص من المحل والا يلزم انتفائه انتفائه وهذا كما ترى ولما كان لفرد من
المادة محتاجا الى وجود الطبيعة الجنسية والنوعية التي لها كانت الصورة باعتبار
الفردية التي هي محتاجة الى مرتبة الفردية للمادة كانت محتاجة اليها ايضا لان
المحتاج الى الشيء محتاج اليه وان كان الثاني يكون محتاجة الى فرد خاص من المادة
لان تعين الحال انما يكون بتعين المحل وهو لما كان محتاجا الى الفرد المطلق والجنسية
والنوعية التي لها احتاجت اليها ايضا لما عرفت * قوله * اعني المادة من حيث
الطبيعة سواء كانت في مرتبة الجنسية او النوعية بيان لقوله هي بما هي مادة وقوله
من حيث الفردية المطلقة بيان لقوله مبهما ما هي مادة ما وقوله او خصوصها بيان لقوله

او بذه المادة × قوله × محتاجة الى الصورة من حيث الطبيعة لانها علة للمادة فی جميع مراتبها × قوله × وذلک لتاخر الصورة وذلک لوجوب تاخر الحال من حيث الفردية على العموم والخصوص من طبيعة المحل وفرديته على العموم والخصوص وان اعتبرت خصوصية الحال × قوله على ان الصورة كان المذكور سابقا دليلا على عدم احتياج مادة جميع الاجسام فی جميع مرتبتها الاربعة الى الصورة الجنسية الشخصية وبذا دليل على عدم احتياج هيولى العناصر بخصوصيتها فی جميع مراتبها الى الصورة الشخصية حاصله انه لو كانت الصورة الجسمية الشخصية محتاجة اليها للهيولى وعلة لها لم يبق الهيولى بزوالها لعدم ابقاء المعلول بدون العلة مع ان هيولى العناصر باقية فی جميع مراتبها لا يزول بزوالها × قوله × اعنى حقيقة الطبيعى سواء كانت فی مرتبة الجنسية او النوعية بذا تمام الكلام فی تعين المحتاج والمحتاج اليه من الجانبين فالحاصل ان ههنا اثنا عشر احتمالات حاصلة من ضرب المراتب الاربع التى للهيولى وهى الجنسية والنوعية والفردية المطلقة والمخصوصة فی المراتب الثلث الاخير التى هى للصورة ففی سبع منها وهى التى يقاس فيها نسبة الصورة الجنسية الى المراتب الاربع التى للهيولى ونسبة الفردية المطلقة للصورة الجسمية الى المراتب الثلث الاول للهيولى تحتاج الصورة الى المادة وفی خمس منها وهى التى يقاس فيها نسبة الصورة الجسمية فی مرتبة النوعية الى المراتب الاربع التى للهيولى ونسبة الصورة الجسمية من حيث الفردية المطلقة الى الهيولى المخصوصة المشخصة احتاجت المادة الى الصورة قال بعض المحققين فی غاية العلوم بذا حال الهيولى بالنظر الى

الصورة الجسمية ولها بالنظر الى [illegible] في عالم الطبيعة التي مسة يكون كحال
الهيولى بالنظر الى الجسمية والفرق من العقل او بعده كما لا يخفى على المتفكر
وانما في عالم العناصر فلتجدد [illegible] تبعا بالكون والفساد وانما يكون
تقوم الهيولى بجنسيتها دون النوعية المعينة والشخصية المعينة وأما
تجدد النوعيات وتكثرها بسبب التشخصات محتاج الى المادة انتهى
كلام الشريف * قوله لا الداخلة والا لزم ان يكون الهيولى جزءا للصورة
* قوله * والعلة القابلية مطلقا اى سواء كانت هيولى او غيرها * قوله *
لا يكون علة اخرى غير القابلية لها لا فاعلية ولا غيرها للتنافي فيه انه يجوز ان يكون
في الهيولى جهتان يكون بجهة علة قابلية للصورة وبجهة علة غير القابلية لها
فتأمل * قوله * ولما كان موضع الاشتباه اه اعلم ان القوم لما استدلوا على
نفي كون الهيولى علة فاعلية للصورة او ما يجده حدودها بانها لو كانت علة لها
او ما في حكمها لكانت متقدمة عليها تقدما ذاتيا لتقدم العلة الفاعلية وما في حكمها
على المعلول مع ان الهيولى متأخرة عن الصورة الجسمية لاحتياجها اليه اعترض عليه المحاكمون
بانه لا يلزم من نفي كون الهيولى علة فاعلية وما في حكمها للصورة الجسمية نفي
كونها علة لها راسا فيجوز ان يكون علة لها ما هي كونه علة فاعلية لها او ما يجده
حدودها واجاب المصنف عن ذلك انا اوردنا لنفي العلة القابلية
او ما يجده وحدوده لدفع ما يتراءى ههنا في بادي الراي انه يجوز ان يكون الهيولى علة
فاعلية او ما يجده حدوده للصورة الجسمية ... ان الهيولى علة قابلية للصورة
الجسمية لا حاجة الى اثبات نفي كونها علة للصورة ... لان العلة القابلية

اى الهيولى ليست علة اخرى غير القابلية فاعلية لا غيرها × قوله ولا مرح [illegible]

اى مما ثبت ان الهيولى ليست الا ان تكون علة غير القابلية × قوله لا من حيث

انها تقبل التشخص لان الصورة ليست علة فاعلية للهيولى × قوله او يكون

لها شركة ما في الوضع لانه قد ثبت ان الهيولى ليست ذات وضع بالذات

× قوله واما الاعراض المكتنفة بالمادة اه وبهذا يندفع اشكالان اولهما

ان الاعراض المشخصة المذكورة لا يصلح ان يكون مشخصة للتشخص الخارجي

لانها ان كانت خارجية فيعرض لمعروضها في الخارج ومن البين ان تشخص

العرض الخارجي ووجوده موقوف على تشخص المعروض ووجوده في الخارج

فكيف يحتاج المعروض في وجوده وتشخصه اليه والا يلزم الدور وان كانت

ذهنية فكيف يفيد التشخص الخارجي لان ما لا يكون خارجيا لا يفيد امرا خارجيا.

وثانيهما ان احتياج الشيء لتشخصه ان كان الى الجزئي من الاعراض [illegible]

لان الجزئي من الاعراض يتغير بتغير المعروض وتشخصه بحاله كما كان [illegible]

الى الكلي منها فكيف يفيد التشخص لانها لا يحصل من انضمام الكلي الى [illegible]

تشخص وتقرير الدفع ان التشخص حقيقة انما هو المبدأ الفياض دون الاعراض

حتى يتوجه الاشكالان المذكوران واطلاق المشخصات عليها انما هو بالمجاز

بمعنى انها امارات للتشخص ولوازمه [illegible] نعم ربما يتغير التشخص لما كان قوله

بل الفاعل الشخصي يتغير [illegible] وقوله واما الاعراض المكتنفة بالمادة

تصيبين بان الاعراض المذكورة ليست لها مداخلة في افادة التشخص مثلا

وكان هذا مخالفا لما عليه الجمهور من ان للاعراض المذكورة ايضا مداخلة

في افادة التشخص فانا لم نقل ان تلك الاعراض من مقومات الهوية الشخصية
ومن متممات العلة الفاعلية للتشخص النوعي فهو المخالفة قوله نعم انما يعتبر التشخص الخ
وتقريره ان التشخص يطلق على معنى حقيقي ومجازي اولهما الطبيعة المجردة
عن العوارض في مرتبة الماهية [illegible] في مرتبة التي [illegible]
الفرد وهو مجموع الطبيعة والعوارض فالعوارض في هذه الصورة جزء للتشخص
وإطلاق الجمهور على تلك العوارض انها من مقومات الهوية الشخصية ومن
متممات العلة الفاعلية لنوع التشخص انما هو باعتبار المعنى المجازي فلم يكن مخالفا
لما صرح به المص من ان تلك الاعراض ليست من المشخصات اذ مراده من
التشخص الشخص بالمعنى الحقيقي لا المجازي * قوله * بالمعنى الماخوذ وهو كون الشخص
عبارة عن مجموع الطبيعة واللوازم والاعراض الباقية ببقائها * قوله * اذا
لقيتنا اي للطبيعة النوعية والجنسية * قوله * الخ اي اذا اعتبر في التشخص
الطبيعة واللوازم والعوارض المذكورة * قوله * تلك الاعراض هو المراد منها
ما يكون خارجة عن المعروض سواء كانت لازمة او غير لازمة لا يكون باقية ببقائها
* قوله * شبيهة بنسبة الفصول الى الاجناس لان الجنس لما يكون اعم والفصل
اخص كذلك الطبيعة اعم والعوارض اخص وليست تلك الاعراض فصولا لها
حقيقة لان الفصل يكون في مرتبة علة للجنس ومقوما عليه فالاعراض ليست
علة للطبيعة ومتقدمة عليها مع ان الحقايق التي يكون الطبيعة الجوهرية جزءا
لها قد يكون جواهر فلو كانت الاعراض فصولا لها يلزم تركيب الجواهر من الجوهر
والعرض فتامل * قوله * من مقومات الهوية الشخصية للنوع الحقيقي اي من

دواخلانها ومن متممات العلة الفاعلية لتشخص النوع لان الاعراض التي هذه

الصورة داخلة في التشخص اليه فلها ايضا دخل في افادة التشخص فلا يكون هذه

الصورة الوجود الخاص وحده مفيدا للتشخص بل مع العوارض المذكورة فتكون

الاعراض ح من متممات العلة الفاعلية للتشخص باعتبار انها متممة لتاثير

الفاعل فيه لتشخص × قوله × فقد عرفت انها ليست من علل الماهية اذ لا بد في

كون الشيء علة لماهية الشيء ان يكون تلك الماهية مفتقرة الى العلية مع انه قد

ثبت مما سبق انه ليست ماهية الهيولى مفتقرة الى الصورة × قوله × ولا قابل

اي المحل بها لانه قد سبق ان الهيولى قابلة للصورة فلو انعكس الامر لدار

× قوله × وهي اي الصورة من هذه الحيثية اي حيثية الطبيعة لا يصلح

ان يكون فاعلة قريبة او بعيدة او آلة مطلقة لا للهيولى الشخصية ولا للهيولى

المطلقة اه وقد يورد لاثبات هذا المطلوب وجه اظهر هو ان الصورة لو كانت

فاعلية او آلة للهيولى يلزم ان يكون الصورة متقدمة على الهيولى ضرورة

وجوب تقدم العلة على المعلول والهيولى متقدمة اما على الشكل او معه فيلزم

ان يكون الصورة مقدمة على الشكل او معه فيلزم ان يكون الصورة

مقدمة على الشكل لان المتقدم على المتقدم على الشيء والمتقدم على ما مع

الشيء متقدم على ما مع الشيء متقدم عليه مع ان الصورة اه متأخرة عن الشكل

او معه فذا حل ما فيه × قوله × ولا آلة المطلقة اه اشارة الى عدم كون الصورة

آلة لتقسيم الهيولى وحاصله ان حال الآلة المطلقة كحال الفاعل في انه يجب

ان يكون متشخصة فيكون المجموع واحدا متشخصا اذ لا عبرة بابهام الآلة الا بعد

ولا يتشخص التأثير فضلا عن ان يتشخص الاثر وينبغي ان يعلم ان النسبة بين الالة
التي هي مفسرة بما يتوقف الجعل على توسطه بين الجاعل ومجعوله من غير ان
يكون له تأثير فيه وبين الواسطة هي المباينة اذا اعتبرت في الواسطة
ان يكون المتوسطة علة موجدة مؤثرة في المعلول او عموم وخصوص مطلقا كما
ذهب اليه الامام الرازي على تقدير عدم اعتبار قيد الاتحاد فالتأثير فيهما
فعلى هذا الرأي يكون كل واسطة الة ولا ينعكس اما الاول فظاهر واما الثاني
فلان الواسطة قد يكون موجدة كالعلة القريبة لمعلولها فانها واسطة بينه
وبين العلة البعيدة وموجدة له والالة لا يكون موجدة للمعلول البتة ولما
كان الايجاد متوقفا عليهما في الواسطة باعتبار الاول داخلة في الجاعل
القريب لانها جاعلة حقيقة لمعلولها وان كانت معلولة لعلتها وباعتبار
الثاني لما كان فيها احتمال الايجاد وعدمه كليهما فباعتبار احتمال الايجاد
داخلة في الجاعل القريب وباعتبار احتمال عدم الايجاد داخلة في الالة فلا يرد
ان المصنف اهمل ذكر كون الصورة واسطة بين الجاعل ومجعوله اي الهيولى
قوله مع ابهام المتوسطة الموصل للتأثير اي تأثير الجاعل ولا يتوهم ان هذا
مناف لمعنى الالة من ان ليس فيها التأثير لان المصنف ما قال ان المتوسطة
مؤثر بل قال انه موصل للتأثير اي تأثير الجاعل الى مجعوله فللمتوسط دخل
في تأثير الجاعل فيه لا انه مؤثر فيه حتى ينافي معنى الالة قوله فلان الصورة
الخ هذا قياس في المعنى استثنائي فمعنى قوله ونسبة الصورة الشخصية
الخ لكن نسبة الصورة الشخصية الخ قوله اذ قد عرف ان الصورة الشخصية

مفتقرة الى الهيولى المتشخصة لان اى انما ان يتشخص بتشخص المحل * قوله * واما الملازمة
فلان الجاعل هنا الاول للطبيعة هو الجاعل اولا والثانى للفرد بالذات لان الطبيعة
الفرد لما كانا متحدين بالذات لا بد ان يكون ما هو جاعلها اولا جاعله والثانى
لم يلزم سبق الاتحاد بينهما ولا يخفى ما فيه فان هذا الكلام يدل على ان جعل الطبيعة
عين جعل الافراد مع انه من الاباطيل الا ترى ان الصورة المطلقة ليست
شريكة على الهيولى فيكون مقدمة عليها فيكون جعلها ايضا مقدما على جعلها
والهيولى لما كانت جاعله لتشخص الصورة يكون مقدمة عليها فجعل تشخص الصورة
بعد جعل الطبيعة فاذن يكون جعل الطبيعة غير جعل الافراد * قوله * ولا يكون
اى الجاعل جاعلا للفرد الا باعتبار كونه متشخصا * قوله * وذلك لان المهية
دليل لقوله ولا يكون جاعلا اه * قوله * بل انما يصدر متشخصة عن جاعل متشخص
لما كانت صدور المهية عن جاعل على حالة لها يصح ان ينتزع عنها التشخص
قال المصنف مسامحة ان مهية يصدر متشخصة عن جاعل متشخص والا فالصادر
عنه حقيقة انما هى المهية بدون اعتبار التشخص فيها فلا يتوهم ان ما يفهم
من كلامه هذا من ان المهية مع التشخص صدرت عن الجاعل مخالف لما سبق
منه من ان الطبيعة مجعولة والتشخص منتزع عنها * قوله * وان لم يكن معرية
عنه فى الوجود لان وجود الطبيعة مع عزل النظر عن التشخص من الممتنعات
* قوله * فربما لم ينقبض اه لان المجعول على هذا التقدير يعرى عن التشخص فلا باس
فى ان يكون جاعله ايضا معرى عنه * قوله * وان لم يجز ان لا يكون تلك الطبيعة
اى طبيعة الجاعل مقرونة بالتشخص قوله ثم النظر الواقع اه يعنى ان ما قلنا سابقا

من ان علة الطبيعة يجوز ان تكون طبيعة مطلقة انما هو في النظر الاول وفي
مباحث الحكمة يحكم بان الممكنات كلها مستندة الى جاعل واحد واجب تشخصه
بالذات والا لزم الدور او التسلسل × قوله × تشخص بها اي بالذات فيكون
التشخص عينا للواجب كما تقرر في موضعه فلا يمكن ح للعقل ان يأخذه تارة
مطلقا ليكون بحسبه علة للطبيعة المطلقة وتارة متشخصا ليكون به علة للطبيعة
المتشخصة او شريكة للجاعل شركة الاعانة كما سيجيء × قوله × جزءا من
الفاعلية اطلاق الجزئية على الصورة من الفاعل للمادة انما هو على سبيل
المجاز باعتبار ان تاثير المفارق لا يوجد بدون معينة اي الصورة كما ان
تاثير الكل لا يوجد بدون تاثير جزئه والا فالجاعل في الحقيقة انما هو المفارق
فقط دون المجموع المركب منه ومن الصورة × قوله × بل لعله يكون حقا سيجيء
[illegible] سيتضح لك في موضع يليق ان المادة انما قصدت في الوجود
لتظهر لها الصور باثارها [illegible] القسم الاول هو الصورة والباقي هذا الموضع
فيتضح لك تأسيسا بذلك ننقل ما قال الشيخ في طبيعيات الشفاء بعد
نقض حجج المعطلين في باب الاتفاق والبخت هو انه تبين من هذا الكلام ان المادة
لاجل الصورة وانما هي لكي يحصل عنها الصورة وليست الصورة لاجل المادة
وان كان لا بد من المادة حتى توجد عنها الصورة لان [illegible]
يكون [illegible] في الوجود [illegible]
في [illegible] والصورة ليست [illegible] في الطبيعة يكون [illegible]
[illegible] في الوجود على الاطلاق [illegible]

كيف وقد تبين ان العلل الغائية متناهية وتنتهي بالواجب نعم فهو غاية الغايات
وقال الشيخ لو كانت هذه العلوم الاسباب علوما مفردة لكان افضلها علم
الغاية ويكون ذلك هو الحكمة لان ذلك افضل اجزاء هذا العلم نعم اذا
كانت الغاية كائنة فاسدة يكون متاخرة وسيتفصل تقرير ذلك عن الشيخ
فالصورة من حيث الطبيعة المطلقة ليست كائنة حتى يجب تاخرها عن المادة
وان كانت علة غائية لها واما الصورة المعينة التي هي كائنة ومتاخرة
عن المادة لا تستهي وفي الحاشية الاخرى اعلم ان الشيخ العلل كون الصورة
المطلقة علة غائية بانها بالحقيقة معلولة للعلل كلها فلم جعلت علة متقدمة و
اجاب عن ذلك بعد تمهيد ان الشي يكون معلولا في شيئيته ويكون معلولا في
وجوده بان العلة الغائية في الشيئية قبل العلل الفاعلية والقابلية وكذلك
قبل الصورة من جهة ان الصورة علة صورية بوجودها وكذلك انهما علة
الغائية في وجودها في النفس قبل العلل الاخرى واما في نفس الفاعل فلانها
توجد اولا ثم يتصور بعضه الى غاية وطلب القابل وكيفية الصورة [illegible]
النفس غير الفاعل فليس [illegible] في شيئيتها
الشيئية والموجود في العقل ليست علة اقدم من الغائية بل هي علة لصيرورة
سائر العلل عللا لكن وجود العلل الاخرى بالفعل علة لوجودها وليست العلة
الغائية علة على انها موجودة بل على انها شي فبالجهة التي هي علة العلل بالجهة
الاخرى هي معلولة العلل هذا اذا كانت العلة الغائية في الكون ولكن وجودها
اعلى من الكون على ما سيتضح في موضعه فلا يكون شي من العلل [illegible]

لانه له ولا في الواحد الذي هو الحصول والوجود فيكون اذن العلة الغائية ليست
معلولة لسائر العلل لانها علة غائية ولكن لانها ذات كون ولو كانت بسبب
ذات كون لما كانت معلولة البتة واما اذا اعتبرت علة غائية فتتقدم علة
لسائر العلل في ان يكون عللا انتهى * قوله * والفاعل القريب لها
للمادة يجب ان يكون نور الفيض عن باريه الحق اذ لا يمكن ان يكون
هي علة للمادة لانه قد ثبت عندهم ان الصادر الاول عن الواجب جل
تع ليس الا العقل وليست موضع بيانه يكون ذلك النور بريا عن المادة
في ذاته اذ لو كان ماديا لكان فعله موقوفا على المادة فيلزم ان يكون لها
دخل في تحصيل نفسها مثل هذا الادور صريح وقد يستدل على كون ذلك
النور الذي هو سبب للمادة بريا عنها بانه لو كان السبب الاصل لها
ماديا [illegible] اما الصورة او غيرها فان كان الاول لزم ان يكون مقدمة
على الاصل لان العلة يكون مقدمة على المعلول والسبب الاصلي
بسبب كونه علة للمادة تقدم عليها والمادة اما مع الشكل او مقدمة عليه
فيلزم ان يكون الصورة متقدمة على الشكل بمراتب وهذا خلاف ما تقرر عندهم
على انه يلزم التسلسل وبهذا يندفع الشق الثاني من الترديد ايضا * قوله *
فيصدر عنه اي عن النور المذكور وهو العقل الصورة والا يتصور صدورها
عن المادي لانه لما ثبت التلازم بين الهيولى والصورة لابد ان يكون
احدهما علة للاخر او كلاهما معلولي ثالث ومن البين ان ليس بينهما علاقة
العلية كما عرفت سابقا فلابد ان يكونا معلولي ثالث واذ قد ثبت ان هيولى

المادة مجردة عنها بالكلية فيكون جاعل الصورة ايضا مجردا عنها والالم يستند الى
شيء واحد × قوله × بحيث يلزمها في الوجود اه حاصله ان المفارق لما صدر
عنه الصورة المطلقة بحيث يلزم وجودها الحلول في المادة فصدرت عنه المادة
باعانة الصورة فحلت الصورة فيها وانضمت معها واذا حلت فيها
فتشخصت بها فالصورة من حيث انها صورة مطلقة يتقدم على وجود المادة
ومن حيث انها صورة معينة متاخرة عنها فتكون المادة قد تصورت اي
صارت ذات صورة مطلقة فوجدت فتشخصت اي صارت ذات صورة
معينة وهذا معنى قولهم المادة تحتاج الى الصورة في وجودها والصورة تحتاج
اليها في التشخص وفيه انه يلزم ان يكون الصورة متاخرة عن وجود المادة
لوجوب تاخر المنضم من وجود المنضم اليه فكيف يكون معينة في افادة الجاعل
المادة اذ المتاخر عن شيء لا يكون معينا لعلة فتامل × قوله × فهي حينئذ
الى الصورة يعني ان المادة بهيئتها المطلقة والتشخصية تحتاج الى الصورة
من حيث هي هي فالعلة الفاعلية اي تاثيرها باجتماع المفارق مع الصورة
من حيث هي هي فالصورة من حيث هي هي من معينات تاثير العلة الفاعلية
التي هي المفارق وليست جزءا لها كما يتوهم من ظاهر كلام المصحح بنا سبق
الكلام السابق واللاحق الدالين على ان العلة الفاعلية المفارق فحسب
والصورة انما هي معينة لتاثيرها × قوله × وهذا المجموع وهذا البراءة عن المادة
واما وجه براءة العلة الفاعلية عنها فقد مر سابقا واما وجه براءة الصورة من
حيث هي هي عن المادة ان المادة لما كانت محتاجة اليها يكون الصورة

عربية عنها وغير مفتقرة اليها والا لزم الدور * قوله * والمفارق عن الزوال
اذ ليس هناك مادة حاصلة انه لما لم يكن للمفارق والصورة المعينة له
محل ومادة ليراتها عنه لا يكن زوالها اذ زوال الشيء لا يكن الا ان يكون
له قابل كما عرفت غير مرة فالا قابل له كيف يكون له زوال * قوله * واما
الصورة الخ هذا دفع دخل مقدر تقرير الدخل ان قولكم ان المفارق والصورة
المعينة له في تأثيره لا يزولان باطل اذ الصورة يزول في عالم الكون
والفساد اي العناصر ويمكن تقرير الدخل بوجه آخر هو انه كيف يمكن ان
يكون المفارق علة للمادة اذ عليته لها مشروطة على اعانة الصورة له
والصور يتبدل قطعا في العناصر ومن البديهيات انه لا يبقى المشروط
عند تبدل الشرط فكيف يبقى عليه المفارق ح فلا يكون المفارق علة
فتقرير الدفع ان المعين للمفارق انما هي الصورة المطلقة وهي لا يزول
بل يبقى ببقاء البدل المتعاقب اذ البدل والمبدل منه مشتركان في
جهة الجنسية التي هي نوع عندهم فان قلت يفهم من كلام المصنف
ان عدم اعانة الصورة المعينة لما هو علة المادة مبني على عدم بقائها و
تبدلها كما عرفت فلقائل ان يقول يجوز ان يكون الصورة المعينة الشخصية
معينة لما هو علة للمادة في الاجسام التي ليست الصورة فيها متبدلة
كالافلاك مع انه من المقررات عندهم ان الصورة الشخصية ليست معينة
بما هو علة للمادة في جسم من الاجسام قلت ان الصورة الشخصية وان
لم يزل في الافلاك لكن لما كانت محتاجة في تشخصها الى المادة لان تشخص

المحال انما يحصل من تشخص المحل كيفما يكون بما هو معينة بما هو علة لها والا لزم

الدور * قوله وهو بحاله * انما قلنا حاصله ان الصورة المعاقبة لما كانت

مخالفة للصورة السابقة من جهة النوعية يحصل المادة متصفة بصفة نوعية

جوهرية غير الصورة النوعية الجوهرية التي يحصلها الصورة السابقة المتصفة

متصفة بها * ثم قوله فالزائل غير المعين اذ الزائل الصورة المخصوصة

الشخصية وهي ليست مطلقة فان المعين الصورة المطلقة وهي لا تزول

بل يبقى دائما وههنا اشكال هو ان الصورة لما كانت بماهيتها معينة بما هو علة

للمادة لم يكن المادة علة للصورة المذكورة فالمستند والا لزم الدور فيجب

اما ان يكون الصورة المذكورة معلولة لشيء اخر ام لا وكلاهما باطلان اما الثاني

فلانه يوجب ان يكون للصورة واجبة كما ترى واما الاول فلانه يوجب ان

يكون علة الصورة غير ما هو علة للمادة وهذا مخالف لما تقرر عندهم من

التلازم بين الصورة المطلقة والمادة انما هو من جهة استنادهما الى

واحدة وهو المفارق على ان ذلك الشيء اما ان يكون معينا للمادة

وعلى الاول يلزم ان يكون الصورة عرضا لصدق ما هو المعتبر

من ان يكون بهيئته وتشخصه مفتقرا الى ما قام عليها لانها مفتقرة

في تشخصها الى المادة والا لما صارت بهيئتها ايضا محتاجة اليها لانا

احتاجت الى ذلك الشيء المتضمن للمادة احتاجت الى المادة ايضا

للافتقار الى المتضمن بالكسر يوجب الافتقار الى المتضمن بالفتح

يلزم ان يكون كل الاشخاص غير علل الطبيعة لانها علة التشخص

عندهم هي المادة وعلة طبيعة الصورة حتى صار الشيء الغير المتضمن للمادة مع انه
قد تقرر عندهم ان ما هو علة الطبيعة علة التشخص فتأمل * قوله * واورد الشيخ
له نظيرا فقال ان الاضاءة الخ في الحاشية اعلم ان معنى هذا الكلام لا يتضح
الا بمقدمات فبالحري ان نذكرها مجملة ونحيل تفصيلها الى موضعها فنقول ان
من الاجسام ما هو يتلألأ للابصار بذاته اذا لم يستره عنها حاجب كالشمس
وهو المضيء بذاته ومنها ما ليس كذلك وهذا اما ان ينفذ فيه الشعاع فلا يستره
ولا يستر ما وراءه كالهواء والماء الشفاف او ينعكس عنه الشعاع الى
ما يقابله كالمرآة وهو الصيقل او لا ينفذ فيه ولا ينعكس عنه بل يستر غيره
هو دون ما وراءه وما يقابله كالجدار وهو الملون واللون عند الشيخ انما يكون
لونا بالفعل اذا كان بسبب مضيء بان لا ينفذ فيه الشعاع الواقع من المضيء
ولا ينعكس عنه بل يقوم الشعاع على وجهه وتلك الاستعدادات بما هي
متفقة في انها تمنع الشعاع عن النفوذ والانعكاس يكون مشتركة للسبب
المضيء في اقامة الاضاءة على الوجه المستنير وبما هي مختلفة يجعل كل منها الشعاع
على خاصة من الالوان غير الخاصة التي لبعضها اخرى فيكون هناك تارة
بياضا وتارة سوادا وتارة خضرة وتارة [illegible] بمنزلة المفارق
وتلك الاستعدادات بمنزلة [illegible] والانارة بمنزلة هيولاها و
الالوان بمنزلة الاجسام العنصرية ثم اعلم ان الابصار والانارة عند
الرياضيين بخروج الشعاع من العين والبصر فينفذ في الشفاف فلا يستر
ولا يحجب ما وراءه ولا ينفذ بل ينعكس عن الصيقل فيحجب ما وراءه ويرى ما يقابله

ما يقابله فيرى

والاسفد وا ينعكس من اللون الغير الصيقل فيستر ويرى ويحجب ما وراءه
ولا يرى ما يقابله كما عرفت واما الطبيعيون المشاؤون ومنهم الشيخ فهم شديدو
الانكار لذلك ويقولون ان خروج الشعاع ونفوذه وانعكاسه مما ليس له
معنى معقول فان الشعاع ان كان جوهرا كان لا محالة جسما فكيف يصعد لحظة
من البصر الى كرة الثوابت او ينزل من الثوابت على الارض خارقا للافلاك
وان كان عرضا فكيف يتحرك وينتقل بذاته بل الشعاع كيفية قائمة بالاجسام
والاجسام عندهم منها ما هو مضئ بذاته ومنها ما هو مستنير عن المضئ بذاته لان
يفيض المبدأ الواهب للصور والكيفيات كيفية من غير نقل وتحويل
والابصار انما هو بانطباع شبح المرئي في البصر والاجسام مختلفة الاستعدادات
في ان منها ما لا ينطبع شبحه في الابصار ولا شبح مقابله اصلا فيحجب
ما وراءه ومنها ما ينطبع شبح مقابله في الابصار دون ما وراءه ومنها ما ينطبع
شبحه لا شبح ما يقابله فيرى هو دون ما وراءه وما يقابله ولما كان الغرض
ههنا التحصيل بكون الكيفية التي يصير بها الاضاءة لونا بالفعل بل هي كيفية لا ينهما
شركة السبب المضئ في افادة الاضاءة على وجه الجسم الذي هو محل لتلك
الكيفية ويقيم الاضاءة بما هي مخالفة لكيفية اخرى على خاصة من الالوان
غير ما يقيمه كيفية اخرى وهذا المعنى لا يختلف باختلاف المذهبين وكان مذهب
الرياضيين هو المشهور والاقرب الى طباع الجمهور سلك الشيخ في تعريف
تلك الكيفية مسلكهم فعبر عنها بانها يجعل الجسم قابلا لان ينفذ فيه الشعاع
ثم الاشفاف [illegible]

الجسم قابلا لان يشف فيرى ما هو دون ما وراءه او ما يقابله سواء كان ذلك
بسبب عدم نفوذ الشعاع او انعكاسه اولم يكن ولما استشعر الشيخ ان يعترض
عليه بكون ما يتلفظ يرى من نفوذ الشعاع وانعكاسه مخالفا لمذهبه اعتذر عنه
بقوله ولايجب ان نباحث فيه اه انتهى × قوله × ثم الواحد بالعموم اه شروع
في بيان تقويم الصورة النوعية للهيولى × قوله × مقومة لهيولاها فنوعها منحصر
في فرد واحد اذ لو كان للفلك فردان كان بينهما انفكاك مع وجود المانع
فتامل فان هذا الموضع موضع تامل × قوله من حيث الصورة العنصرية
طبيعة جنسية لا يقال يفهم من هذا الكلام ان مطلق الصورة ذاتي للصورة
الخاصة مع انها في مرتبة لابشرط شيء فصل والفصل يكون مطلقا لانا نقول
ان المراد من الطبيعة الجنسية انها كالطبيعة الجنسية في العموم لا انها طبيعة
جنسية حقيقة × قوله × وكذا الصورة الجسمية مطلقا فانها لما تتهيأ النوع
المشتركة في الاجسام كلها اه يظهر لك مما ذكرته سابقا ولايخفى ما فيه
فتذكره × قوله × واما المادة فلا لا قابل لها لانه على تقدير كونها ذاتها قابل
يلزم التسلسل اذا تحال ذلك فيما لا قابل له لانه اذا كان القابل والمحل متشخص
بتشخص المحل اذ التشخص الحال انما يجي من تشخص المحل فعلى هذه الصورة يكون لها
علة وجوده غيرها هو علة تشخصه × قوله × اختلست من الاختلاس بالخاء المعجمة
واللام والتاء المثناة الفوقانية والسين المهملة معناه في الفارسية ربودن
× قوله × فزت من الفوز بالفاء والواو والزاء المعجمة

